دراسة بحثية حول الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها "دراسة في أحكام التوفيق"

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

يوليو/تموز 2025

فريق العمل:

الباحثة الرئيسية: م.سنابل أحمد أبوسعيد غزة

الباحث الرئيسي: إبراهيم البرغوثي رام الله

فريق البحث الميداني:

- **المحامية هالة حسنين غزة**
- **المحامي مصعب الدحدوح النصيرات**
- **المحامي مروان بارود دير البلح**
- **المحامية يقين شبير دير البلح**
- **الباحث الاجتماعي أحمد عطاالله خانيونس**
- **المحامية إسراء دحلان رفح**

توثيق وتنسيق:

المحامية رولا موسى – مسؤولة الرقابة ورفع الوعي القانوني في مركز "مساواة" في غزة

رشا خضور– دائرة البرامج – مركز "مساواة" رام الله

المحتويات

المقدمة 4

الإطار النظري للدراسة 8

الملخص التنفيذي 16

الفصل الأول: الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب "الواقع والإطار القانوني". 20

المحور الأول: الإطار المفاهيمي العالمي للوسائل البديلة لحل النزاعات 20

المحور الثاني: الأساس القانوني للوسائل البديلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .. 23

المحور الثالث: السياق الأمني والعدلي أثناء الحرب على قطاع غزة (2023–2025) 25

المحور الرابع: الوسائل البديلة لحل النزاعات الفاعلة في غزة أثناء الحرب 28

المحور الخامس: الإطار القانوني الفلسطيني الناظم 38

الفصل الثاني: التوفيق (دراسة تحليلية ومقارنة) 40

المحور الأول: قراءة في الوسائل البديلة لحل النزاعات (التوفيق، الوساطة، التحكيم.. نموذجا) 40

المحور الثاني: التوفيق كوسيلة بديلة لحل النزاعات (دراسة حالة) 48

الفصل الثالث: التوفيق كوسيلة بديلة في تسوية النزاعات في قطاع غزة " تحديات وفرص وتوصيات" 57

المحور الأول: التحديات التي تواجه تطبيق التوفيق كوسيلة بديلة فعالة لحل النزاعات أثناء الحرب وبعدها 57

المحور الثاني: الفرص المتاحة للتوفيق كوسيلة بديلة واعدة ومستدامة لحل النزاعات أثناء الحرب وبعدها وأهم التوصيات 60

ملحق 1: خصائص عينة الاستبانة 67

المقدمة

يشهد قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 واحدة من أشد الحروب وأكثرها دموية وتعقيدًا في العصر الحديث. فالحرب الإسرائيلية الجارية، والتي دخلت يومها الـ650 في يوليو 2025، تجاوزت كل ما سبقها من جولات عدوان في حجم الاستهداف المدني، وشمولية التدمير، وتعطيل كل نظم الحياة والعدالة والحماية، الأمر الذي دفع عدة جهات أممية وحقوقية إلى توصيف ما يجري بـ"الإبادة الجماعية الجارية"[1].

هذه الحرب، التي استهدفت البشر والحجر، خلقت واقعًا إنسانيًا واجتماعيًا غير مسبوق. فقد أعلن المكتب الإعلامي الحكومي بغزة[2] أن أكثر من 67,880 شخصا استشهدوا أو فقِدوا، من بينهم ما يزيد عن 19,000 طفل/ة و12,500 امرأة، منهن 8,150 أم شهيدة حيث أن أكثر من+60% من الشهداء هم من الأطفال والنساء والمسنين، بالإضافة إلى 223 صحفيًا/ة. وتعرضت أكثر من 38,000 عائلة للمجزرة الجماعية، فيما أُبيدت بالكامل 2,613 عائلة، وأُزيلت من السجل المدني الفلسطيني، كما تم قتل 777 رجل شرطة ومن عناصر تأمين المساعدات، وقد وصل إلى المستشفيات أكثر من 139,350 من الجرحى والمصابين من الجنسين منهم 18,500 هم بحاجة إلى تأهيل طويل الأمد وأكثر من 4,700 حالة بتر، بينهم 18% أطفال، وهو ما يُعد من أخطر جرائم الإبادة الجماعية المعاصرة. ومن جهة أخرى تعرض أكثر من 6,633 مدنياً للاعتقال منذ بدء حرب الإبادة، منهم 362 من الطواقم الطبية و48 من الصحفيين/ات و26 من طواقم الدفاع المدني. إلى جانب ذلك، فقد تجاوز الدمار الناتج عن هذه الحرب الجانب الإنساني ليطال البنية التحتية المدنية والمرافق الحيوية كافة في مختلف القطاعات خاصة تلك التي يعتمد عليها النظامين الاجتماعي والقانوني، فقد دُمّرت أكثر من 88% من المنشآت السكنية، وتم قصف 38 مستشفى وإخراجها عن الخدمة، إضافة إلى 96 مركزًا طبيًا، و288,000 أسرة باتت بلا مأوى[3]، كما تم تدمير أو تضرر أكثر من 65% من المباني الحكومية والمرافق العامة، منهم أكثر من 236 مقر حكومي دُمروا كليا في قطاع غزة[4] ويشمل ذلك معظم المقرات التي تتبع لقطاع العدالة، بما في

[1] الجمعية العامة – تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان- https://docs.un.org/ar/A/79/363

[2] المكتب الإعلامي الحكومي بغزة في بيانه رقم (892) بتاريخ 17 يوليو 2025 - https://t.me/s/mediagovps?before=3721

[3] المكتب الإعلامي الحكومي بغزة في بيانه رقم (892) بتاريخ 17 يوليو 2025 - https://t.me/s/mediagovps?before=3721

[4] المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة- https://t.me/s/mediagovps?before=3721

ذلك الوزارات، مراكز الشرطة، ومرافق العدالة الأخرى، وقد وثقت دراسة لمركز مساواة[5] أنه قد تعرض عدد كبير من القضاة والعاملين/ات في قطاع العدالة الرسمي والمحامين/ات للخطر إما بالقتل أو الإصابة أو التهجير أو استهداف مكاتبهم. وقد أكدت الدراسة تضرر ما يزيد عن 70% من مقار المحاكم النظامية والشرعية إما كليا أو جزئيا، وتدمير أجزاء كبيرة من مراكز الإصلاح والتأهيل ومقرات النيابة العامة، مما أدى إلى انهيار شبه كامل في منظومة العدالة الرسمية، ولقد ترك هذا الانهيار المنهجي عددًا لا يحصى من الأفراد دون سبل انتصاف للنزاعات المدنية، أو مطالبات الملكية، أو حتى المسائل الأسرية، مما دفع المجتمع في غزة نحو أساليب الحل غير الرسمية. تجلى الأمر بشكل أكثر قوة مع تعرُّض أكثر من 1.9 مليون فلسطيني/ة للنزوح القسري داخليًا، أي ما يتجاوز 85% من سكان القطاع، حيث يُقيم معظمهم في مراكز إيواء مؤقتة أو خيام أو مدارس مهدّمة[6]، وبسبب تكدسهم في تلك الأماكن، وتدهور الأمن المجتمعي، ازدادت النزاعات اليومية والمتكررة حول الموارد الشحيحة، والإيواء، كما ارتفعت نسب العنف داخل الأسرة، والنزاعات حول توزيع المساعدات[7].

وفي دراسة لمركز مساواة في عام 2024، تمت الإشارة إلى أن هناك ارتفاعٌ نوعي في معدل عدد الأسر الفلسطينية في قطاع غزة والتي واجهت إشكاليات قانونية (≈ 60%) قياسًا بالمعدّل ما قبل الحرب (≈ 23 ٪ وفق بيانات وزارة العدل لعام 2022)، ما يعني أن الحاجة إلى آليات بديلة لحل النزاعات قفزت بنحو 2.6 مرّة، كما أشارت الدراسة أن تراكم القضايا الرسميّة المعلَّقة في عام واحد من الحرب فقط يمثّل نحو ضعفَي القدرة الاستيعابية السنوية لمحاكم غزة قبل الحرب؛ أي أنّ القضاء الرسمي يحتاج أكثر من عامين بعد وقف إطلاق النار لمجرّد تصفية الرصيد المتراكم عليه هذا في حال عادت الأمور لما كانت عليه دون الأخذ بعين الاعتبار الدمار الهائل الذي لحق بالقضاء ومرافقه والذي يحتاج إلى وقت لا بأس به لإعادة العمل. وقد أشارت الدراسة أيضا إلى أن استخدام الوسائل البديلة شهد تناميًا واضحًا خلال فترة الحرب، سواء على مستوى وعي الأفراد، أو لجوئهم العملي لها، أو رضاهم عن نتائجها. وقد أظهرت الدراسة نحو 16 ألف نزاع جديد جرت معالجته خلال عام الحرب عبر هيئات الإصلاح المجتمعي، بما يشكل نحو 38% من النزاعات الظاهرة، وأن ما نسبته 89% من المبحوثين يرون في الوسائل البديلة أدوات فعّالة لتسوية النزاعات،

[5] دراسة بحثية لمساواة حول واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها
https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

[6] أوتشا (موجز مستجدات # 85) https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-85

[7] دراسة بحثية لمساواة حول واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها
https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

وأن نحو 75% ممّن خاضوا تجربة وساطة أو توفيق عبّروا عن رضاهم الكامل أو الجزئي عنها[8] . هذا القبول المجتمعي العريض لم يأتِ من فراغ، بل يعكس تطورًا في الإدراك الشعبي لجدوى هذه الوسائل، خصوصًا في سياق طارئ تغيب فيه الدولة، وتتعطل فيه مؤسسات العدالة الرسمية.

من هنا يمكن القول إنه برزت الحاجة المجتمعية إلى بدائل للعدالة التقليدية، لا بوصفها أدوات تكميلية، بل كآليات ضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي الداخلي ومنع انفجار النزاعات الأهلية أثناء الحرب. وقد تمثل ذلك في اللجوء الواسع إلى الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، مثل: التوفيق الأهلي والعرفي، الوساطة المحلية عبر فاعلين اجتماعيين، التحكيم غير الرسمي عبر وجهاء وشخصيات اعتبارية[9].

ووفقا للعديد من البيانات والتقارير فإن هذا التحول لم يكن منظمًا أو مدعومًا بإطار قانوني، بل جاء كرد فعل شعبي على انهيار العدالة الرسمية. يضاف إلى ذلك أن الجهات الرسمية القائمة – في ظل غياب البنية المؤسساتية – لم تقم بتفعيل أي نظام رسمي بديل لحل النزاعات، ما ترك الميدان فارغًا تمامًا أمام المبادرات الفردية أو التدخلات العرفية التي تتفاوت في فعاليتها وعدالتها. إذ أظهرت بعض الحالات التي لجأت إلى الوسائل البديلة نتائج إيجابية عززت من السلم الأهلي، بينما واجهت حالات أخرى فشلًا ذريعًا بسبب غياب الضمانات القانونية، أو تغليب العرف على الحقوق الفردية، خاصة فيما يخص النساء والأطفال. كما تشير شهادات ميدانية متعددة إلى أن آليات الوساطة والتوفيق تُستخدم على نطاق واسع في مخيمات النزوح ومراكز الإيواء التي أقيمت في المدارس والمباني المهجورة، حيث يُسجَّل عدد كبير من النزاعات اليومية حول المساعدات، السكن المشترك، والموارد المحدودة. وفي هذا السياق، لعبت منظمات المجتمع المدني، لا سيما العاملة في مجال الحماية والعدالة، دورًا بارزًا في تفعيل لجان وساطة محلية، رغم التحديات اللوجستية والسياسية.

من جهة أخرى، ظهرت بعض التقديرات حول أن انتشار هذه البدائل قد يحمل مخاطر مستقبلية، مثل شرعنة العدالة الموازية، أو تعزيز ثقافة التسويات خارج إطار القانون، ما لم يتم تطوير نماذج مؤسسية واضحة وآمنة، تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة التحويلية[10].

[8] دراسة بحثية لمساواة حول واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها
https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

[9] دراسة بحثية لمساواة حول واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها
https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

[10] ونقصد هنا بها "إطار يسعى إلى تغيير الجذور الهيكلية للضرر عبر معالجة الأذى البشري وتأسيس العدالة عبر تمكين المجتمعات بدل الاعتماد على النظام العقابي"

وتُعد تجربة قطاع غزة جزءًا من نمط عالمي لجأت فيه مجتمعات متأثرة بالحرب – مثل رواندا ونيبال – إلى آليات بديلة لتحقيق العدالة المجتمعية، أبرزها التوفيق، الذي يعتمد على الحلول التصالحية والتسويات الودية. غير أن ما يميز غزة هو غياب الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعمليات التوفيق، وانعدام التدريب الرسمي للموفقين، ما يُبرز الحاجة الملحّة لتقنين وتطوير هذه الممارسة بما يعزز دورها كأداة فاعلة لتحقيق العدالة وقت الطوارئ. كما وبالنظر إلى التجربة الفلسطينية، نجد أن آلية "التوفيق" كآلية بديلة ليست غريبة عن البنية المجتمعية، بل إنها ضاربة الجذور في الثقافة المحلية التي تمزج بين القانون والعُرف والدين. وتُظهر المعطيات أن المواطنين/ات في غزة لا يمانعون، بل يُفضّلون أحيانًا، اللجوء إلى مؤسسات الوساطة أو المخاتير أو شخصيات ذات مكانة اجتماعية، خاصة حين يتعلق الأمر بنزاعات أسرية أو مالية، باعتبار ذلك أسرع وأقل كُلفة وأقرب إلى بيئة النزاع.

بناءً على هذا الواقع المركّب، تتجه هذه الدراسة نحو تقديم تحليل معمّق للوسائل البديلة لتسوية النزاعات في قطاع غزة، مع تركيز خاص على آلية "التوفيق" كآلية بديلة لحل النزاعات في أوقات الطوارئ والحرب، وما بعد الحرب، من حيث المفهوم والتطبيق والفعالية. وذلك بهدف استكشاف فرص تطوير هذه الوسائل ضمن إطار حقوقي ومجتمعي مستدام، يسهم في سد الفجوات التي خلّفها الانهيار القضائي، وتعزيز فرص العدالة الاجتماعية، خصوصًا للفئات الأكثر هشاشة كالنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة. حيث تقوم هذه الدراسة بتقديم إطار عملي على المستويين القانوني والمجتمعي لتطوير هذه الآلية، استنادًا إلى مقاربة منهجية تجمع بين التحليل النظري ودراسة التجارب الميدانية المحلية، مع تحليل الدروس المستفادة من السياقات الدولية المشابهة. فبينما قد لا تستطيع الوسائل البديلة أن تحل محل القضاء الرسمي بشكل كامل، إلا أنها تمثل فرصة حقيقية لسد الفجوة، وترميم النسيج المجتمعي، وتوفير الحد الأدنى من العدالة في زمن الحرب وما بعد الحرب.

الإطار النظري للدراسة

في ضوء الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الحرب على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، وانهيار المسار القضائي الرسمي بفعل تدمير المحاكم وتعطّل الإنفاذ واستهداف قطاع العدالة بشكل ممنهج، برز التوجه المتزايد نحو الوسائل البديلة كخيارٍ عملي سريع لحل النزاعات الداخلية في قطاع غزة. تنطلق هذه الدراسة من استكشاف مدى انتشار استخدام بعض الوسائل البديلة لحل النزاعات كالتحكيم والوساطة والتوفيق كأكثر آليات التسوية شيوعًا منذ بداية العدوان وحتى يونيو 2025، مع التركيز على أحكام وآليات التوفيق وفعاليته في ظروف الحروب والطوارئ. وعلى امتداد محافظات قطاع غزة الخمس، من المدن إلى المخيّمات ومراكز الإيواء المؤقتة، يجمع الباحثان بين البيانات الإحصائية وتقارير الجهات الرسمية ومحاضر جلسات المجموعات التركيزية ومقابلات الخبراء وذوي العلاقة ودراسة الحالات المختلفة ليكوّنا صورة متكاملة عن ممارسات تلك الوسائل خاصة التوفيق، وتفاعلات الأطراف، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الأمنية واللوجستية والثقافية التي تستلزم بروتوكولات ميدانية خاصة ومرنة لضمان سرية وسلامة المشاركين/ات، وجودة وموثوقية المعلومات.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الوسائل البديلة لتسوية النزاعات والتي يمكن استخدامها وقت الحروب والطوارئ.
2. تقديم حقائق حول كيفية استخدام تلك الوسائل البديلة في تسوية النزاعات الداخلية في قطاع غزة أثناء الحرب.
3. دراسة مقارنة بين التوفيق كآلية لحل النزاعات والوسائل البديلة الأخرى.
4. تحليل العوامل التي تجعل من التوفيق الآلية الأكثر فعالية في تسوية النزاعات خاصة وقت الحرب.
5. التعرف على التحديات التي قد تواجه تطبيق التوفيق كآلية بديلة لحل النزاعات.
6. تطوير إطار عمل مستدام لتطبيق أحكام التوفيق يمكن تنفيذه في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها.

نطاق الدراسة:

تتناول الدراسة الآليات البديلة المختلفة لتسوية النزاعات الداخلية المستخدمة في قطاع غزة خاصة أثناء أوقات الطوارئ والحروب كلمحة عامة مع التركيز على التحكيم والوساطة والتوفيق فقط كأكثر الوسائل البديلة شيوعا في الاستخدام في غزة، وتستعرض هذه الدراسة بشكل خاص أحكام التوفيق ومدى اختلافه ونجاعته وآلية تطبيقه واستخدامه أثناء الحرب في قطاع غزة وبعدها ومدى فعاليته والتحديات التي قد تواجه تطبيقه بما يعزز الوصول إلى العدالة.

1. الحدود الزمانية

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من أكتوبر 2023 وحتى يونيو 2025، وهي خلال فترة الحرب المستمرة على قطاع غزة من أكتوبر 2025. هذه الفترة التي أثرت ومازالت تؤثر بشكل مباشر على أداء مكونات قطاع العدالة الرسمية وتزيد من التوجه أو الحاجة للتوجه لآليات بديلة لتسوية النزاعات. تُعد هذه الحدود الزمانية أساسية لدراسة الآليات البديلة المستخدمة في تسوية النزاعات الداخلية في قطاع غزة أثناء الحرب، بما في ذلك التغيّرات الطارئة على آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية وآليات التعامل مع الإشكاليات في المجتمع في ظل الحرب وكيفية تقنينها بعد الحرب.

2. الحدود المكانية

تغطي هذه الدراسة الحدود المكانية التالية ضمن قطاع غزّة:

- المحافظات الخمس (شمال غزة، غزة، الوسطى، خان يونس، رفح)،
- تُركّز في هذا الحيز الجغرافي على الجماعات السكانية المتضررة (الأُسر النازحة في المدارس والملاجئ المؤقتة، المصابين/ات) ذوي/ات الإعاقة، النساء، الشباب، وأيضا على أفراد وهيئات الإصلاح المجتمعي (المخاتير ورجال الإصلاح، نقابة المحامين، والجمعيات الغير حكومية المحلية العاملة في الوساطة والتوفيق).
- تعرج الدراسة على آراء وتجارب ممثلي المؤسسات الرسمية (وزارة العدل، القضاة في القضاء الشرعي والنظامي) والبديلة في آن واحد، دون الخروج عن إطار قطاع غزّة؛ إذ لا تمتد الدراسة إلى الضفة الغربية أو القدس.
- يشمل نطاقها جميع الأطراف المعنية بالوساطة والتوفيق: من وسطاء (وجهاء، مخاتير، محكمين، رجال إصلاح، محامين/ات)، إلى المستفيدين/ات (رجال، نساء، ذوي/ات إعاقة،

مصابين/ات)، في الأماكن التي جرت فيها جلسات الوساطة أو التحكيم أو التوفيق خلال الحرب.

منهجية الدراسة:

يستند الباحثان إلى المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، وقد قاما بجمع المعلومات من مصادر أولية وثانوية للإجابة عن أسئلة الدراسة وهي كالتالي:

1. ما هي الوسائل البديلة لتسوية النزاعات وقت الحرب؟
2. كيف تم التعامل بالوسائل البديلة في تسوية النزاعات الداخلية في قطاع غزة أثناء الحرب؟
3. ما الفرق بين التوفيق والوسائل البديلة الأخرى في تسوية النزاعات والعوامل التي تجعله الآلية الأكثر فعالية؟
4. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق أحكام التوفيق أثناء الحرب وبعدها؟
5. الآليات المُثلى لتطبيق أحكام "التوفيق" في تسوية النزاعات الداخلية في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة استعان الباحثان بمصادر ثانوية تشمل:

1. الإحصاءات التي يقدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. البيانات والتقارير التي يُصدرها الإعلام الحكومي في غزة.
3. البيانات والتقارير والدراسات ذات العلاقة التي أصدرتها وأجرتها مراكز ومؤسسات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والأممية.
4. التقارير والبيانات الرسمية التي تتناول واقع استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب.
5. التقارير الصحفية التي تتناول واقع استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب.
6. القوانين واللوائح الوطنية ذات العلاقة.
7. القوانين والمعايير الدولية ذات العلاقة.

كما استعان الباحثان بمصادر أولية مثل:

1. تعبئة 464 استمارة /استبانة الكترونية لبحث آراء الجمهور في قطاع غزة حول فعالية الوسائل البديلة لتسوية النزاعات خاصة التوفيق بمشاركة (267 ذكر، 197 أنثى).
2. عقد 3 مجموعات مركزة (2 عبر الزوم وواحد وجاهيا) لعدد 36 محامي ومحامية من المحامين/ات المزاولين في القضاء الشرعي والقضاء النظامي من 5 محافظات قطاع غزة (18 أنثى، 18 ذكر) وذلك للوقوف على آرائهم وأدوارهم وتوجهاتهم بشأن الوسائل البديلة في تسوية النزاعات.
3. عقد (8) مجموعات تركيز، بمشاركة عدد 85 مواطن/ة (54 إناث، و31 ذكور) وفق التوزيع التالي:

- المجموعة الأولى بحضور 11 مواطن متواجد في المحافظة الوسطى بتاريخ 2025/2/17.
- المجموعة الثانية بحضور 11 مواطنة متواجدة في محافظة رفح بتاريخ 2025/2/24.
- المجموعة الثالثة بحضور 11 مواطنة متواجدة في المحافظة الوسطى 2025/2/24.
- المجموعة الرابعة بحضور 11 مواطنة متواجدة في محافظتي غزة والشمال بتاريخ 2025/2/24.
- المجموعة الخامسة بحضور 11 مواطنة متواجدة في محافظتي غزة والشمال بتاريخ 2025/3/9.
- المجموعة السادسة بحضور 10 مواطنات متواجدات في محافظة خانيونس بتاريخ 2025/3/11.
- المجموعة السابعة بحضور10 مواطنين متواجدين في محافظة خانيونس بتاريخ 2025/3/19.
- المجموعة الثامنة والأخيرة بحضور 10 مواطنين متواجدين في محافظتي غزة والشمال بتاريخ 2025/3/20.

4. دراسة حالة تفصيلية لعدد 3 حالات ممن لجأوا إلى وسائل البديلة لحل النزاعات وقت الحرب بالإضافة إلى استعراض 3 حالات أخرى.

5. مخاطبة كتابية لدائرة وزارة العدل– الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة – رام الله –

5. إجراء عدد 15 مقابلة (شخصية/هاتفية) مع كل من:

- 3 مقابلات مع مؤسسات أهلية غير حكومية حقوقية ونسوية:
(محامية –جمعية الثقافة والفكر الحر، محامية – مركز شؤون المرأة، محامي– الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون).
- 3 مقابلات مع مؤسسات مجتمع مدني ذات علاقة بالوسائل البديلة:
(مديرة مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية –شمس، مدير مكتب غزة– مؤسسة ريفورم، مدير مؤسسة أكت لحل النزاعات).
- القاضي الشرعي أ.أحمد البحيصي
- والقاضي النظامي أ.حمدي شاهين.
- نقيب المحامين الشرعيين،
- أمين صندوق نقابة المحامين النظاميين،
- القائم بأعمال نائب المدير العام لقطاع غزة–الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،
- 4 رجال من المحكمين والوسطاء والموفقين (2 من محافظة غزة وواحد من المحافظة الوسطى وواحد من محافظة خانيونس)

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية ويحتوي كل فصل على عدة محاور، يتناول الفصل الأول الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب "الواقع والإطار القانوني"، ويتناول الفصل الثاني التوفيق (دراسة تحليلية ومقارنة). كما يتناول الفصل الثالث التوفيق كآلية بديلة في تسوية النزاعات في قطاع غزة " تحديات وفرص وتوصيات".

تحديات الدراسة:

واجهت دراسة –**الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها "دراسة في أحكام التوفيق"**– العديد من العقبات والتحديات والإشكاليات منها أمنية، نفسية، منهجية، فنية، لوجستية وأخلاقية، وللنجاح في تخطيها مجتمعة، كان لا بد من إعداد خطة تنفيذية مفصلة ومرنة، ومن ثم تدريب فريق بحثي مؤهل فنيا على إجراءات الحماية النفسية والأخلاقية، مع العمل على

التنسيق المستمر مع المؤسسات المحلية والشركاء والفاعلين/ات من ذوي العلاقة لضمان الدعم اللوجستي والفني والقانوني والمجتمعي، بالإضافة إلى تصميم أدوات بحثية مرنة تُراعي انقطاع الاتصالات وظروف النزوح وطبيعة المستفيدين/ات وأوضاعهم/ن النفسية والاجتماعية والأمنية كما هو الحال مع أوضاع الباحثين/ات العاملين/ات ميدانيا في جمع المعلومات من خلال تلك الأدوات، مع مراعاة السرية من خلال ترميز المعلومات وضمان شفافية الموافقة المسبقة للمشاركين/ات، بالتوازي مع مراجعة يومية لجودة البيانات عبر إشراف ميداني مباشر، واستخدام أدوات تحقق متعددة للتقليل من احتمال التحيّز ودعم مصداقية النتائج من أجل إعداد هذه الدراسة بشكل موضوعي في ظروف استثنائية.

وقد كانت أبرز التحديات التي واجهتها الدراسة كالتالي:

1. الظروف الأمنية وصعوبات الوصول

- **استمرار الحرب والقصف**
  - خطر التعرض للقصف أو القنص أثناء مكوث أو تنقل الباحثين/ات أو اللقاء بالمستجيبين/ات.
  - إغلاق الطرق والحواجز في محافظات القطاع وبينها يقيّد الوصول إلى أماكن النزوح والتجمعات والمؤسسات ومنازل الأهالي ولا يسمح بالوصول غالبا إلى بعض الفئات الهشة.
- **الإخلاء والنزوح المتكرر**
  - حركة النزوح الداخلي القسري (أكثر من 1.9 مليون نازح داخليًا) تعني أن عينات الدراسة لا تستقر في مواقع، بل تتنقل بين مراكز الإيواء والخيام والمدارس المهدّمة وبين محافظات قطاع غزة المختلفة.
  - فقدان التواصل مع بعض الأسر أو فقدان أفراد العينة المقابلة بسبب النزوح المستمر أو الإصابة أو الموت.

2. قضايا الثقة والأمان

- **خوف المستجيبين/ات من الانتقام**
  - العائلات والأفراد قد تخشى مشاركة تفاصيل خلافاتها أمام باحثين/ات خارجيين خوفًا من التداعيات الاجتماعية أو الانتقام من أحد أطراف النزاع.

- **وصمة العار والفضيحة**
  - النزاعات الأسرية خاصة الطلاق والنزاعات العائلية تُعد موضوعًا حساسًا؛ قد يتحفظ الرجال والنساء على الإفصاح عنها حرصًا على سمعتهم داخل المجتمع المحافظ.
- **احتياج لضمان سرية المعلومات**
  - تطلب تصميم أدوات البحث (المجموعات المركزة والمقابلات) آليات تأمين وتشفير وضمان عدم وصول المعلومات إلى جهات غير موثوقة مع توثيق موضوعي لها.

3. تحديات منهجية/بحثية

- **صياغة الأسئلة في الأدوات البحثية لتكون محايدة**
  - يجب أن يتم تفادي أي لغة توجيهية أو ضاغطة قد تشجع المستجيب/ة على الإجابة بطريقة "صحيحة اجتماعيًا أو لأغراض معينة" بدلًا من الواقع.
- **تحديد العينة الممثلة**
  - تقسيم العينة وفق الجنس، العمر، المحافظة، وحالة النزوح/الإعاقة يتطلب جمع قوائم سكانية موثَّقة وهي لا تتوفر بسبب حالة النزوح والتنقل المستمر.
- **الصعوبات المعرفية**
  - صعوبة توفيق التعريفات وتعميمها بين المستجيبين/ات: ما يعتبره بعض المجتمعات "وساطة/توفيق" أو تحكيم قد يختلف عن تعريف البحث لهما.

4. تحديات لوجستية وتقنية

- **انقطاع الكهرباء والاتصالات**
  - انقطاع الإنترنت والاتصالات المتكرّر يعيق إجراء مقابلات هاتفية أو عبر إجراء لقاءات عبر الفيديو.
- **التنقل عبر الطرق المدمرة**
  - الطرق المؤدية إلى بعض التجمعات السكنية مغطاة بالأنقاض وتحتاج إلى وقت طويل، ولا تتوفر وسائل نقل مناسبة وإن توفرت فهي عالية التكلفة.
- **نقص المكاتب الميدانية المجهزة والآمنة**

- شبه انعدام لقاعات البحوث أو الحواسيب أو حتى المساحات الآمنة لعقد المقابلات وجمع البيانات.

5. تحديات أخلاقيّة وقانونيّة

- **الحماية والأذونات الرسمية**
  - الحاجة لإذن من الجهات المحلية الفاعلة لضمان أمن الباحثين/ات والمستجيبين/ات وتسهيل عمل البحث الميداني.
- **الحصول على موافقات أصحاب العلاقة**
  - موافقة العائلة أحيانا أمر ضروري في بعض المجتمعات بالنسبة للنساء، مما يقيّد حرية المشاركة.
  - موافقات للتوثيق بالأدلة أثناء جمع البيانات الميدانية في المجموعات المركزة لم تكن موجودة في معظم الأحيان.

6. تحديات تحليلية

- **تجانس المصادر وتعارض الروايات**
  - صعوبة مواءمة المعلومات بين روايات المستجيبين/ات الرسمية والعرفية والمختصين/ات وبين تلك المجمّعة في المجموعات المركزة عن نظيرتها في المقابلات المعمقة.
- **توثيق المعلومات والتحقق والتثبت من المصداقية**
  - الحاجة للعديد من الأدوات البحثية المباشرة وغير المباشرة من أجل توفير أدلة فريدة لتعزيز المصداقية.

الملخص التنفيذي

تشهد العدالة في قطاع غزة انهيارًا غير مسبوق منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023، إذ تعرّضت المؤسسات القضائية الرسمية للتدمير الكلي أو الجزئي، وشُلت المحاكم النظامية والشرعية، وانقطعت سبل الإنصاف القضائي بشكل شبه تام. وفي ظل هذا الواقع، باتت الحاجة إلى آليات بديلة لتسوية النزاعات أكثر إلحاحًا، خصوصًا في ظل تزايد الخلافات الأسرية والمجتمعية في مراكز الإيواء وبين العائلات النازحة. ولعلّ التوفيق، إلى جانب الوساطة والتحكيم، قد شكّل الملاذ الوحيد للعديد من العائلات في قطاع غزة بحثًا عن حلول تحقّق العدالة الاجتماعية وتحافظ على الحد الأدنى من السلم الأهلي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل لدور الوسائل البديلة لتسوية المنازعات – وعلى رأسها التوفيق – في سياق الحرب والطوارئ، من خلال تحليل واقع استخدامها في قطاع غزة، ونطاق انتشارها، ومدى فعاليتها، ومحدداتها القانونية والاجتماعية في ضوء التحديات والفرص المتاحة، كما تهدف إلى تطوير إطار عمل مستدام لتوظيف هذه الوسائل بما يعزز العدالة الاجتماعية، ويضمن حقوق الفئات الأشد هشاشة، مثل النساء، والأطفال، وذوي الإعاقة.

من جهة أخرى، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوسائل البديلة لحل النزاعات – خصوصًا التوفيق – لم تعد مجرد وسائل تقليدية للحل، بل باتت تشكّل آلية مجتمعية شبه منظمة ساهمت في تخفيف حدة النزاعات، وتوفير قنوات لحل الخلافات في ظل غياب الدولة وأجهزة العدالة الرسمية. ففي الوقت الذي تشير فيه البيانات الحكومية إلى تدمير أكثر من 70% من مباني العدالة وتوقف غالبية المحاكم، فإن أكثر من 16 ألف حالة نزاع قد تم التعامل معها عبر آليات التوفيق والوساطة خلال عام واحد فقط من الحرب. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 72% من العينة واجهوا على الأقل نزاعًا واحدًا أثناء فترة الحرب، وأن 70.2% من هؤلاء لجؤوا إلى شكل من أشكال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وغالبًا ضمن الإطار المجتمعي التقليدي، دون المرور بالقنوات الرسمية. ووفقا للنتائج برزت آلية التوفيق كأكثر الوسائل شيوعًا، حيث استخدمها 39.4% من المستجيبين، تليها الوساطة بنسبة 28.4%، ثم التحكيم بنسبة 14.2%. وقد لوحظ أن النساء لجأن إلى الوساطة أكثر من غيرها، في حين مال الرجال إلى التوفيق، في مؤشر على تنوّع الحاجات والتوقعات من هذه الآليات بحسب النوع الاجتماعي. كما أظهرت الدراسة أن النزاعات الأسرية ونزاعات المساعدات والموارد المحدودة شكّلت النسبة الأعلى من النزاعات، خاصة في أماكن النزوح الجماعي. كما تكشف البيانات أن الوعي المجتمعي بالوسائل البديلة بلغ نسبة مرتفعة تصل إلى 94.8% من المستجيبين للاستبانة الميدانية، مع تفاوت طفيف بين الذكور والإناث.

وقد أظهرت الدراسة أن النساء أكثر ميلًا لاستخدام التوفيق لحل النزاعات الأسرية، بنسبة تفوق 43%، بينما استخدمه الرجال بنسبة أعلى في النزاعات المالية والعقارية.

ورغم هذا النجاح المجتمعي اللافت للوسائل البديلة لحل النزاعات، فإن الدراسة تكشف عن تحديات قانونية وهيكلية تحد من استدامة هذه الوسائل. ففين حين أعرب 84% من المستجيبين/ات بأن تجاربهم كانت ناجحة أو ناجحة جدًا، ما يعكس قوة هذا المسار كخيار بديل لتسوية النزاعات في غياب القضاء، برزت تحديات بنيوية ومجتمعية وقانونية في تطبيق التوفيق تحديدًا. من أبرز تلك التحديات هو غياب تشريع فلسطيني خاص ينظّم آلية التوفيق أو يمنحه الإطار القانوني الذي يضمن نفاذية اتفاقاته، ويعطيها حجية قانونية أمام القضاء، ما أدى إلى غموض في الإجراءات، وتفاوت واسع في المعايير سواء في شكل التدخّل أو نتائجه، واعتماد كبير على العرف أو اجتهادات الوسطاء خاصة في القضايا المتعلقة بالنساء. كما أن قرارات التوفيق، في معظم الحالات، لا تملك قوة تنفيذية قانونية، ولا يُشرف عليها أي كيان مستقل أو رسمي يضمن نزاهتها أو ينظم متابعتها. كما ان غياب الرقابة وآليات الاستئناف، وضعف التوثيق، وهيمنة البُنى العرفية والذكورية في بعض مناطق القطاع، قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الحيادية، وإضعاف حماية الفئات المهمشة مثل النساء وذوي الإعاقة، حيث يلاحظ أيضًا – من خلال الدراسة– اختلال في موازين القوى أثناء تدخلات الوساطة/التوفيق، حيث قد تمارِس الأطراف الأقوى (ماليًا أو اجتماعيًا) تأثيرًا مفرطًا على نتائج التوفيق، على سبيل المثال وثّقت الدراسة حالات عديدة فشلت فيها النساء والفتيات في تحصيل حقوقهن في قضايا الطلاق أو النفقة أو الحضانة عبر التوفيق، بسبب ضغوط عائلية أو انحياز الوسطاء، أو انعدام آليات المتابعة والمساءلة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار النزوح القسري الذي طال أكثر من 1.9 مليون شخص في قطاع غزة، والانقطاع المتكرر للاتصالات، وصعوبة الوصول إلى المناطق المنكوبة والتي تشكل أكثر من 60% من مناطق القطاع، كلها عوامل شكلت عوائق ميدانية كبيرة أمام توفير خدمات التوفيق أو رصدها وتقييمها. كما تواجه آلية التوفيق – وفقا للدراسة– أيضًا تحديات أخرى تتعلق بمحدودية وعي الجمهور بحقوقه وبالإجراءات سواء المتبعة أو اللازمة أو الصحيحة، وضعف التأهيل القانوني والاجتماعي للوسطاء، خاصة في القضايا الحساسة كالعنف الأسري، فضلاً عن غياب المعايير الأخلاقية والحقوقية المُلزمة. وقد بيّنت الدراسة أن 44% من المستجيبين لا يعرفون ما إذا كان من حقهم الاعتراض على نتائج التوفيق، في حين يعتقد 61% أن القرارات الصادرة في إطار التوفيق غير قابلة للتنفيذ في حال رفضها أحد الأطراف. وتُعد هذه المؤشرات دالة على وجود فجوة بين ما يُقدّم على أنه عدالة تصالحية وبين ضمانات الوصول الحقيقي إلى العدالة، خاصة للفئات الهشّة من النساء والأطفال وذو/ات الإعاقة.

وبينما تسلط الدراسة الضوء على تلك التحديات المذكورة فإنها تُظهر مجموعة من الفرص البنيوية التي يمكن البناء عليها. فقد بدأت بعض المؤسسات القانونية ومنظمات المجتمع المدني خلال الحرب بتصميم برامج تدريبية لوسطاء معتمدين من الجنسين، مع وجود محاولات لتعزيز حضور النساء كطرف فاعل في لجان التوفيق، وتم إطلاق مبادرات مجتمعية لاستحداث "مراكز صلح مجتمعي" في المناطق الأكثر تضررًا. وأبدت بعض المؤسسات الرسمية والأهلية، كوزارة العدل ونقابات المحامين والمؤسسات المحلية، استعدادًا مبدئيًا لاحتضان ممارسات التوفيق ضمن رؤية إصلاحية طويلة الأمد، شريطة تنظيمها وضمان احترامها لمبادئ الإنصاف، وعدم تعارضها مع الحقوق الدستورية أو القوانين السارية.

هذه الدراسة، في جوهرها، تُركز على ضرورة إعادة هيكلة آليات العدالة في غزة على أسس أكثر مرونة واستجابة، من خلال الاعتراف بدور الوسائل البديلة لحل النزاعات، دون أن تُستخدم كبديل انتقاصي من الحقوق القانونية بل كرافد لتعزيزها، خاصة في ظروف الطوارئ وأيضا في مرحلة ما بعد الحرب. وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن تقنين آلية التوفيق، وتوفير مظلة قانونية لها، وتعزيز البنية المؤسسية والرقابية الخاصة بها، يُعد ضرورة وطنية وأولوية إنسانية من أجل تطوير التوفيق كآلية بديلة واعدة ومستدامة لحل النزاعات في قطاع غزة ، وذلك من خلال تصميم إطار قانوني وتشريعي شامل يحدد صلاحيات التوفيق وإجراءاته وكيفية توثيق الاتفاقات الناتجة عنه لضمان حجيتها القانونية، وتشدد الدراسة على أهمية بناء سجل وطني للموفقين المؤهلين من الجنسين، وتدريبهم على الممارسات الفضلى وفقا لمعايير الحياد والعدالة وحقوق الإنسان، مع إشراك النساء والفئات المهمشة كمستفيدين ومقدّمي خدمة على حد سواء خاصة في النزاعات الأسرية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لضمان حلول أكثر عدالة وإنسانية. ويلزم كذلك توفير آليات للتوثيق والمتابعة لضمان عدم إنكار الاتفاقات، مع أدوات تقييم دورية لقياس الفعالية. كما تدعو الدراسة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة، وتوفير التمويل اللازم والدعم الفني، مع فتح قنوات تمويل دولي مع الجهات المانحة. أخيرًا، توصي الدراسة بتشجيع الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني لتقديم خدمات التوفيق المجتمعي للفئات المهمشة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الوسائل البديلة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي مع ضرورة ضمان ربط نتائج التوفيق بالمحاكم الشرعية والنظامية متى اقتضى الأمر، مع تحديد حالات تحويل النزاعات وكيفية ربط مخرجاته بالقضاء بحيث يُنظر للتوفيق كداعم للقضاء التقليدي ضمن منظومة عدالة انتقالية متكاملة. كما يجب أيضًا ضمان الوصول العادل لجميع الفئات المهمشة مثل النساء والأطفال وذوي/ات الإعاقة وكبار السن إلى آليات التوفيق.

لقد أثبتت هذه الدراسة، بدعم من بيانات ميدانية واسعة وتحليل قانوني ومجتمعي معمّق، أن التوفيق يشكّل أكثر من مجرد أداة لحل النزاعات، بل هو ممارسة اجتماعية ذات طابع مُقاوِم، ظهرت من رحم الحاجة والاستجابة المجتمعية، لتسد فجوة غياب الدولة، وتحمي السلم الأهلي، وتعيد إنتاج شكل من أشكال العدالة. إذا ما تم الاستثمار فيه بشكل منهجي، فإن هذه الآلية يمكن أن تتحول من استجابة طارئة إلى ركيزة مركزية في مستقبل العدالة الفلسطينية، خصوصًا في مرحلة ما بعد الحرب، التي ستتطلب سنوات طويلة من إعادة البناء المؤسسي والاجتماعي.

وعليه، فإن ما بدأ كاستجابة عفوية لمجتمع منهك بالحرب، يمكن أن يتحول إلى نموذج مستدام للعدالة التصالحية، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والدعم المؤسسي والتشريعي. إن الحفاظ على هذا النموذج وتطويره، هو اليوم واحد من أهم مسارات ترميم النسيج الاجتماعي في غزة، وضمان الحد الأدنى من الحقوق والعدالة، في واقع يصعب فيه الحديث عن عودة سريعة للمنظومة القضائية الرسمية.

الفصل الأول: الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب "الواقع والإطار القانوني".

المحور الأول: الإطار المفاهيمي العالمي للوسائل البديلة لحل النزاعات

تُعرّف الوسائل البديلة لتسوية المنازعات (ADR) بأنها أيّ آليات يتمّ الاتفاق عليها بين المتنازعين من الجنسين لحل خلافاتهم ودياً خارج نطاق القضاء. تشمل أشكالها الرئيسة الوساطة والصلح (التوفيق) والتحكيم والتفاوض، وقد تُعتبر بعض أشكال العدالة الانتقالية[11] (مثل لجان الحقيقة) أيضاً ضمن هذه الأُطر. ويهدف اللجوء إلى استخدام هذه الوسائل إلى تسريع إجراءات الفصل في النزاعات وخفض كلفتها مقارنة بالتقاضي التقليدي، وهي غالباً ما تتمّ بحضور طرف ثالث محايد (وسيط أو مفوّض) يساعد الخصوم على التوافق في محاولة لتخفيف الضغط على المحاكم وإتاحة حلول أسرع ونسب إنصاف أعلى للمواطنين/ات. من الجدير ذكره عالميا، أن أكثر من 100 دولة[12] تعتمد الوسائل البديلة لحل النزاعات بشكل رسمي ضمن أنظمتها القانونية، وتستخدمها في القضايا التجارية، الأسرية، المجتمعية، وأحيانًا حتى في المنازعات الجنائية.

أولا: أبرز أشكال الوسائل البديلة المعترف بها دوليًا:

الوسيلة	التعريف	الخصائص الأساسية
التحكيم (Arbitration)	آلية قانونية يحيل فيها الطرفان النزاع إلى محكّم مستقل/لجنة يصدر قرارًا نهائيًا وملزمًا	صيغة أشبه بالقضاء، ملزمة، غالبًا ما تكون سرية، مكلفة نسبيًا
الوساطة (Mediation)	تدخّل طرف ثالث محايد يُيسّر التواصل بين الأطراف دون فرض حل	غير ملزمة، تقوم على تمكين الحوار، تحفظ العلاقات
التوفيق (Conciliation)	تدخّل طرف ثالث يُيسّر التواصل بين الأطراف ويُقدّم مقترحات للحل بناء على فهمه للنزاع، دون إلزام	غير ملزمة، تركز على اقتراح حلول وسط توافقية
التفاوض (Negotiation)	عملية مباشرة بين الأطراف دون تدخّل وسيط، ولكن يُشار في"التفاوض المُيَسَّر" أنه عملية يشارك فيها شخصان أو أكثر وتُسَهَّل	أكثر مرونة، غير رسمية، تتطلب توازن قوى نسبي

[11] تشير إلى "مجموعة الإجراءات والآليات التي تعتمدها المجتمعات للخروج من فترات الصراع أو انتهائها، والتي تتضمن غالبًا المساءلة، كشف الحقيقة، التعويض، إصلاح المؤسسات، وضمان عدم العودة للانتهاكات"

[12] منظمة gitnux التي تعنى بإحصاءات الممارسات القانونية https://gitnux.org/mediation-statistics/

الوسيلة	التعريف	الخصائص الأساسية
	من قبل عضو في فريق، أو حليف، أو مدافع عن أحد أطراف النزاع.	
العدالة التصالحية (Restorative Justice)	منهج يُركّز على إصلاح الضرر واستعادة العلاقات، غالبًا في القضايا الجنائية	يُشرك الجاني والضحية والمجتمع، يستخدم في برامج الإصلاح المجتمعي

وفي استعراض أهم ثمانية معايير للمقارنة بين أهم ثلاثة أنواع من الوسائل البديلة لحل النزاعات مقارنة بالقضاء التقليدي كان التالي[13]:

المعيار	القضاء	التحكيم	الوساطة	التفاوض
صاحب قرار الفصل في النزاع	القاضي	المحكم المختار (فرد، هيئة تحكيم)	أطراف النزاع	أطراف التعاقد
القرار	حُكم	حُكم	توصية	اتفاق
المرونة	خصومة جامدة	خصومة مرنة	تفاوض مرتفع المرونة	تفاوض مرن
الوقت	حد أدنى (ثلاث سنوات)	في المتوسط (سنة)	من (يوم إلى ثلاثة أشهر)	(بضعة أيام)
التنفيذ	مرتفع الصعوبة عادةً	صعوبات متوسطة	تنفيذ اختياري	تنفيذ اختياري
التكلفة	عالية	اقتصادية	بسيطة	بسيطة
الربح والخسارة	ربح/ خسارة	ربح/ خسارة	ربح/ ربح	ربح/ ربح
التأثير على العلاقات	سيئة	جيدة	ممتازة	جيدة جداً

مميزات الوسائل البديلة في حل النزاعات

- تساعد على الحد من العداء بين الأطراف: بشكل عام، في حل النزاعات البديل، يلتزم الطرفان بإيجاد حل من خلال العمل معًا بحسن نية.
- تستخدم عملية مبسطة لحل المشكلات: يتجنب حل النزاعات البديل عمومًا الإجراءات الشكلية وتعقيدات التقاضي.
- أقل تكلفة: عادة ما تكون طرق حل النزاعات البديلة أقل تكلفة من التقاضي التقليدي.
- مرنة: في أغلب الحالات، يمكن للأطراف إنشاء عملية خاصة بهم للمساعدة في حل نزاعهم، أي أن هناك مرونة كاملة.

[13] https://www.iamaeg.net/ar/publications/articles/8-criteria-for-differentiating-dispute-resolution-methods

- حل أسرع: يؤدي حل النزاعات بالوسائل البديلة دائمًا تقريبًا إلى حل أسرع للنزاع، مما يعني أن كلا الطرفين يمكنهما ممارسة حياتهما بشكل أسرع.
- السرية: عادةً ما تكون إجراءات الوسائل البديلة سرية، مما يعني أن الإشكاليات تكون بعيدًا عن أعين الجمهور والأهم من ذلك أن المستندات الحساسة الشخصية أو الأسرار التجارية وما إلى ذلك محمية من الكشف.
- إشراك الخبراء: اعتمادًا على كيفية قيام الأطراف بتنظيم عملية حل النزاعات الخاصة بهم، يسمح حل النزاعات بالوسائل البديلة بالاستعانة بالخبراء لإجراء العملية أو تحديد القضايا الحرجة حيث قد لا يكون لدى القاضي أو هيئة المحلفين الوقت أو القدرة على فهم الفروق الدقيقة للنزاع بسرعة.
- التسوية متوقعة: في معظم الحالات، يجب على الأطراف الجلوس إلى طاولة النقاش متوقعين تسوية مطالبهم، إذ يستخدم الأطراف الوسائل البديلة لحل النزاعات لتجنب التقاضي المطول.

ثانيا: أهمية الوسائل البديلة في النزاعات خلال الأزمات والحروب وما بعدها

أثبتت التجارب الدولية أن أوقات الحروب والطوارئ تمثل لحظات حاسمة في إظهار مرونة أنظمة العدالة، ففي حين تتعطل المحاكم وتضعف سلطة القانون، تنشأ الحاجة إلى آليات محلية أو مجتمعية لتسوية النزاعات الداخلية المتصاعدة، كالنزاعات على المأوى، والتوزيع غير العادل للموارد، والتوترات داخل مراكز النزوح، والعنف الأسري، والنزاعات العائلية، والنزاعات المجتمعية.

أمثلة من تجارب دولية:

- **سيراليون وليبيريا**[14]: خلال الحروب الأهلية، نشأت لجان مصالحة محلية خارج النظام القضائي، اعتمدت على التوفيق الشعبي لحل النزاعات حول الأرض، القتل، والثأر. هذه اللجان دعمت العودة إلى المجتمع دون العنف.
- **سوريا**: استخدمت البلديات آليات الوساطة المجتمعية (Community Mediation Committees) لحل النزاعات بين النازحين وسكان المناطق المستضيفة، بما في ذلك قضايا السكن والإيواء، ونجحت المبادرات في حل نحو 83% من القضايا ضمن أشهر معدودة، مع دعم UNDP لتدريب قادة محليًا وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات.[15]

[14] https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Prevention_SierraLeone.pdf?utm_source=chatgpt.com

[15] https://rolhr.undp.org/annualreport/2021/arab-states/syria.html

- **الفلبين:** في المناطق التي شهدت نزاعًا بين القوات الحكومية ومجموعات مورو، استخدم "المجلس المحلي لحل النزاعات" آلية توفيق بين المدنيين، ودمج عناصر العدالة العرفية في نماذج التسوية.[16]
- **أوكرانيا:** استخدمت البلديات آلية "الوساطة المجتمعية" بين النازحين وسكان المناطق المضيفة، بما يشمل قضايا النزاع على الموارد والإيواء، ونجحت في تخفيف حدة التوترات.[17]

تشير تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) [18]وخبراء العدالة الانتقالية إلى أن الوساطة والتوفيق تُسهم بشكل ملحوظ في تخفيف العبء الواقع على المحاكم، لا سيّما في الدول الخارجة من النزاع، مثل كولومبيا، رواندا، والفلبين وقد أثبتت الدراسات الدولية أن الوسائل البديلة تقلل زمن التقاضي بحوالي 5–6 أشهر، كما تقوم بتوفير متوسط 88 ساعة عمل و6 أشهر من زمن التقاضي لكل قضية[19]، بالإضافة إلى أنها تخفف من الأعباء القضائية بما يتراوح من 30,000 إلى 60,000 قضية في بعض الدول خلال عقد، في حين أن معدلات التسوية[20] تصل إلى 60–77% قبل اللجوء للمحاكم التقليدية. وتُعد هذه الوسائل بدائل فعّالة لتعزيز الوصول إلى العدالة وتسوية النزاعات بطرق أكثر مرونة وشمولًا، بما يُعزز من إشراك المجتمعات المحلية ويُسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. لذا فإن هذه التجارب تعكس أهمية إدماج الوسائل البديلة ضمن خطط العدالة الطارئة كجزء من المرونة المجتمعية والمؤسسية في مواجهة النزاع وما بعد النزاع.

المحور الثاني: الأساس القانوني للوسائل البديلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

رغم أن الوسائل البديلة لتسوية النزاعات لا تُذكر صراحةً في نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، إلا أن الإطار العام لهذين النظامين يُعزز استخدامها، خاصة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، لما توفره من سُبل مرنة للوصول إلى العدالة والإنصاف.

- الحق في الوصول إلى العدالة

[16] https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2024/08/Building-Justice-and-Peace-from-Below.pdf
[17] https://r2p.org.ua/en/page/the-role-of-dialogue-and-mediation-during-war-and-ukraines-recovery
[18] https://unsdg.un.org/sites/default/files/UNDP_CDA-Report_v1.3-final-opt-low.pdf
[19] https://www.businessghana.com/site/news/general/297169/ADR-reduces-court-backlog-cases?utm_source=chatgpt.com
[20] https://www.rieti.go.jp/en/special/economics-review/016.html

تنص المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) على: "الناس جميعًا سواء أمام القضاء... لكل فرد الحق في اللجوء إلى محكمة مختصة ومحايدة لتقرير حقوقه والتزاماته[21]."

وفي السياق الفلسطيني حيث يتعطل القضاء أو يصبح غير متاح، تصبح الوسائل البديلة، مثل التوفيق، أداة ضرورية لضمان هذا الحق، وفقًا لمبدأ "الوسائل المتاحة والميسورة."

- **مبدأ الكرامة الإنسانية والحق في الانتصاف[22]**

تنص المادة (8) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن: "لكل شخص الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام المحاكم الوطنية المختصة."

ويُفسّر هذا المبدأ من قبل الهيئات التفسيرية بأنه يشمل أيضًا الوسائل غير القضائية، شريطة أن تكون نزيهة ومحايدة، وهو ما ينطبق على نماذج التوفيق والوساطة.

- **دعم العدالة المجتمعية كجزء من العدالة الانتقالية**

تشير توصيات مجلس حقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين (1990)، إلى أهمية تعزيز "الحلول المجتمعية" و"بدائل التقاضي" ضمن برامج العدالة في أوقات النزاع وما بعده[23]. كما يُعتبر التوفيق جزءًا من أدوات العدالة التصالحية المعترف بها في القانون الدولي، لا سيما في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العدالة للأطفال، وحقوق الضحايا.

- **القانون الدولي الإنساني والوسائل السلمية[24]**

ينص البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (1977) في ديباجته على تشجيع الأطراف المتنازعة على استخدام الوسائل السلمية لتسوية الخلافات، وهو ما يُمكن أن يشمل الأدوات المدنية الغير رسمية مثل التوفيق والوساطة في النزاعات الأهلية أو المجتمعية. كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تؤكد في أدبياتها على أهمية تمكين المجتمعات المحلية من "آليات تسوية مرنة" تحفظ الكرامة وتمنع التصعيد أثناء النزاع.

---

[21] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[22] https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

[23] https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-role-lawyers

[24] https://www.icrc.org/sites/default/files/external/doc/en/assets/files/other/icrc_002_0321.pdf

المحور الثالث: السياق الأمني والعدلي أثناء الحرب على قطاع غزة (2023-2025)

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، شُلّت البنية التحتية لمنظومة العدالة الرسمية في القطاع بالكامل. فوفقًا لتقارير المكتب الإعلامي الحكومي بغزة فإنه تم تدمير أو تعطيل أكثر من 28 مقرًا قضائيًا ونيابيًا، كما خرجت غالبية مراكز الشرطة عن الخدمة، لم يتمكن النظام القضائي من استقبال أو فصل أي نزاع منذ منتصف أكتوبر 2023. وفي ظل غياب آليات التقاضي الرسمية، لجأ المواطنون من الجنسين إلى بدائل مجتمعية سواء كانت عفوية أو منظمة لحل النزاعات بينهم.

أولا: طبيعة النزاعات التي ظهرت في قطاع غزة خلال الحرب

بناءً على نتائج المجموعات البؤرية التي عقدت في قطاع غزة في المحافظات الوسطى، خان يونس، ورفح، غزة، والشمال، إضافة إلى نتائج الاستبيان الإلكتروني فقد ظهر ما يلي:

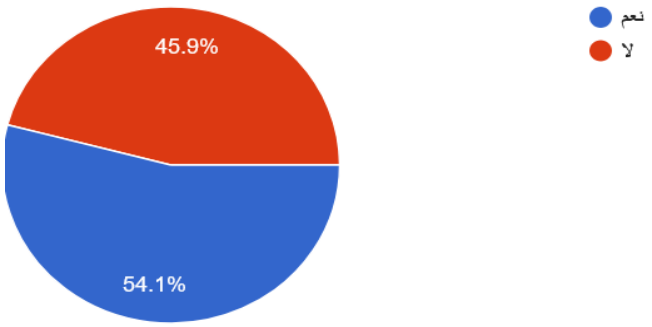

شكل (1): نسبة من واجه نزاعات أثناء الحرب من المبحوثين/ات

- أكثر من 54% من الفئة المبحوثة واجهت أثناء الحرب نزاعات كانت تستدعي لجوءها سواء إلى القضاء الرسمي أو إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات.
- أكثر من 70% من المبحوثين/ات لجأ إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات مثل الوساطة والتحكيم والتوفيق ورجال الإصلاح والمخاتير.

شكل (2): نسبة لجوء المبحوثين/ات للوسائل البديلة

- كانت النزاعات المدنية (الممتلكات– وضع–نزع اليد/ بيع/ وإيجار–، الذمم المالية/ديون، حقوق عمالية، عقود) هي الأكثر بنسبة 45% من إجابات المبحوثين/ات وتلتها نزاعات الأحوال الشخصية (نفقة، طلاق، تفريق قضائي، مهور، مشاهدة، ضم، استضافة، وصاية، ولاية، حصر الإرث، الميراث، السفر بالأولاد دون موافقة أحد الأطراف) بنسبة 42% ثم النزاعات الجزائية (نصب واحتيال، التحرش، الاغتصاب، استغلال جنسي، سرقة، ضرب، أذى بليغ، قتل، محاولة انتحار، تدمير ممتلكات عامة أو خاصة) بنسبة 30%.

بناءً على التحليل النوعي للبيانات الميدانية (الاستبانة + المقابلات + المجموعات البؤرية)، تم تصنيف أنواع النزاعات التي واجهها المواطنون/ات في قطاع غزة أثناء الحرب وفقًا لعدد مرات التكرار ووضوحها في شهادات المبحوثين، وذلك بالترتيب من الأكثر إلى الأقل شيوعًا كما يلي:

❖ **النزاعات الأسرية (النفقة، الطلاق، حضانة الأطفال، عنف أسري)**

- تمثل أعلى نسبة من النزاعات التي أُبلغ عنها، خاصة بين النساء والنازحين/ات.
- وردت بوضوح في جميع أدوات البحث تقريبًا.

" بعد النزوح كثرت المشاكل بيني وبين زوجي وما قدرت أروح المحكمة"
مشاركة –مجموعة مركزة– دير البلح

❖ **نزاعات حول المأوى والخيام والسكن داخل مراكز الإيواء**

- شائعة جدًا خاصة في محافظات الوسطى والشمال.
- تم توثيقها ضمن النزاعات اليومية بسبب الازدحام أو توزيع الخيام أو النزاع على أماكن النوم.

" صار بينا خلاف لأنو أخذوا خيمتنا وقالوا إنو إحنا أجينا بعدهم "

مشارك –مجموعة مركزة– دير النصيرات

❖ **النزاعات حول توزيع المساعدات الإنسانية والغذائية**

- شائعة في مراكز الإيواء الجماعية والمدارس، وظهرت بين العائلات والجيران.
- النساء والرجال على حد سواء أبلغوا عنها.
- التوزيع غير العادل وغياب التنسيق كان من الأسباب المتكررة.

❖ **نزاعات مالية (ديون، استدانة، معاملات نقدية غير موثقة)**

- خصوصًا بين الأقارب أو الجيران أو النازحين ضمن نفس المخيم.
- ظهرت أكثر في مقابلات الرجال في خانيونس ورفح.

" استلفت منه مبلغ صغير بس لما طالبني صار الخلاف "

مشارك – البريج النصيرات

❖ **نزاعات بين الجيران حول المياه، الكهرباء، المساحة داخل المأوى**

- ارتبطت بالاكتظاظ داخل المدارس والملاجئ.
- من النزاعات التي تم حلها غالبًا بالتوفيق أو تدخل الوجهاء.

❖ **نزاعات ميراث وعقارية (ملكيات، حق التصرف، البيع أثناء الحرب)**

- نسبة أقل مقارنة بالأنواع الأخرى لكنها شديدة الحساسية.
- كانت أكثر شيوعًا بين المشاركين الذكور الأكبر سنًا، خاصة في المناطق الشرقية (شرق غزة وخانيونس).
- تم الإبلاغ عنها ولكن بشكل أقل نسبيًا.
- التحكيم كان الوسيلة الأكثر استخدامًا عند ظهورها.
- كثير منها أُجّل بسبب الحرب وانشغال العائلات بالأولويات الحياتية.

" أغلب مشاكل الأراضي بنأجّلها لبعد الحرب، بس بنحاول نمنع التعدي حاليًا"

مختار– محافظة غزة

❖ **نزاعات ناتجة عن حالات عنف مجتمعي أو سوء سلوك داخل الملاجئ**

- تشمل: تحرش، تهديد، مشاكل أخلاقية.
- غالبًا ما تكون هذه النزاعات غير موثّقة بسبب الحساسية.
- ظهرت في شهادات النساء والناشطات المجتمعيات والميدانيات.

❖ **في استعراض مقارن بين أنواع تلك النزاعات نجد ما يلي:**

نوع النزاع	النسبة المئوية حسب الاستبيان	شيوعها حسب المجموعات
النزاعات على المأوى والموارد داخل مراكز الإيواء	41%	عالية جدًا
الخلافات على توزيع المساعدات	31%	شائعة
العنف الأسري بين الأزواج أو ضد الأطفال	26%	متكررة
التعدي على الممتلكات	18%	خاصة في المناطق غير المأهولة أو بين نازحين/ات وجيران
التحرش أو الاعتداءات داخل مراكز الإيواء	11%	ظهرت خاصة في شهادات مجموعات النساء

جدول (1): أنواع النزاعات التي ظهرت أثناء الحرب بالنسبة المبحوثين/ات

المحور الرابع: الوسائل البديلة لحل النزاعات الفاعلة في غزة أثناء الحرب

أولا: أنواع الوسائل البديلة لحل النزاعات المستخدمة أثناء الحرب في قطاع غزة

تتنوع الآليات البديلة التي اعتمدها المجتمع المحلي في غزة لحلّ النزاعات خلال الحرب، أبرزها:

- **التحكيم العرفي:** وهو اتفاق يبرمه طرفا النزاع على تعيين (أو هيئة من) شخصيات محايدة من الوجهاء أو العشائر للنظر في القضية وإصدار قرار نهائي. يعتمد التحكيم العرفي على قواعد العرف والعادات المحلية، ويرجع أطراف النزاع إليه بكامل إرادتهم. في غزة، يلجأ البعض إلى وجهاء العائلات أو مشايخ العشائر لفض النزاع خارج المحاكم، خاصة في القضايا التجارية أو الحقوقية المحلية. مثلاً وثّقت تقارير محلية حالةً لقضية قتل (التي كان يمكن أن تسفر عن عقوبة الإعدام) أُفرج فيها عن المتهم بعد تدخل وجهاء العشائر وإسقاط الحقّ الخاص من قبل ذوي القتيلة.

- **الوساطة /التوفيق:** تعتمد هذه الوسيلة على وجود وسطاء محليين أو مؤسسات مجتمعية (منظمات أهلية أو لجان مجتمعية رسمية) تبادر لتقريب وجهات النظر بين الخصوم سواء باقتراح حل (توفيق) أو بدون اقتراح (وساطة). ورغم صعوبة الحصول على توثيق رسمي في ظل الحرب، فإن الميدان يشير إلى عقد العديد من لقاءات وساطة/توفيق غير رسمية بين أطراف متنازعة بحضور أصدقاء أو جيران مشتركين، سعياً لحل الخلاف دون الحاجة لإحالة الأمر للمحاكم.

– ساهمت بعض مؤسسات المجتمع المدني المحلية (الحقوقية والقانونية والنسوية) في تعزيز الوساطة المجتمعية فقد قدمت هذه المؤسسات برامج لحل النزاعات الأسرية أو المجتمعية أثناء وبعد العدوان، وأحيانًا استعانت بميسر/ة (محامي/ة) يعمل كموفّق، خصوصًا في قضايا العنف الأسري والنزاعات الأسرية.

- **دور الوجهاء ورجال الإصلاح:** يشكّل كبار العشائر وأعيان العائلات (الوجهاء) ركيزة أساسية في التوسّط لحل النزاعات. فهم يمتلكون ثقة المجتمع وقدرة ونفوذ لدى الأطراف. وقد اعترفت الجهات الأمنية في غزة بهذا الدور في ممارساتها؛ إذ أشارت تقارير إلى أن "رجال العشائر" يُعتبرون «ركيزة أساسية» في حل القضايا الأسرية، كما يُسمح لهم بدخول مراكز الشرطة للمشاركة في جلسات الصلح. ويلجأ السكان إلى هؤلاء الوجهاء للتخفيف من حدة النزاعات وفق قواعد العرف والعادات والتقاليد المُعترَف بها، ووفقاً لمنهجية توافقية.
- **اللجان الشعبية والمحلية:** برزت خلال السنوات الأخيرة «لجان الإصلاح» أو «جماعات رابطة الإصلاح» المرتبطة بالأحزاب أو السلطة المحلية، والتي تتوزع على المحافظات. وبالإضافة إلى هذه الهيئات الرسمية، يوجد عددٌ كبيرٌ من «رجال إصلاح» مستقلين من العائلات المعروفة لا ينتمون مباشرة لأيّ منها. وتتولّى هذه اللجان حلّ مشكلات محلية تتنوع من خلافات عائلية إلى مسائل تتعلق بالأراضي والنزاعات المجاورة، بالاعتماد على آليات المصالحة العشائرية والقانون العرفي.
- **الصلح القبلي (العشائري):** يُعبّر عن إحدى أقدم وأشهر أشكال العدالة غير الرسمية في غزة. يقوم على لقاءات مصالحة تجمع بين شيوخ من العائلتين المتنازعتين للتعهد بوقف الثأر وكتابة «صكّ صلح» يُعطي الصفة القانونية للاتفاق بين الطرفين. أكدت دراسات محلية أن «الإصلاح العشائري» لا يزال مقبولاً مجتمعيّاً كبديل توافقي، وإن كان ليس بديلاً كاملاً عن القضاء الرسمي.

ثانيا: استخدام الوسائل البديلة في قطاع غزة أثناء الحرب في ضوء البحث الميداني

تشير جميع البيانات والتقارير أنه ازداد استخدام التوفيق والوساطة المجتمعية في حل المنازعات داخل مراكز الإيواء، كما أن المواطنين/ات قد لجأوا إلى "الوجهاء"، "المخاتير"، والعاملين/ات في الجمعيات الحقوقية والقانونية، والنسوية، وحتى بعض القادة المجتمعيين. كما أنه انخفضت ثقة الناس في قطاع غزة بالآليات العدلية الرسمية نتيجة تغيبها أثناء الحرب، وارتفعت نسبة حالات "الصلح المؤقت" بدافع الضرورة بين المتخاصمين من الجنسين.

1. الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب

تعكس نتائج الاستبيان المعمّق مستوىً مرتفعًا من الوعي والممارسة والثقة في الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، وعلى رأسها التوفيق، بين السكان في قطاع غزة أثناء الحرب. إلا أن التحليل النوعي للتقاطعات الديموغرافية بين الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية والإعاقة يكشف عن تباينات دقيقة ومهمة تستدعي التفصيل.

1.1 الوعي العام مرتفع ولكن غير متكافئ

أظهرت النتائج أن نسبة الوعي بوجود وسائل بديلة لتسوية النزاعات بلغت 94.8% من المستجيبين/ات، وهي نسبة تعكس تنامي إدراك المجتمع لجدوى هذه الوسائل في ظل غياب المنظومة القضائية خلال الحرب، إلا أن هذا الوعي لا يتوزع بالتساوي على الفئات المختلفة.

فمن حيث النوع الاجتماعي، تبين أن الذكور يتمتعون بوعي أعلى (96.4%) مقارنة بالإناث (92.9%). ويرتبط هذا الفارق بالمساحات الاجتماعية الأوسع التي يشغلها الرجال في المجال العام، مما يتيح لهم فرصًا أكبر للاحتكاك بالممارسات العرفية والغير تقليدية وشبكات التوفيق والوساطة المجتمعية. ويظهر التفاوت بشكل أكبر لدى الإناث في الفئة العمرية 20–29 سنة، حيث انخفضت نسبة الوعي إلى 88.6% فقط، وهي الأدنى بين جميع الفئات، مقارنة بـ93.7% للذكور من نفس الفئة.

أما من حيث الفئة العمرية، فقد سُجّل أعلى مستوى وعي بين من تتراوح أعمارهم بين 40–49 سنة (96.9%)، مما قد يعكس دور هذه الفئة كمسؤولين عن أسر وأشخاص مؤثّرين في مجتمعاتهم من الجنسين. في المقابل، تبقى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة الأقل وعيًا (90.6%)، مما يدل على وجود فجوة توعوية لدى الشباب والمراهقين من الجنسين، رغم كونهم فئة معرّضة للنزاعات في البيئات المكتظّة خاصة أثناء الحروب والطوارئ.

جغرافيًا، تُظهر البيانات تمايزًا ملحوظًا؛ فقد سجّلت شمال غزة أعلى وعي (98.3%)، تليها رفح (97.8%)، ما يعكس انتشار الوساطة والتوفيق في الأطر العشائرية والمجتمعية هناك. في المقابل، كانت خانيونس الأقل وعيًا (91.5%)، وخصوصًا بين الإناث، ما يشير إلى ضعف التوعية المستهدفة أو قلة عدد الوسطاء أو الموفقين المحليين في بعض المناطق أو صعوبة الوصول.

أما لدى ذوي الإعاقة، فقد بلغ مستوى الوعي 91.2%، وهو أقل من المتوسط العام، ما يدل على وجود حواجز إضافية – معرفية ومادية – تحدّ من وصولهم للمعلومة. هذه النتيجة تسلّط الضوء على الحاجة لتكييف أدوات التوعية لتكون شاملة وسهلة الوصول.

وفي نتائج مصادر معرفة جمهور المبحوثين/ات بالوسائل البديلة لحل النزاعات كانت بالترتيب من الأكثر شيوعا فالأقل، من خلال تجاربهم الشخصية السابقة، ثم مواقع التواصل الاجتماعي، ثم من مؤسسات المجتمع المدني، ثم من خلال القضاء، وأخيرا من الإعلام.

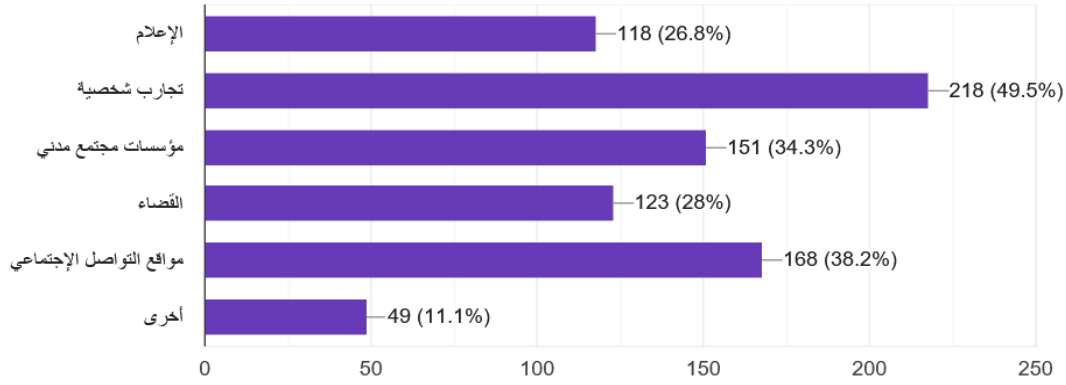

شكل (3): مصادر معرفة المبحوثين/ات بالوسائل البديلة

"تعرّفت على الوساطة لما المركز أجا يعمل توعية في المركز اللي ساكنين فيه."
مشاركة نازحة–مجموعة مركزة رفح

1.2 أنماط المشاركة المتباينة بالوسائل البديلة لحل النزاعات

أظهرت النتائج الميدانية أنه من بين من خاضوا نزاعات أثناء الحرب، شارك 71.3% في تسوية نزاع باستخدام وسيلة بديلة (وساطة أو تحكيم)، وهي نسبة تؤكد أن هذه الآليات لم تكن نظرية، بل استخدمت فعليًا.

في تحليل النوع الاجتماعي، تبيّن أن النساء يمِلن بشكل كبير نحو الوساطة فقط (43.1%)، مع نسب منخفضة في استخدام التحكيم (11.8%)، بينما كان لدى الرجال مرونة أكبر؛ فـ39.2% استخدموا الوساطة، و17.1% التحكيم، و15.4% شاركوا في كليهما. هذه الفجوة تشير إلى أن النساء يبحثن عن حلول أكثر خصوصية وأمانًا اجتماعيًا، بعيدًا عن المجالس الذكورية التقليدية، بينما يُتاح للرجال دخول فضاءات متعددة دون العوائق الاجتماعية ذاتها.

بالنسبة للفئات العمرية، كانت مشاركة الشباب لافتة. فعلى سبيل المثال، شارك الذكور 20–29 بنسبة 45.3% في الوساطة فقط، وهي النسبة الأعلى، مقابل 26.8% للإناث من نفس الفئة. ومع التقدم في العمر، يتزايد استخدام التحكيم لدى الرجال؛ إذ بلغت 21.4% للفئة 30–39 سنة، بينما بقي منخفضًا لدى النساء.

جغرافيًا، لوحظ أن المحافظة الوسطى كانت الأعلى مشاركة (79.4%)، في حين سجّلت خانيونس الأدنى (65.7%). أما النساء في شمال غزة فقد كانت لهن مشاركة متميزة في الوساطة بنسبة 82.6%، وهي الأعلى، ما يعكس فعالية الشبكات الاجتماعية والنسائية هناك.

لدى ذوي الإعاقة، برز توجه نحو الوساطة أكثر من التحكيم، حيث شارك الذكور منهم بنسبة 41.2% في الوساطة و15.7% في كليهما. أما الإناث ذوات الإعاقة فشارك 38.1% منهن في الوساطة، و14.3% في كلا الآليتين، وهو مؤشر على أن الإعاقة لم تمنع المشاركة، لكنها أثرت على نوع الوسيلة المستخدمة، ربما لتفضيلهم القنوات غير الرسمية والأقل كلفة.

كما أتت النتائج وفق تحليل الاستبيان والمجموعات المركزة والمقابلات المعمقة، بإن الوسائل البديلة المستخدمة لحل النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب توزعت ما بين:

الآلية	نسبة الاستخدام	الملاحظات
التوفيق المجتمعي	48%	الأكثر شيوعًا – سريع – غير موثق غالبًا
الوساطة عبر الجمعيات	22%	خاصة في النزاعات الأسرية والعنف ضد المرأة
التحكيم العرفي	14%	يشيع في النزاعات الكبيرة بين عائلات
التفاوض المباشر	10%	بين الأفراد أو العائلات بدون طرف ثالث
ترك النزاع دون حل	6%	غالبًا لقلة الثقة أو الخوف أو التعقيد

جدول (2): استخدام الآليات البديلة بين المبحوثين/ات

وقد أظهرت نتائج الاستبيان والمقابلات والمجموعات المركزة أن الوسائل البديلة لحل النزاعات المستخدمة في قطاع غزة أثناء الحرب جاءت من خلال أطراف مختلفة:

الجهة المستخدمة كوسيط أو موفق	الشيوع	الملاحظات
مختار/وجيه عشائري	33%	أكثر حضورًا لدى الرجال وفي المخيمات، أحيانًا يتحيزون للرجال/العائلات الأقوى
مرشد/ة اجتماعي/ة/موظف/ة في جمعية	27%	شائع لدى النساء، تدخل موضوعي وموثق وحساسية وعدالة أكبر
قادة ميدانيون/مجتمعيون	13%	أحيانًا يحملون طابعًا تنظيميًا لذا يُخشى منهم فرض الحلول أو الهيمنة
أشخاص موثوقون من المجتمع (كبار السن، أطباء، معلمين، أكاديميين)	18%	عفويين، لكن لديهم قبول

جدول (3): الجهة التي لجأ لها المبحوثين/ات

2. الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة (النجاح والرضا) تبعا لجمهور المبحوثين/ات

عند تقييم تجربة المبحوثين/ات من الجنسين لتجربتهم/ن مع الوسائل البديلة، وصف 84% من المشاركين/ات تجربتهم بأنها "ناجحة" أو "ناجحة جدًا". إلا أن التفاوت في معدلات الرضا بين الفئات يكشف الكثير عن بيئة الوساطة ومدى عدالة هذه الوسائل.

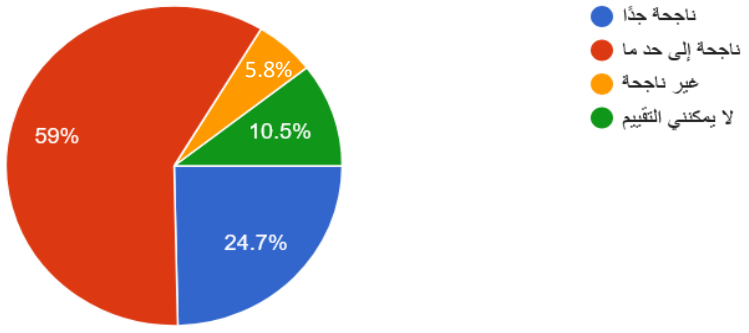

شكل (4): رأي المبحوثين/ات في مدى نجاح الوسائل البديلة

النساء أظهرن تقييمًا أعلى من الرجال؛ فقد بلغت نسبة الرضا لدى الإناث 74.6% مقابل 70.1% للذكور. وكان الرضا الأعلى لدى إناث الفئة العمرية 30–39 عامًا، حيث وصفت 37.5% منهن التجربة بأنها "ناجحة جدًا"، مقارنة ب 17.9% فقط للذكور في الفئة نفسها.

أما الفئة الأقل رضا، فكانت الإناث تحت 20 عامًا؛ إذ وصفت 33.3% منهن التجربة بأنها "غير ناجحة"، وهو ما يتماشى مع انخفاض وعيهن ومحدودية قدرتهن على اختيار الوسيط والموفق أو الاعتراض على مسار التوفيق.

جغرافيًا، تفاوتت معدلات الرضا بشكل ملحوظ. في الوسطى، اعتبر 62.3% من الذكور تجربتهم "ناجحة إلى حد ما"، بينما ارتفعت النسبة بين إناث شمال غزة إلى 91.3%. أما في خانيونس، فقد كانت نسبة "غير ناجحة" بين النساء مرتفعة نسبيًا، ما قد يُعزى إلى محدودية البدائل أو ضعف الوسيط أو الموفق المجتمعي هناك.

لدى ذوي الإعاقة، أظهرت البيانات رضا نسبيًا أعلى من المتوقع؛ حيث وصف 70.6% من الذكور و71.4% من الإناث تجربتهم بأنها "ناجحة إلى حد ما"، بينما بلغت "ناجحة جدًا" 27.5% و23.8% على التوالي.

ومن جهة أخرى، جاء من خلال المقابلات مع المختصين/ات والمجموعات المركزة أن النساء عبّرن عن الخوف من الظلم في "الصلح العرفي"، إذ غالبًا ما كانت تُمارس عليهن ضغوط للتنازل أو الصمت.

وفي سياق متصل أشارت الفئة المبحوثة في المجموعات المركزة التي واجهت النزاعات ولكنها لم تلجأ إلى الوسائل البديلة إلى أن أسبابها كانت كالتالي (بالترتيب): عدم الثقة في الحياد (أبرزها في الشمال ورفح)، الخوف من فقدان الحقوق (خاصة بين النساء)، عدم معرفة بالوسائل البديلة المتاحة لحل النزاعات، انعدام أماكن آمنة معروفة ومحددة أو التواصل، وضعف الآليات القانونية للتنفيذ. أما في الاستبانة فكانت الأسباب كالتالي (بالترتيب من الأكثر اختيارا إلى الأقل): الوضع الأمني الصعب المتمثل في القصف والقتل من جهة والفوضى الأمنية الداخلية 43%، غياب قوة التنفيذ لما يصدر من قرارات عن الوسائل البديلة لحل النزاعات 33%، عدم القدرة على التنقل والحركة وصعوبة الاتصال والتواصل 29%، لأسباب تتعلق بطبيعة النزاع إذ أنه بنظر المبحوث/ة لا يمكن حله من خلال الوسائل البديلة 26%، قلة الوعي بالوسائل البديلة لحل النزاعات والأشخاص المخولين وذوي العلاقة، وأيضا غياب الثقة في حيادية الوسطاء والموفقين والمحكمين (بنسبة 20%)، وأشار 17% من المبحوثين/ات أن الوسائل البديلة بنظرهم غير ناجعة في حل النزاعات

بشكل عام، فيما عزى 14% من المبحوثين أن ذلك يعود إلى الصعوبات المجتمعية التي تتعلق بكونهن نساء أو كونهم/ن من ذوي وذوات الإعاقة.

3. الوسائل البديلة لحل النزاعات في قطاع غزة (ملاحظات نوعية) تبعا لجمهور المبحوثين/ات

قد أظهرت الاستبانة النتائج التالية وفقا لأكثر من متغير من المتغيرات (الجنس، العمر، الإعاقة، المنطقة الجغرافية):

- **النوع الاجتماعي X العمر:**

المؤشر	ذكور 29-20	إناث 29-20	ذكور 39-30	إناث 39-30	أبرز الفروق
الوعي بالوسائل	93.7%	88.6%	92.5%	95.4%	فجوة وعي لصالح النساء بعد الثلاثين، أقل بين الشابّات.
المشاركة في الوساطة	45.3%	26.8%	34.5%	43.1%	انعكاس أدوار: الرجال الشباب يُجرّبون أكثر؛ النساء الثلاثينيّات يعتمدن الوساطة اجتماعيًا.
استخدام التحكيم	11.3%	12.5%	21.4%	11.8%	تحكيم بين الرجال يزداد مع التقدّم في العمر؛ تحكيم بين النساء ثابت ومتواضع.
الرضا «ناجحة جدًا	28.3%	22.4%	17.9%	37.5%	النساء 30-39 الأكثر قناعة بفعالية التجربة.
تصوّر فعالية التوفيق	91.5%	90.7%	92.6%	90.8%	إجماع عالٍ؛ فروق طفيفة

جدول (4): (العمر X الجنس) للمبحوثين في كل من الوعي والمشاركة والاستخدام والفعالية

- **المنطقة الجغرافية X الجنس:**

المحافظة	ذكور – وعي	إناث – وعي	ذكور – مشاركة	إناث – مشاركة	تفسيرات السياق
شمال غزة	96.4%	96.7%	68.0% وساطة	82.6% وساطة	شبكة وجهاء نشطة، انضباط مجتمعي قوي، وبرامج توعوية مُموَّلة.
غزة	93.0%	94.6%	46.3% وساطة	11.9% وساطة	توافر المحامين/ات وتعدد الخيارات التي تجعل الرجال يمزجون الوساطة بالتحكيم، والنساء أكثر تردّدًا بسبب تنوع البدائل ورهبة انكشاف النزاع.
الوسطى	95.6%	90.2%	35.8% وساطة	34.5% وساطة	المحافظة مكتظة بالنازحين/ات من مناطق مختلفة لذا هم أقل تجانسًا؛ وأكثر ترددا ورهبة وقد يكون سببه غياب «وسيط أو موفق موثوق» وتقسيم المجتمع بين المدن والمخيّمات.
خان يونس	94.0%	89.6%	38.0% وساطة	42.3% وساطة	المحافظة تجمع بين الطبيعة الريفية والمدينة؛ إناثها يفضّلن وسطاء أو موفقين عائليين، بينما الرجال مقبلين أكثر على الوسائل المختلفة.
رفح	98.2%	97.4%	58.1% وساطة	39.5% وساطة	هناك اتجاه نحو الوسائل البديلة؛ وهناك ارتفاع وعي بلا جهاز إنفاذ رسمي.

جدول (5): (المنطقة الجغرافية X الجنس) لوعي ومشاركة المبحوثين/ات في الوسائل البديلة

- **الإعاقة X الجنس:**

المؤشر	ذكور – إعاقة	إناث – إعاقة	ذكور – غير إعاقة	إناث – غير إعاقة
الوعي	93.7%	90.5%	96.4%	94.5%
المشاركة (وساطة أو كلاهما)	54.9%	47.6%	66.3%	52.0%
الرضا (ناجحة جدا)	27.5%	23.8%	24.4%	13.6%
تصور فعالية التوفيق	91.1%	89.5%	93.5%	92.9%

جدول (6): (الإعاقة X الجنس) للوعي والمشاركة والرضا والفعالية بين المبحوثين/ات

ويتضح من النتائج أنه رغم التقارب في معدل التعرّض للنزاعات بين الجنسين، إلا أنه تميل النساء لاستخدام الوساطة والتوفيق بقدر أقل من الرجال، ويرتبط ذلك بعوامل ثقة وإتاحة؛ ما يجعل حملات التوعية المراعية للنوع ضرورة لزيادة لجوئهنّ للوسائل البديلة لحل النزاعات. وتُظهر البيانات أيضا أن النساء يُنظر إليهن كطرف "أضعف يجب إسكاته" في بعض التسويات، وتفضل النساء الوسطاء أو الموفقين من نفس الجنس أو من منظمات نسوية، كما أنه غالبًا ما يتم إقصاؤهن أو عدم أخذ رأيهن بعين الاعتبار من "المجالس العرفية". ومن جهة أخرى تظهر البيانات الميدانية أن الرجال يميلون إلى التحكيم العرفي أو الصلح التقليدي، ويعتبرون أن تدخل النساء أو المؤسسات "ثانويًا" كما أنهم أكثر قبولًا للحلول غير المكتوبة.

بشكل عام يمكن القول، أن البيانات الميدانية تعكس اعتماداً واسعاً على الوسائل البديلة لحل النزاعات في ظل الحرب. وتؤكّد المقابلات الميدانية ومعطيات المجموعات البؤرية ودراسات الحالة أن مثل هذه الآليات تُعتَبَر "آليات إنقاذ" للعملية العدلية في ظروف الأزمة، حيث توفر مناخاً أكثر أماناً وسرعةً لاستعادة الاستقرار الأهلي. ومع ذلك، يشير التحليل إلى تحديات عدة ترتبط بالثقافة الذكورية والممارسات التقليدية كالتحيز لصالح الذكور في بعض المفاوضات، وتغييب النساء

كطرف ثالث، وعدم تغليب الطابع الحقوقي في التدخلات، وكذلك غياب إطار قانوني شامل ينظم هذه الوسائل خارج نطاق التحكيم.

المحور الخامس: الإطار القانوني الفلسطيني الناظم

تحكم المنظومة التشريعية الفلسطينية الوطنية الوسائل البديلة لحل المنازعات ضمناً بعدّة قوانين وطنية، وإن لم تكن هناك تشريعات مخصصة للوساطة المجتمعية. أبرزها:

- **قانون التحكيم رقم (3) لسنة 2000:** ينظّم التحكيم المحلي والدولي، وينطبق على النزاعات التجارية والمدنية والعقود الاستثمارية داخل فلسطين. يجيز القانون للأطراف الاتفاق على التحكيم (التحكيم التعاقدي)، كما يحدّد اختصاص محكمة البداية في القضايا غير التحكيمية. ويسمح القانون أيضاً بإشراف المحاكم على إجراءات التحكيم (مثل موافقة القاضي على تكليف المحكمين ودراسة الشواغل المتعلقة ببطلان حكم التحكيم)[25]. وقد صدرت إثره اللائحة التنفيذية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2004م، والتي تفصل آليات العمليات التحكيمية بصفة مؤسسية، وتحدّد شروط التظلم، والإجراءات، ودرجات النفاذ، وتسريع عملية التحكيم المتوافق مع القانون الفلسطيني[26]، غير أن تطبيق هذا القانون قد يتعثر في ظروف الحرب بسبب الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي، فلا تزال آليات فض منازعات الأعمال صعبة التفعيل عملياً حالياً.

- **قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (2001)[27]** : يتضمن بنوداً تشجع على المصالحة القضائية وتكليف قضاة بدور صلح مؤقت. فالمادة 68 تنصّ على أن «يجوز لمجلس القضاء الأعلى أن ينتدب في محاكم الصلح والبداية قاضٍ يتولى التوفيق بين الخصوم في الدعاوى التي يجوز الصلح فيها». ونظرياً يمكن للقاضي إحالة الأطراف إلى جلسة توفيق قبل الفصل النهائي، ومن ثمّ رفع الصلح إلى حكم قابل للتنفيذ. لكن هذه الآليات غير مرتبطة بالقانون الخاص بالتوفيق المجتمعي أو الوساطة خارج القضاء. بالإضافة إلى أنه في ظل ظروف الحرب الحالية وتعطّل المحاكم في بعض المحافظات، يبقى تنفيذ هذه الأحكام القضائية محدوداً. ومن الجدير ذكره أن قانون أصول المحاكات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 هو القانون الساري في قطاع غزة أيضا منذ الانقسام.

[25] https://journal.paluniv.edu.ps/index.php/journal/article/view/89
[26] http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14655
[27] https://maqam.najah.edu/legislation/4/

- **القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور 2003):** وهو الدستور الساري في كل من غزة والضفة الغربية، ويكفل حق التقاضي للجميع ويؤكّد ضرورة سرعة الفصل في القضايا. فالمادة 30 تشدّد على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة... وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا». وهو ما يعبّر عن إرادة تشريعية بتيسير الوصول إلى العدالة. كذلك يحظر القانون الأساسي حصانة أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء[28]. لكن الحرب الحالية حالت دون تحقيق «سرعة الفصل» هذه، إذ أغرقت المحاكم بقضايا النازحين/ات والأسر المكلومة، كما أدى الدمار والتشريد إلى توقف معظم عمل المحاكم والدوائر القانونية.
- **الآليات العُرفية والعشائرية**[29]: رغم عدم تقنينها رسميًا، تُمارَس من قبل "المخاتير" و"الوجهاء"، وتستند إلى الأعراف المجتمعية. ويُمكن اعتبار هذا النموذج من الآليات صورة من صور التوفيق التقليدي، رغم وجود مآخذ كثيرة عليه تتعلق بعد الأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة وحقوق الإنسان أو غياب ضمانات العدالة الإجرائية.
- **قانون الوساطة الاتفاقية (مشروع)**[30]: تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية إلى إصدار قانون للوساطة الاتفاقية (يُناقش حالياً) يُصادق عليه بمرسوم تشريعي. وبحسب التقارير فإن قانون الوساطة – المزمع صدوره قريبا في الضفة الغربية– سيكون له أثر في تعزيز حل النزاعات خارج المحاكم. يُعدّ هذا القانون المفتاح لتقنين إجراءات الوساطة وضمان تنفيذ اتفاقاتها، لا سيما في النزاعات التجارية والمدنية. ولكن تبقى المُعضلة هل في ظل الانقسام الحالي سيسري هذا القانون – إن صدر – في الضفة الغربية.

لذا بوجه عام، حتى تاريخ إعداد الدراسة يتم استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات كالوساطة والتوفيق لسد الفجوات التي أحدثها انهيار المؤسسات الرسمية للعدالة في ظل غياب إطار تنظيمي شامل لكل من الوساطة/التوفيق مما يُضعف من فعاليتهما كآليات مؤسسية لحل النزاعات، ويجعل تطبيقهما محصورًا في المبادرات المجتمعية الطوعية أو غير الرسمية، وبغياب الرقابة الواضحة وضعف السلطة المركزية يؤثر ذلك على سلامة إجراءاتهما.

[28] https://security-legislation.ps/latest-laws/the-amended-basic-law-of-2003/
[29] https://mezan.org/uploads/files/2488.pdf
[30] مخاطبة مركز مساواة لوزارة العدل- الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة 2025

الفصل الثاني: التوفيق (دراسة تحليلية ومقارنة)

مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 وحتى النصف الأول من عام 2025، ظهرت أنماط جديدة من النزاعات الداخلية، بالإضافة إلى تفاقم النزاعات القديمة، وذلك نتيجة التدهور غير المسبوق في الأوضاع المعيشية، والتدمير الواسع للبنية التحتية، والنزوح الجماعي، والضغوط النفسية والاجتماعية الهائلة. لذا فإن في سياقات النزاعات الممتدة كالتي يعيشها قطاع غزة، برزت الحاجة إلى آليات بديلة لحل النزاعات تكون أكثر مرونة وسرعة وملاءمة من النظام القضائي الرسمي. التوفيق، الوساطة، والتحكيم تُعد أبرز هذه الآليات، إلا أن لكل منها خصائص وإجراءات وأهداف تختلف عن الأخرى.

المحور الأول: قراءة في الوسائل البديلة لحل النزاعات (التوفيق، الوساطة، التحكيم.. نموذجا)

أولا: المفهوم والخصائص

1. التوفيق:

التعريف [31]:التوفيق هو إجراء غير قضائي لحل النزاعات يتم فيه تدخل طرف ثالث محايد (الموفق/ة) لتقريب وجهات النظر واقتراح حلول توافقية دون إلزام الأطراف بقبولها.

الطابع :مرن، غير رسمي، يعتمد على القبول الطوعي من الأطراف.

الهدف :الوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف.

2. الوساطة:

التعريف[32] :عملية يتوسط فيها طرف ثالث (الوسيط) بين طرفين متنازعين لتسهيل التفاهم، وغالبًا ما يقود الأطراف أنفسهم إلى الحل دون فرض مقترحات مباشرة.

الطابع :غير توجيهي، يُعزز الحوار بين الأطراف، يعتمد على القبول الطوعي من الأطراف.

الهدف :تمكين الأطراف من التوصل إلى حل بإرادتهم.

3. التحكيم:

[31] بتصرف عن تعريف التوفيق التجاري الدولي https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/04-90951_ebook.pdf

[32] الوساطة وفقا لمركز التحكيم التجاري الدولي (ICC Mediation Rules, 2014)

التعريف[33]: إجراء شبه قضائي يتم فيه تعيين محكّم أو هيئة تحكيم تُصدر قرارًا ملزمًا للطرفين.

الطابع :رسمي، قانوني، له قوة تنفيذية.

الهدف :إصدار حكم حاسم ونهائي في النزاع.

❖ **مقارنة مفاهيمية بين التوفيق والوساطة والتحكيم**

المعيار	التوفيق	الوساطة	التحكيم
دور الطرف الثالث	نشط– يبادر – يقترح حلولًا	ميسر – يسهّل الحوار	حاسم – يصدر قرارًا
الطابع القانوني	غير ملزم	غير ملزم	ملزم قانونًا
التكلفة	منخفضة	منخفضة إلى متوسطة	عالية نسبيًا
مدة الإجراء	قصيرة	قصيرة إلى متوسطة	طويلة نسبيًا
السرية	عالية	عالية	متوسطة
المرونة	عالية جدًا	عالية	محدودة نسبياً
الملاءمة في أوقات الحرب	مناسبة جدًا	مناسبة	غير ملائمة غالبًا
دور المجتمع المحلي	رئيسي	مهم	ثانوي

ثانيا: شيوع استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات في السياق المحلي لقطاع غزة أثناء الحرب

أظهرت نتائج البحث الميداني من خلال الاستبيان والمجموعات المركزة والمقابلات المعمقة أنه في ظل تعطل النظام القضائي الرسمي أثناء الحرب، تُعد آليتا التوفيق والوساطة أكثر ملاءمة. إلا أن

[33] التحكيم تعريفا وفقا لقانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000، والمبادئ الأساسية لتحكيم الأونسيترال (UNCITRAL Arbitration Rules, 2013).

التوفيق يتمتع بقبول أكبر ضمن الأعراف المجتمعية في قطاع غزة، لا سيما عندما يقوم به وجهاء، مصلحون، أو مختصون من الجنسين في إطار ثقافي محلي. أما التحكيم فيبقى غير فعال في الظروف الطارئة بسبب طابعه الشبه قضائي واحتياجه لتوثيق رسمي وبيئة مستقرة. كما أن معظم المشاركين/ات فضّلوا التوفيق والوساطة على التحكيم، بينما النساء فضّلن التوفيق: لأنه أقل تهديدًا ويحفظ الخصوصية، والرجال فضّلوا التحكيم في النزاعات المالية.

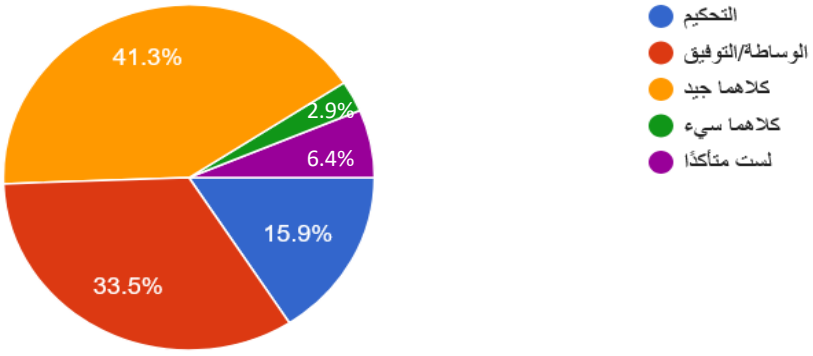

شكل (5): تفضيلات المبحوثين/ات بين التوفيق والوساطة والتحكيم كوسائل بديلة

يجدر الإشارة أنه وفق ما ورد في النقاشات المجتمعية من المجموعات البؤرية، فإن الغالبية لا تميز بوضوح بين "التوفيق" و"الوساطة"، وتستخدم المصطلحين بالتبادل، بينما التحكيم يُفهم غالبًا بوصفه عرفيا "محكمة عرفية" أو حلًا عشائريًا له طابع قاطع بضغط عشائري، وليس التحكيم كآلية منظمة في القانون الفلسطيني، وقد ظهر في النتائج الميدانية أيضا أن أكثر من نصف المشاركين/ات يعرفون التحكيم "العرفي" من خلال خبرات سابقة، أما التوفيق كان أقل انتشارًا من حيث المفهوم، لكنه مستخدم فعليًا بطرق غير رسمية، كما ان عدد قليل فقط من المبحوثين/ات من الجنسين يعرف الفروقات القانونية الدقيقة بين الوسائل.

" كنا نعرف المختار هو اللي بيحل، بس ما كنا نسميه توفيق أو وساطة."

مشارك –بيت لاهيا

كما تكشف التباينات في النتائج بين الفئات المختلفة المبحوثة أن التوفيق أصبح ملاذًا شعبيًا موثوقًا لحل النزاعات في زمن الحرب، ولكنه ليس أداة متكافئة الأثر على جميع الفئات. فبينما يتمتع الرجال بمرونة وانتشار أكبر في استخدام كل الآليات، تميل النساء – خصوصًا في سن 30–39 – إلى الاعتماد الأكبر على الوساطة، خصوصًا في الأماكن التي تتيح لهن الثقة والدعم كالمراكز والمؤسسات النسوية والحقوقية. أما الشباب وذوو الإعاقة، فهم يملكون الحافز والإقبال، ولكنهم

يعانون من فجوات معرفية وتنفيذية. كما تشير الاختلافات الجغرافية إلى أن العدالة البديلة في غزة لا تزال تتفاوت حسب توفر البنية التحتية المجتمعية، والثقة بالوسطاء والموفقين، وإمكانية تنفيذ الاتفاقات.

ومن جهة أخرى، اعتبر المبحوثون/ات أن التوفيق آلية بديلة فعالة أثناء الحرب بنسبة 87.3% مما يشير إلى قناعة شعبية واسعة بهذه الآلية، وحتى في أوساط ذوي/ات الإعاقة ورغم تخوفاتهم واعتراضاتهم على المواءمة في عملية التوفيق إلا أنهم أكدوا على فعاليته بنسبة (ذكور من ذوي الإعاقة 91.1%، الإناث ذوات الإعاقة: 89.5%) ويشير ذلك إلى قبول أكثر من جيد مع احتمالات شك في التنفيذ من قبل ذوي/ات الإعاقة.

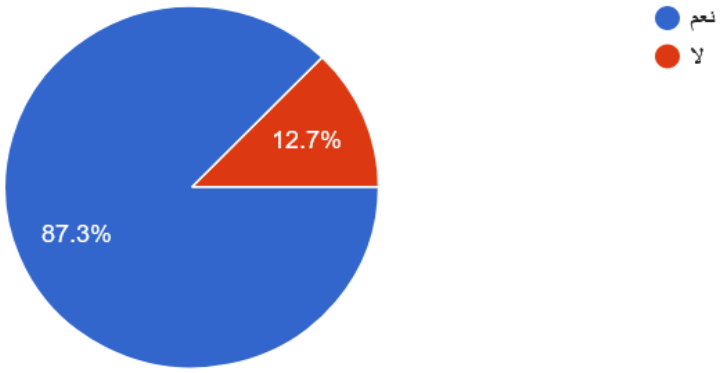

شكل (6): فعالية التوفيق كوسيلة بديلة لحل النزاعات طبقا لرأي المبحوثين

❖ **مقارنة بين الوسائل البديلة الأكثر استخداما في الحرب (وفقا للمبحوثين/ات):**

الوسيلة	مدى القبول الشعبي	التحديات
التوفيق	مرتفع	غياب الحياد أحيانًا – انعدام التوثيق – لا قوة في التنفيذ
الوساطة	متوسط	غير مفهوم مجتمعيا – نقص الوعي والموارد والتأهيل
التحكيم العرفي	متفاوت	فرض القرارات – انحياز طبقي أو عشائري – إقصاء النساء

وفقا لنتائج المجموعات المركزة واللقاءات والمقابلات نجد أنه حوالي 60% من المبحوثين/ات ممن واجهوا نزاعات لجأوا إلى وسيلة بديلة واحدة على الأقل، لذا نرى أنه من الجيد استعراض أنواع النزاعات المختلفة التي ظهرت وفقا لشهادات الفئة المبحوثة مع الوسائل البديلة المستخدمة لحلها أثناء الحرب في دراسة مقارنة:

نوع النزاع	الوسيلة البديلة الأكثر استخدامًا	تفاصيل
النزاعات الأسرية	**التوفيق** (غالبًا عبر وسطاء أفراد موثوقين أو مؤسسات نسوية أو رجال دين) **المخاتير**	يعتمد عليه لحل الخلافات الزوجية بسرعة، خاصة عند تعذر الوصول للمحاكم الشرعية– في العديد من الأحيان تم بإشراف مؤسسات نسوية. يتم اللجوء إلى المخاتير في القضايا الأسرية بحكم العرف ولكنها لا تنتهي بحلول مرضية في الغالب.
نزاعات حول المأوى والخيام والسكن	**الوساطة** (بين النازحين داخل مراكز الإيواء، غالبًا من خلال وسطاء من الجنسيين أو منظمات مجتمع مدني)	المؤسسات أو شخصيات محلية تدخلت لحل النزاع على الخيم أو أماكن النوم– الوساطة كانت سريعة وغير رسمية.
نزاعات حول توزيع المساعدات الإنسانية	**الوساطة المجتمعية / التوفيق داخل اللجنة الإغاثية**	اللجان المحلية وموظفو/ات الإغاثة تدخلوا لتوزيع الحصص– الوساطة تمت أحيانًا من خلال مؤسسات أهلية.
النزاعات المالية	**التحكيم** (عرفي أو من خلال مختصين اقتصاديين/محامين)	استخدم التحكيم للفصل في الديون، خاصة إذا كانت موثقة أو عبر شهود– شائع بين الرجال وأصحاب المحلات أو المعاملات التجارية البسيطة.
النزاعات بين الجيران (مياه، كهرباء، مكان مشترك)	**التوفيق / وساطة مجتمعية**	غالبًا ما يتم عبر وسطاء/موفقين من الجنسين، أشخاص مرموقين أو ناشطين/ات مجتمعيين– تدخل بسيط لحل مشادات وشجارات دون إجراءات رسمية.
النزاعات العقارية والميراث	**التحكيم** (تقليدي / قانوني) **التحكيم / التوفيق العائلي**	–في بعض الحالات تم الرجوع إلى المحكمين المختصين بالأراضي والميراث– هذه القضايا عادة مؤجلة لكن تظهر أحيانًا عند حدوث تجاوز ويتدخل كبار العائلة أو المخاتير. أحيانًا يتم تأجيلها لما بعد

نوع النزاع	الوسيلة البديلة الأكثر استخدامًا	تفاصيل
		الحرب– يتم التوفيق إذا اتفقت الأطراف، وإلا يُلجأ للتحكيم.
العنف المجتمعي داخل مراكز الإيواء	**الوساطة من قبل إدارة المركز أو منظمات الحماية**	حالات التحرش التي عولجت بسرية عبر الوسطاء/الموفقين المجتمعيين من الجنسين وأيضا المرشدات النفسيين والاجتماعيين وموظفي/ات المؤسسات النسوية والحقوقية.

وتبعا لتحليل البيانات الميدانية المختلفة أعلاه يمكن القول أن:

- التوفيق :كان الأداة الأكثر مرونة وانتشارًا، خاصة في النزاعات الأسرية والاجتماعية.
- الوساطة :استخدمت بكثرة في النزاعات اليومية حول الموارد داخل مراكز الإيواء.
- التحكيم :تم استخدامه في القضايا ذات الطابع المالي أو العقاري، خاصة بين الرجال أو كبار العائلات.
- الجهة التي شاركت كطرف ثالث في الوسائل البديلة المذكورة اختلفت حسب نوع النزاع:
  - المخاتير/الوجهاء: كانوا نشطين في النزاعات القبلية أو الاقتصادية.
  - المنظمات النسوية: برز دورها في النزاعات الأسرية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
  - مؤسسات المجتمع المدني/ لجان مراكز الإيواء/ اللجان الشعبية: تولت وساطة النزاعات المجتمعية.

من جهة أخرى، وفي استعراض تصورات ذوي العلاقة من المحامين والقضاة وممثلي المجتمع المدني من الجنسين من خلال تحليل ردودهم ومشاركتهم في المقابلات والمجموعات المعمقة كان التالي:

- في الاتجاه العام هناك إجماع إيجابي حذر بينهم: حيث عبّر غالبية المبحوثين/ات من هذه الفئة عن إيمانهم بأهمية الوسائل البديلة، خاصة خلال الأزمات والنزاعات المسلحة، لكنهم شددوا على ضرورة تنظيمها وضمان حياديتها.
- القضاة أقروا بأن الوسائل البديلة لحل النزاعات، خصوصًا التوفيق، خفف من الحاجة للجوء إلى القضاء والعدالة الرسمية خلال الحرب وأنه مفيد في بعض الأحيان لكنه بلا ضمان إن لم يُوثق أو يخضع لإشراف، كما أنهم أشاروا إلى أن غياب الإطار القانوني المنظم للتوفيق يؤدي إلى تكرار حدوث النزاعات وتفاقمها فيما بعد.

- يرى القضاة أن التوفيق مقبول شرعيًا وقانونيًا في القضايا التي يجوز فيها الصلح، ويُفضّل عندما يكون مصحوبًا بموافقة الأطراف وخارج نطاق الجرائم الجسيمة.

"التوفيق له مكانة، لكنه لا يُغني عن القضاء في القضايا الجنائية، يجب وضع ضوابط صارمة."
قاضي نظامي

- أما مؤسسات المجتمع المدني ومنها النسوية دعمت آلية التوفيق، وأشارت إلى استخدامه بشكل فعلي في عدة برامج، خاصة للنساء والنازحين من الجنسين.

"نحن نستخدم التوفيق في قضايا النساء، خصوصًا العنف الأسري، لأنه أسرع وأضمن سرية من المحكمة." **ممثلة عن مؤسسة نسوية- غزة**

- المحامون الشرعيون والنظاميون من الجنسين أبدوا تحفظهم تجاه التحكيم العرفي بسبب غياب معايير النزاهة، بينما رحبوا بالتوفيق كحل مجتمعي سهل وسريع للمشاكل الأسرية والمدنية والمجتمعية، ولكنهم أبدوا القلق من تضارب نتائج التوفيق مع العدالة القانونية
- ممثلو مؤسسات المجتمع المدني طالبوا بتقنين التوفيق وتدريب الكوادر العاملة فيه وتوفير آليات للتوثيق والمتابعة القانونية، كما شددوا على ضرورة إدماج النساء وتعزيز حقوق الإنسان في كل وسيلة بديلة.

"الوسائل البديلة أصبحت ضرورة، وليس خيارًا، خصوصًا لما المحاكم تكون معطلة ومش قادرة تخدم الناس." **محامٍ شرعي – شمال القطاع**

هذه التصورات والنتائج بمجملها، تتفق بشكل كبير مع توجه أكثر من 90% من المبحوثين/ات إلى تأييد توسيع استخدام التوفيق كآلية بديلة في حل النزاعات ولعل من أهم أسباب التأييد المذكورة في شهادتهم هي معايير يمتاز بها التوفيق –وفقا لرأيهم– كالسرعة، انخفاض التكلفة، احترام الخصوصية، فيما عزى 10% من المبحوثين/ات أسباب رفضهم وترددهم إلى كونه لا يضمن الحق دائمًا، قد تُمارَس فيه ضغوط من الأقارب، وأنه لا وجود لقوة تنفيذ.

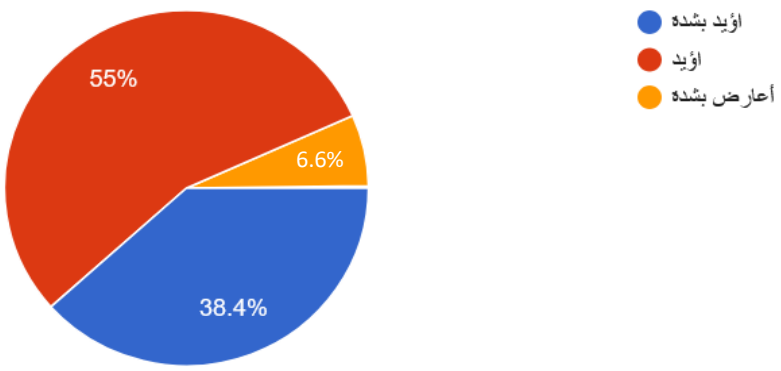

شكل (7): تأييد المبحوثين/ات توسيع استخدام التوفيق كآلية بديلة في حل النزاعات

ويمكن استنتاج أن تحديد الخيار الأنسب بين الوسائل البديلة لحل المنازعات يعتمد على عدة عوامل، منها:

- طبيعة النزاع: أساس نوع القضية، ومدى حساسيتها، والجوانب الفنية المتعلقة بتحديد الطريقة التي سيتم تطبيقها.
- العلاقة بين الأطراف: قد تحدد العلاقة بين الأطراف الأسلوب الذي سيتم استخدامه اعتمادًا على ما إذا كان كلا الطرفين يرغبان في الحفاظ على علاقة جيدة بعد حل النزاع.
- القيود الزمنية والتكلفة: يجب أيضًا أخذ الوقت والتكلفة المطلوبة لكل عملية في الاعتبار.
- توافر الطرف الثالث ومؤهلاته: يتعلق الأمر بتوافر الطرف الثالث ومؤهلاته، سواءً كان محكّمًا أو موفقًا أو وسيطًا، في هذه الحالة. ستحدد هذه العملية اختيارك لطريقة بديلة لتسوية النزاع بناءً على توافره ومؤهلاته.

كما أنه يُحبذ أن تستند جميع تدخلات كل من عمليتا الوساطة أو التوفيق على المبادئ الأساسية الأربعة "السرِّية، النزاهة والحياد، الاستقلال" وعدم التمسك بالرسّميات، كما يجب العمل أيضا بهذه الوسائل وفق مبادئ المشاركة الطوعية تقرير المصير والموافقة المستنيرة من الأطراف.

أخيرا، يظهر من النتائج أنه مع بروز النزاعات الداخلية في قطاع غزة خلال فترة الحرب، أن التوفيق برز كأكثر الوسائل البديلة شيوعًا واعتمادًا لدى المجتمع في ظل الحرب، خاصة مع انهيار المؤسسات العدلية الرسمية. ورغم تشابه التوفيق مع الوساطة، إلا أنه بالنسبة للمشاركين/ات له طابعًا أكثر حسمًا وفاعلية، حيث يُقدم الموفق اقتراحات لحل النزاع بناءً على فهم دقيق للمشكلة وسياقها، خلافًا للوسيط الذي يقتصر دوره غالبًا على تسهيل التفاوض بين الأطراف. حيث يتضح أن التوفيق يجمع بين سرعة الإجراءات، الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، والمرونة في الحلول،

مما يجعله الأنسب في ظروف الطوارئ كالحرب في واقع كغزة في بعض النزاعات خاصة المدنية والأسرية مقارنة بآليات أخرى تتطلب إطارًا قانونيًا أو لوجستيًا معقدًا.

ومن جهة أخرى فإن مرحلة ما بعد الحرب في قطاع غزة ليست مجرد مرحلة لإعادة الإعمار المادي، بل أيضًا لإعادة النسيج الاجتماعي وترميم العدالة. في السياقات المتأثرة بالنزاعات المسلحة، غالبًا ما تُصاب أنظمة العدالة الرسمية بالشلل، ويبرز التوفيق كآلية غير قضائية، مرنة، وفعالة تُسهم في استعادة الاستقرار المجتمعي، خاصة عند تعذر الوصول إلى العدالة الرسمية أو انعدام الثقة بها. هذا ينطبق بقوة على الحالة الفلسطينية في قطاع غزة حيث ستبرز الحاجة إلى سد فراغ القضاء الرسمي، وترميم العلاقات الاجتماعية المتضررة، والاستجابة للاحتياجات العاجلة دون بيروقراطية والاحتواء المبكر للنزاعات ومنع تفاقمها.

المحور الثاني: التوفيق كوسيلة بديلة لحل النزاعات (دراسة حالة)

كما سبق وذكرنا فإن التوفيق هو عملية يُسهّل فيها طرف محايد تواصل الأطراف المتنازعة بهدف مساعدتهم على الوصول إلى تسوية مرضية، غالبًا من خلال تقديم مقترحات لحل النزاع، دون امتلاكه سلطة إصدار قرار مُلزِم، فهو يركز على بناء العلاقات وتقريب وجهات النظر كما أنه لا يتطلب موافقة مُسبقة على الالتزام بنتائج العملية، وقد أجمع المشاركون في كافة المجموعات البؤرية على أن التوفيق/الوساطة المجتمعية كان الخيار الأكثر انتشارًا لحل النزاعات، خاصة في وجود العديد من الدوافع مثل:

- استهداف بُنية القضاء.
- غياب الجهات التنفيذية الرسمية.
- الرغبة في تجنب تفاقم الخلافات داخل المجتمع أو العائلة.
- التدخل العرفي والمجتمعي السريع والمباشر من أشخاص موثوقين.
- ضعف الوصول القانوني، خاصة للنساء وذوي الإعاقة من الجنسين.
- رفض كثير من المواطنين اللجوء إلى الشرطة خوفا من الاستهداف أو بسبب عدم وجود أماكن معلومة لهم.
- وجود شخصيات اعتبارية في المجتمع مثل المخاتير، العاملين/ات في الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المحلية، رجال إصلاح، لجان شعبية، أو حتى رجال دين.

الحالة الأولى: التوفيق في نزاع حول مشاهدة الأم المطلقة لأطفالها– النصيرات

❖ **طبيعة المشكلة:**

نزاع اجتماعي ذو بعد قانوني، بين الأم المطلقة (هـ. ب.) ووالد الأطفال (م. ع.) حول حق الأم في مشاهدة طفليها (3 و5 سنوات) بعد زواجها قبل الحرب مباشرة، حيث تنتقل الحضانة قانونًا إلى جدتهم (أم الأم). وقد رفض الأب تسليم الطفلين أو حتى تمكين الأم من رؤيتهما، خصوصًا خلال فترة النزوح والحرب.

❖ **نوع التدخل:**

- الجهة: مركز شؤون المرأة بغزة
- الموفق/ة: محاميات المركز
- طبيعة التدخل: مؤسسي – حقوقي وقانوني – نسوي

❖ **آلية التدخل والأسلوب:**

- تم عقد جلستين فقط. الأولى وجاهية مع الأم، والثانية عبر الهاتف مع الأب.
- تم استخدام أساليب الإقناع مستندين إلى مصلحة الطفل الفضلى.
- تمت إدارة الحوار بهدوء مع احترام الطرفين وتجنب المواجهة.
- تمت صياغة اتفاق مكتوب موثق لدى المركز رسميًا.

❖ **النتائج:**

- تم الاتفاق على تمكين الأم من مشاهدة الطفلين مرتين أسبوعيًا
- السماح ببيات الأطفال لدى الأم في بعض الحالات
- احترام مبدأ عدم السفر دون علم الطرفين
- مازال الاتفاق ساريا ومعمولا به حتى الآن.

❖ **تقييم مستوى الرضا:**

- مرتفع من الطرفين
- الأم عبرت عن تمكنها من مشاهدة أطفالها دون إشكاليات.
- الأب تعاون بشكل غير صدامي رغم امتلاكه الحضانة قانونيًا بعد مرض الجدة.

❖ **عوامل النجاح:**

- وجود جهة مؤسسية قانونية ذات مصداقية تعطي مقترحات وحلول.
- مهارة الموفقتين وقدرتهما على الإقناع من منطلق حقوقي إلى جانب التركيز على الجانب النفسي والبعد الاجتماعي المترتب على الأطفال.

- التوقيت المناسب للتدخل
- تجنب الضغط أو التهديد، والتركيز على "المصلحة الفضلى للأطفال" كمبدأ للحوار.
- الإرادة الحرة للأطراف جميعها.

❖ **الأثر:**

تم حل النزاع بشكل مستدام، وساهم التوفيق في استمرار تواصل الأم مع الأطفال، ومنحها حقها الشرعي والقانوني والإنساني في مشاهدة أطفالها ومنع التصعيد، وحمى الأطفال من ضرر نفسي شديد.

الحالة الثانية: التوفيق في نزاع سرقة بين أخوين – شمال غزة

❖ **طبيعة المشكلة:**

نزاع بين شقيقين (م. ع.ر.) و(م. ع.ر.) بعد أن عاد الأول من نزوحه في جنوب قطاع غزة إلى شمال قطاع غزة ليكتشف سرقة أثاث شقته وبيعه واتهم شقيقه، الذي أنكر المسؤولية رغم وجود مؤشرات قوية وشهادات من الجيران.

❖ **نوع التدخل:**

- الجهة: فردية – مجتمعية
- الموفق/ة: عبد الله عبد ربه (ابن عم الطرفين، مدرس)
- الطابع: عائلي – تقليدي – غير مؤسسي

❖ **آلية التدخل والأسلوب:**

- عُقدت 10 جلسات على مدار أكثر من شهر.
- حضر الجيران والأقارب كشهود.
- الحوار دار على شكل مناظرات وإثباتات متبادلة.
- لم يتم التوصل لأي اتفاق، ولم يوثق شيء كتابيًا.
- تكرار الانقطاع وضعف السيطرة على مجريات الجلسات.

❖ **النتائج:**

- فشل كامل في الوصول إلى حل
- استمرار النزاع بين الأخوين
- لم يُعاد أي من الأثاث، ولم يعترف الطرف المتهم
- تعايش الطرفان في نفس البناء مع قطيعة كاملة
- الطرف الثالث انسحب بسبب فقدان السيطرة واحتدام الصراع

❖ **تقييم مستوى الرضا:**

- منخفض جدًا بشكل عام.
- الطرف الأول عبّر عن الإحباط والخذلان.
- الطرف الثاني عبر عن ارتياحه لعدم نجاح التدخل.

❖ **عوامل الفشل**

- ضعف أداء الموفق وشعوره بالحرج (كونه من نفس العائلة) مما أضعف الحيادية
- تحوّل الجلسات إلى جلسة صلح عرفي وليس توفيقا صراع إثبات حيث انتقلت إلى مرحلة الشهور والأدلة والقرائن ولم تركز على العلاقات والمصالح.
- عشوائية التدخل وعدم انضباطه.
- تفكك روابط الأخوة سابقًا وعدم وجود أرضية مشتركة
- فقدان مبدأ السرية، مما أدى إلى شعور الطرفين بالحرج الاجتماعي.

الحالة الثالثة: التوفيق في قضية إصابة مدني نتيجة شجار – رفح

❖ **طبيعة المشكلة:**

نزاع مدني بسبب إصابة (م. ق.) برصاصة طائشة من أحد أبناء عائلة (ق.) خلال شجارهم العائلي في سوق رفح، وقد أُصيب في كتفه ونُقل إلى المستشفى وسط أوضاع اقتصادية وأمنية صعبة، ورفض مطلق النار المتسبب في إصابته تعويضه في البداية.

❖ **نوع التدخل:**

- الجهة: مجتمعية فردية
- الموفق: تاجر موثوق وجار للطرفين.
- الطابع: عرفي – إنساني –غير مؤسسي

❖ **آلية التدخل والأسلوب:**

- عُقدت 5 جلسات، وقد حضر بعض الشهود.
- إدارة حوار تقوم على توزيع المسؤولية الجماعية والتأكيد على أهمية العلاقات والروابط.
- تم اعتماد مبدأ السرية في الجلسات.

❖ **النتائج:**

- تم الاتفاق على تعويض شهري بقيمة 900 شيكل للمصاب وذلك بتقاسم مبلغ التعويض المالي المتفق عليه على ثلاثة أشخاص من العائلة (ذوي العلاقة بالشجار)
- يقوم الموفق بدوره في الإشراف على تسليم الأموال بشكل شهري للمصاب.

- لم يتم توثيق الاتفاق كتابيًا، لكن تم الاعتراف الشفهي الكامل.
- الالتزام الفعلي بالاتفاق مستمر حتى تاريخ إعداد الدراسة
- تطويق النزاع وتجنّب التصعيد.

❖ **تقييم مستوى الرضا:**

- مستوى رضا مرتفع من جميع الأطراف.
- المصاب (الطرف الأول) عبّر عن رضاه الكامل.
- الطرف الآخر عبّر عن تقبله للنتيجة ورضاه عنها.
- الموفق وُصف بأنه "نموذجي"

❖ **عوامل النجاح:**

- سمعة الموفق ومكانته في المجتمع.
- إدارة مُحكمة للحوار دون تحيز وانحياز.
- توقيت مناسب لعقد الجلسات.
- تعاون الأطراف بإرادتهم الحرة.
- تحويل الضرر والنزاع إلى مسؤولية مجتمعية جماعية.

❖ **الأثر:**

تم حل النزاع بشكل مستدام، وعادت العلاقة الإنسانية بين الأطراف، وتم ضمان حق المصاب دون تصعيد أو خصومة طويلة.

❖ **مقارنة بين الحالات الثلاثة السابقة:**

المحور	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
نوع النزاع	أسري – حضانة	ملكية – سرقة	ضرر جسدي – إصابة
الجهة الوسيطة	مؤسسة نسوية حقوقية وقانونية	قريب/مدرس من العائلة	جار ذو مكانة
التوثيق	نعم	لا	لا (اتفاق شفهي فقط)
عدد الجلسات	2	10	5
النتيجة	نجاح	فشل	نجاح
مستوى الرضا	مرتفع	منخفض جدًا	مرتفع

المحور	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
أسباب النجاح/الفشل	كفاءة الموفق – تدخل واضح ومدروس– بيئة مساعدة وموثوقة	انقسام عائلي مسبق – حياد التدخل عن التوفيق ليصبح ذو صفة عرفية وعائلية– غياب الإشراف	احترام الموفق – حوار هادئ – تدخل واضح ومحدد– مسؤولية جماعية

وقد ورد في المجموعات المركزة ومن خلال اللقاءات والمقابلات بعض الحالات الأخرى التي ظهر فيها استخدام آليات تدخل كالتوفيق بشكل واضح والتي يمكن دراستها بشكل سريع أيضا، وهي على النحو التالي:

❖ **الحالة الأولى – توفيق ناجح في مركز إيواء (نزاع نسائي على المساعدات)**

المحور	التحليل
طبيعة المشكلة	خلاف بين امرأتين نازحتين على حصة من الطرود الغذائية، ترافق مع حدوث توتر ونشوب نزاع في مركز الإيواء.
نوعية التدخل	أخصائية اجتماعية من مؤسسة مجتمع مدني نسوية تولت المبادرة بعد ملاحظة التوتر.
آلية التدخل	تنظيم جلسة توفيق قصيرة بحضور امرأة ثالثة للمساعدة في التوفيق بين الأطراف– عرض وجهة نظر كل طرف بشكل غير تصادمي– ومن ثم تقديم اقتراح تقاسم الطرد والقيام باعتذار متبادل.
الأسلوب	أسلوب حواري غير سلطوي وغير رسمي، يعتمد على التعاطف والتهدئة وتقريب وجهات النظر والتركيز على أهمية العلاقات والروابط، يقوده طرف نسائي محايد.
النتائج	تقبل الطرفان الحل، تم توثيقه بورقة غير رسمية ووقع عليها الطرفان، واستقر الوضع لاحقًا.
مستوى الرضا	مرتفع من الطرفين. عبّرت السيدتان عن الشعور بالإنصاف والاحترام.

❖ **الحالة الثانية – فشل التوفيق في نزاع أسري مع عنف قائم**

المحور	التحليل
طبيعة المشكلة	امرأة تعرضت للعنف الجسدي من زوجها في مركز الإيواء، وطلبت الانفصال أو الخروج من المكان.
نوعية التدخل	مختار المنطقة تدخل بعد تدخل أحد المعارف، بناءً على طلب عائلة الزوج.
آلية التدخل	استدعاء المرأة لجلسة بدون إرادتها– تم تجاهل تفاصيل الاعتداء والتعاطف معها والتركيز على ضرورة وحدة الأسرة – ممارسة الضغط لتقبّل الصلح إجبارا وإعادة العلاقة.
الأسلوب	سلطوي، أبوي، قائم على لوم المرأة، وتحميلها مسؤولية عدم العودة.
النتائج	المرأة انسحبت من الجلسة– لم يحدث صلح حقيقي– ثم انتقلت إلى منزل شقيقتها لاحقًا.
مستوى الرضا	منخفض جدًا، حيث عبّرت المرأة عن الظلم والخوف وعدم الأمان

❖ **الحالة الثالثة – تدخل جزئي غير مكتمل (نزاع على الأطفال بعد انفصال)**

المحور	التحليل
طبيعة المشكلة	خلاف بين زوجين منفصلين (لا يوجد انفصال رسمي) حول من سيبقى مع الأطفال في مركز الإيواء بعد انتقال الأم.
نوعية التدخل	إمام المسجد القريب من المركز تدخل بناء على طلب الجار، كمصلح اجتماعي.
آلية التدخل	حاول جمع الطرفين في جلسة واحدة– تحدث حول واجبات الأب و"ضرورة تحمّل المرأة– قام بعرض تسوية شفوية غير مكتوبة بأن يبقى الأطفال مع الأب مؤقتًا.
الأسلوب	تقليدي، غير قانوني، دون إشراك الطفل أو طرح حلول مقنعة.
النتائج	انسحب الطرفان لاحقًا دون التزام واضح، ومن ثم انتقل الأطفال لاحقًا مع الأم دون موافقة الأب.
مستوى الرضا	متوسط، حيث عبر الرجل عن "إنزعاجه" من عدم التزام الزوجة بالتسوية المطروحة، والزوجة رفضت التعليق كونها لم توافق بالأساس على تلك التسوية.

بمقارنة دراسات الحالة مع ما ورد من شهادات ميدانية ومقابلات، أمكن استخلاص ما يلي:

المحور	الخلاصة
نجاح التوفيق لا يرتبط بنوع النزاع بل بمنهجية التدخل	الوساطة التي تدار مؤسسيًا (مثل حالة الحضانة) تحقق نتائج مستدامة حتى لو كان النزاع معقدًا.
غياب التوثيق من أبرز مسببات فشل التوفيق	حتى في الحالات التي تم فيها التوافق الشفهي، عادت النزاعات للانفجار لاحقًا.
الطرف الثالث المحلي غير المدرب عرضة لفقدان الحيادية	كما في حالة السرقة بين الأخوين، حيث فشل الموفق من نفس العائلة في ضبط الجلسات.
وجود المرأة كموفقة أو ممثلة يزيد احتمالية العدالة	تمثيل النساء كموفقة في النزاعات الأسرية حالة الحضانة أتاح حلاً قانونيًا وإنسانيًا يحمي حق الأم والطفلين.
التوفيق مرن ولكنه هش دون تنظيم قانوني	مرونته جيدة في النزاعات الطارئة، لكنه يفقد قيمته دون سند قانوني وتنظيم إداري.

وفي ضوء النتائج الميدانية يمكن استنتاج ما يلي:

- التوفيق الأداة الأكثر استخدامًا لكن الأقل تنظيمًا.
- التوفيق يمثل نقطة وسط تجمع مزايا الوساطة (الحوار) والتحكيم (الإجراء المنظم)، مما يجعله أداة فعالة في مجتمع مثل غزة.
- يرى المبحوثون من الجنسين أن التوفيق مكمّل وليس بديلاً عن التقاضي.
- أن الفئات التي تواجه أو قد تواجه صعوبة في الوصول إلى آليات التوفيق هم النساء خاصة الأرامل، والمطلقات والمعلقات، ذوي/ات الإعاقة، كبار السن، سكان المناطق النائية والمهمشة).
- الوعي بالتوفيق لا يعني بالضرورة الفهم العميق أو القدرة على الوصول: الوعي المرتفع لا يتطابق دائمًا مع الاستخدام الفعلي للوسائل، خصوصًا بين النساء والشباب.
- النساء يتّجهن نحو الآليات الأكثر "أمانًا اجتماعيًا"، بينما الذكور أكثر تجربة واندماجًا في أشكال التسوية المختلفة. الحاجة في أوقات الحرب دفعت جميع الفئات، بمن فيهم المهمّشون، لاستخدام الآليات المتاحة، رغم الفجوات التنظيمية.

- هناك علاقة بين المسؤوليات الاجتماعية (الأسرة، الأطفال، الأمن الاقتصادي) وبين مدى تقبّل آليات التسوية ورضا الأفراد عنها. التوفيق يُنظر إليه كوسيلة أكثر إنسانية وأقل عنفًا، خاصة من قِبل النساء.
- إن نجاح التوفيق يتوقف على :الحياد، النزاهة، إشراك الأطراف، الطوعية، احترام إرادتهم، احترام مبدأ السرية، تعزيز الحوار، وجود توثيق، طرح حلول مقنعة، تقريب وجهات النظر، التركيز على المصالح، مهارة الموفق.
- فعالية التوفيق مرتبطة بسياق التدخل أكثر من نوع النزاع.
- الموفق يلعب دورًا محوريًا في نجاح عملية التوفيق، خصوصًا إذا تمتع بالحيادية، الخبرة، والاحترام المجتمعي.
- تدخل الرجال التقليديين (مثل المختار) أحيانًا يؤدي إلى حلول شكلية تُفاقم الأزمة.
- غياب الآليات الرسمية (مثل المحاضر أو الاتفاقات الموثقة) يُضعف أي تدخل مهما كان نزيهًا.
- النساء لا يشعرن بالحماية الكافية في بعض السياقات العرفية.
- التمثيل الجندري للوسطاء/الموفقين يؤثر على جودة التسوية: تدخل النساء أو ممثلي مؤسسات نسوية يحقق استجابة أعمق خاصة في قضايا الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تتمتع تلك الجهات بقدرة أكبر على ضبط الحوار وتوجيهه نحو تسوية عادلة مقارنة بالوسطاء/الموفقين العائليين.
- التوفيق فعال جدًا في النزاعات التي ترتبط بمصلحة مشتركة واضحة.
- النجاح في الوصول إلى التسوية لا يعني العدالة دائمًا فبعض "التسويات الناجحة" في الميدان كانت نتيجة ضغط اجتماعي على الطرف الأضعف (غالبًا النساء).
- التدخل في إطار العائلة والثقافة السائدة يُفرغان الوساطة المجتمعية/التوفيق في بعض الحالات من فعاليتها: الروابط العائلية المعقدة والانقسامات المجتمعية قد تفشل عمليات الوساطة وتبتعد عن الحيادية.

وبالرغم من أن التوفيق هو الوسيلة الأكثر انسجامًا مع خصوصية المجتمع في قطاع غزة في أوقات الحروب، نظرًا لطبيعته التصالحية، ومرونته، وانتشاره، ومع ذلك، فإن محدودية التوثيق، وغياب الحماية القانونية للاتفاقات، وضعف التدريب للموفقين من الجنسين حول الممارسات الفضلى، قد يُقلل من أثره طويل المدى إذا لم يُدمج في إطار مؤسسي محمي ومقنن.

الفصل الثالث: التوفيق كوسيلة بديلة في تسوية النزاعات في قطاع غزة " تحديات وفرص وتوصيات"

كما سبق وذكرنا أن التوفيق (Conciliation) هو إجراء غير قضائي يهدف إلى حل النزاعات بالتراضي بين الأطراف المتنازعة، من خلال تدخل طرف ثالث محايد يُطلق عليه اسم "الموفّق" يعمل على تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر، دون أن يكون قراره مُلزِمًا. ويُمثل التوفيق أحد الأدوات الأساسية في منظومة الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، وخاصة في السياقات المتأزمة كالحروب، حيث تُصاب منظومات العدالة الرسمية بالشلل الجزئي أو الكلي. ولعله من المهم أولا التمييز بين "التوفيق كتقليد" و"التوفيق كآلية بديلة ممنهجة". وقد كشفت الدراسة، من خلال أدواتها المتعددة الأولية والثانوية، عن مجموعة من التحديات والفرص التي تواجه التوفيق كآلية بديلة ممنهجة واعدة لحل النزاعات في قطاع غزة أثناء الحرب وبعدها.

المحور الأول: التحديات التي تواجه تطبيق التوفيق كوسيلة بديلة فعالة لحل النزاعات أثناء الحرب وبعدها

إن التوفيق في زمن الحرب بقطاع غزة لم يعد خيارًا بديلًا فحسب، بل أصبح واقعًا يفرض نفسه نتيجة الضرورة. ومع ذلك، لا يمكنه بشكله الحالي أن يحل محل القضاء لما يواجهه من تحديات تحد من قدرته على ضمان العدالة والكرامة للجميع. هذا الفصل في هذا المحور يهدف إلى تحليل التحديات البنيوية والعملية والاجتماعية التي تواجه التوفيق، واستكشاف الفرص المتاحة لجعله آلية فعّالة ومستدامة ضمن منظومة العدالة في قطاع غزة.

أولا: تحديات قانونية وتشريعية

- غياب تشريع ناظم للتوفيق في القانون الفلسطيني رغم وجود بعض الإشارات في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (المادة 68)، إلا أنها لا تنشئ نظامًا متكاملاً للتوفيق. ولا يوجد حتى لحظة إعداد هذه الدراسة قانون فلسطيني خاص ينظم "التوفيق" كممارسة مستقلة، على غرار التحكيم المنظم بموجب قانون رقم 3 لسنة 2000.
- الاتفاقات الناتجة عن التوفيق لا تُوثق دائمًا بشكل قانوني، ولا تُرفع إلى جهة رسمية لإضفاء الشرعية، هذا الأمر يُعرضها للبطلان أو الإنكار لاحقًا، خاصة في النزاعات العقارية أو الأسرية، كما يُضعف من حجية الاتفاقات لاحقًا أمام القضاء.

- غياب آلية للطعن أو الاستئناف أو الرقابة على مخرجات التوفيق لضمان العدالة في حال الانحياز أو الخطأ.
- غياب السوابق القضائية، فبعكس القضاء الرسمي، لا تعتمد هذه الوسائل على سوابق واضحة، ما يؤدي إلى قرارات غير متسقة أو مبنية على معايير ذاتية.
- الانقسام القانوني والازدواجية التشريعية بين غزة والضفة.

ثانيا: تحديات مؤسسية وتنظيمية

- عدم وجود جهة مركزية مشرفة على التوفيق (مثل لجنة وطنية/إطار نقابي/اتحاد/مجموعة عمل.....)،
- الموفقون من الجنسين غالبًا يعملون دون تدريب أو إشراف، ما يُنتج انحيازًا أو تضارب مصالح.
- عدم توفر سجل رسمي للموفقين من الجنسين المؤهلين والمعتمدين.
- غياب إجراءات ومعايير موحدة لإدارة جلسات التوفيق وتوثيق مخرجاتها.
- ارتفاع التكاليف في بعض الحالات: يظن البعض أن هذه الوسائل أرخص، لكن أحيانًا تكون التكاليف (المكان، الموفقين، المحامين) باهظة، خصوصًا إذا طال أمد العملية أو تعذّر التوافق مبكرًا.
- انعدام المرونة في إعادة جدولة الجلسات: قد تتأخر أو تتعطل الجلسات بسبب تضارب المواعيد أو ظروف الأطراف، دون نظام رسمي لتعويض الوقت أو التكاليف.
- الافتقار إلى أدوات متابعة وتقييم دورية ومنهجية لقياس فعالية عمليات التوفيق التي تتم.
- نقص التمويل اللازم والدعم الفني للمؤسسات والجهات التي تقدم خدمات التوفيق بشكل مجاني خارج سياق الطوارئ.
- غياب التخصص الأكاديمي والمهني في هذا المجال.

ثالثا: تحديات اجتماعية وثقافية

- هيمنة العقلية الذكورية والعشائرية في بعض نماذج التوفيق، ما يضعف حماية النساء وذوي الإعاقة.
- ضعف ثقة المواطنين/ات في المؤسسات العدلية الرسمية وغير الرسمية.
- التحيز الاجتماعي لصالح أطراف معينة في غياب جهة مستقلة للفصل في المنازعات.
- رفض بعض العائلات أو المجتمعات للجوء إلى وسطاء أو موفقين خارج جماعتهم.

- اختلال موازين القوى بين الأطراف: الأطراف الأقوى (مالياً أو اجتماعياً أو عشائرياً) قد تُمارس تأثيرًا مفرطًا على نتائج التوفيق، مما يُفرغ العملية من مضمونها العادل.
- التلاعب أحيانا في اختيار الوسطاء والموفقين: قد يختار كل طرف "موفقا" يميل لرأيه.
- التوفيق كمناورة للمماطلة: في حالات معينة، يستخدم طرف النزاع التوفيق كأداة لإضاعة الوقت أو تهدئة الطرف الآخر دون نية حقيقية للحل.
- في كثير من الأحيان، تتداخل المرجعيات: وجهاء عشائريون، شرعيون، مدنيون، دون وضوح صلاحيات، هذا التداخل يؤثر على اتساق الأحكام، ويؤدي إلى تمييع المسؤولية.
- انعدام الثقة بعملية التوثيق لاعتبارها أنها أيضا امتداد لنمط التدخلات العرفي الموسوم بعدم نزاهته وحيادتيه في معظم الأحيان.

رابعا: تحديات تنفيذية وإجرائية

- ضعف إمكانية تنفيذ اتفاقات التوفيق في غياب قوة قانونية تنفيذية: حيث لا توجد سلطة تنفيذية لإجبار الطرف المتخلف عن تنفيذ الاتفاق.
- تعقيد الوصول إلى أماكن آمنة لعقد الجلسات في ظل الحرب والنزوح.
- صعوبة إشراك جميع الأطراف في وقت واحد بسبب التفكك العائلي أو النزوح الجغرافي.
- عدم إلزامية النتائج: نتائج التوفيق لا تكون مُلزمة قانونيًا، ما لم تُوثق وتُصادق رسميا، ويستطيع أي طرف الانسحاب أو التراجع في أي لحظة.
- لا توجد منهجية تراعي النوع الاجتماعي أو المساواة في هذه الإجراءات.

خامسا: تحديات حقوقية وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي

- التمييز ضد ذوي الإعاقة وكبار السن: محدودية وصول ذوي الإعاقة والمسنين والنازحين إلى التوفيق نتيجة العوائق المكانية أو المعلوماتية حيث لا توجد ضمانات للتيسير الجسدي أو السمعي أو البصري في جلسات التوفيق.
- ضعف التمثيل الحقوقي للفئات الهشة: في كثير من الحالات، لا يتوفر محامٍ/ية أو مستشار/ة حقوقي للنساء أو الأطفال أو ذوي الإعاقة، مما يُضعف موقفهم في العملية التوفيقية.
- العديد من جلسات التوفيق تُدار من قبل رجال فقط، في ظل سيطرة الأعراف الذكورية والعشائرية، مما يُقصي النساء من المشاركة في اتخاذ القرار أو تمثيل أنفسهن. كما أن

النساء، خصوصًا في القضايا الأسرية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا يُمنحن الفرصة الكاملة للتعبير أو الاعتراض على الحلول المطروحة.

- عدم مراعاة النوع الاجتماعي في اختيار الموفقين: نادرًا ما يُوجد وسيطات أو موفقات إناث، مما يخلق فجوة ثقة أو راحة لدى النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أو في النزاعات الزوجية. كما أن أغلب الموفقين من الرجال، ما يجعل بعض القضايا تُدار من منظور تقليدي أو محافظ دون اعتبار لحساسية النوع الاجتماعي.
- غياب ضمانات الحماية من العنف أثناء العملية: لا توجد آليات تحمي النساء من الابتزاز أو الضغط أثناء جلسات التوفيق، وقد يتم دفعهن نحو تسويات غير عادلة.
- غياب الدعم النفسي أو القانوني المرافق يزيد من هشاشة وضع الطرف الأضعف.
- القرارات الناتجة عن عمليه التوفيق تُؤخذ غالبًا بدون تقييم قانوني/حقوقي عادل.

سادسا: تحديات معرفية

- غياب التوثيق المنهجي لحالات التوفيق وعدم استخدامها في مخاطبة وعي الجمهور.
- ضعف معرفة المجتمع بالتوفيق كوسيلة بديلة لحل النزاعات مستقلة مع وجود خلط كبير بينه وبين الصلح أو العرف في ذهن الجمهور.
- عدم وجود أدلة إجرائية موحدة أو تدريبات كافية للممارسين من الجنسين.
- معظم المتنازعين/ات لا يعرفون حقوقهم أثناء التوفيق.

ومن الجدير ذكره أن هناك تحديات أخرى مرتبطة بإعادة تفجر النزاعات بعد استقرار الوضع بعد انتهاء الحرب خاصة لو شعر أحد الأطراف بالظلم في الاتفاق، أو لأن الحلول المؤقتة لم تعالج جذور المشكلة، أو لأنه لم يكن هناك تنفيذ للاتفاق من قبل أحد الأطراف.

المحور الثاني: الفرص المتاحة للتوفيق كوسيلة بديلة واعدة ومستدامة لحل النزاعات أثناء الحرب وبعدها وأهم التوصيات

رغم التحديات العديدة، فإن التوفيق يُعد من أكثر الآليات البديلة فاعلية وسرعة في سياق قطاع غزة، خاصة في أوقات الحرب. إلا أن استدامة هذه الآلية مشروطة بتطوير بيئة قانونية ومؤسسية ضامنة لها، وتأسيس نظام وطني يُنظم إجراءاتها، يحمي أطرافها، ويضمن عدالتها. وبينما تُعتبر آليات التوفيق أدوات فعالة خلال أوقات الحرب وسياقات الطوارئ، فإن أهميتها لا تقتصر على الظروف الاستثنائية، بل تمتد لتُشكل جزءًا من منظومة العدالة المستدامة في أوقات السلم أيضًا.

أولا: الفرص

استنادا لكل ما جاءت به الدراسة سابقا، وفي ضوء الاستنتاجات، يمكن إجمال فرص تطبيق آلية التوفيق كوسيلة بديلة لحل النزاعات في فترات الحروب وما بعدها في قطاع غزة كالتالي:

- القانون الأساسي الفلسطيني يسمح بتقنين الوسائل البديلة لحل النزاعات.
- مع وجود مشروع قانون الوساطة قيد المناقشة، هناك فرصة لإدراجه ضمن القوانين الفلسطينية باعتباره خيارًا رسميًا، تُعترف به المحاكم ويُوثق اتفاقه.
- هناك تجارب سابقة فلسطينية محدودة في مجال الصلح العائلي والأسري يمكن البناء عليها (خاصة في قضايا الأحوال الشخصية)، كما أنه رغم الظروف الصعبة في الحرب، تراكمت مئات الحالات التي عالجها موفقون ميدانيون من الجنسين، بعضها موثق ويُعد قصة نجاح قابلة للتكرار إذا وُضع في إطار قانوني.
- هناك تأييد شعبي لتقنين التوفيق ضمن نظام العدالة الفلسطيني، هذا الدعم المجتمعي يمكن أن يشكل قاعدة قوية لبناء نظام توفيق قانوني، مدعوم بمؤسسات معترف بها، لما يمتاز به التوفيق من سرعة في حل النزاعات (غالبا)، وتكلفة منخفضة (في المعظم)، ومرونة أثناء العملية، كما أنه يتميز بشموليه تدخلاته في معظم أنواع النزاعات.
- المؤسسات الغير حكومية خصوصا النسوية، والحقوقية، والنقابات أبدت استعدادها لتبنّي برامج تدريب للوسطاء والمصلحين، وتفعيل التوثيق الرسمي.
- الحاجة الضرورية لتخفيف العبء عن القضاء النظامي في فترات الاستقرار وهذا ما يحققه اللجوء إلى التوفيق كأحد الوسائل البديلة.

ثانيا: التوصيات

تُبلور البيانات صورة مجتمع في قطاع غزة يجد في الوساطة والتوفيق حلًّا واقعيًّا وسريعًا لأزماته الزمنية والحربية. لكن الاستدامة والعدالة يظلّان مرهونين بإزالة الفوارق الجندرية والعمرية والمكانية، وبإنشاء إطار قانوني وتنفيذي يحوّل الثقة الشعبية إلى نظام عدلي بديل متكامل. وانطلاقًا من التحليل الكمي والنوعي، ودراسة الحالات الرسمية، وبالاستناد إلى الأدوات الميدانية والمقابلات مع الجهات الرسمية والمجتمعية، نقدم خلال هذا الفصل توصيات عملية، موزعة إلى قسمين: توصيات آنية (قابلة للتنفيذ أثناء الحرب)، توصيات استراتيجية (لما بعد الحرب) بما يضمن استدامة آلية التوفيق وتعزيز العدالة المجتمعية في فلسطين:

1. توصيات آنيّة (قابلة للتنفيذ أثناء الحرب)

- **إطلاق خدمات التوفيق المجتمعي الطارئة**

  - تأسيس وحدات توفيق مؤقتة في مراكز الإيواء والبلديات بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية.
  - اعتماد موفقين/ات محليين معروفين بالنزاهة، مع إشراف حقوقي ولو بشكل رمزي.
  - إطلاق بوابة مؤقتة لتسجيل الموفقين/ات في إطار عمل المنظمات الأهلية، وذلك لحصرهم وتوثيق الحالات لاستنباط الدروس المستفادة فيما بعد.

- **توفير مساحات آمنة ومحايدة لجلسات التوفيق**

  - تخصيص خيام أو غرف مؤقتة في مراكز الإيواء وفي أماكن التجمعات أو في قاعات المؤسسات المجتمعية لعقد الجلسات، خاصة في قضايا النساء.

- **استخدام الأدوات الرقمية في التوفيق**

  - إنشاء قنوات عبر الهاتف أو تطبيقات بسيطة لتقديم طلبات التوفيق، خصوصًا لمن لا يستطيع التنقل والحركة أو ممن يعاني من إعاقة.

- **توثيق الاتفاقات بطريقة مرنة ومقبولة قانونيًا**

  - استخدام نماذج خطية موقّعة تحفظ حقوق الأطراف، مع إمكانية الإيداع لدى الجهات المحلية ذات العلاقة.

- **تدريب سريع ومكثّف للموفقين/ات الميدانيين**

  - تنفيذ تدريبات طارئة قصيرة لتأهيل العاملين/ات في المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية والناشطين/ات المجتمعيين واللجان الشعبية والمجتمعية ولجان الأحياء، على حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، والتوفيق والممارسات الفضلى.
  - عقد ورش عمل ولقاءات وجاهية أو عبر الزوم لذوي العلاقة من الموفقين/ات المحتملين وبحضور المجتمع المدني وممثلين عن أجهزة العدالة الرسمية لتبادل الخبرات.

- **ضمان الوصول للنساء والفئات الهشة**

- تخصيص مبادرات نسوية للتوفيق أو إدراج نساء كوسيطات ومراقبات، وضمان الخصوصية والأمان أثناء العملية.

- **تفعيل الرقابة المجتمعية**

- تشكيل لجان أهلية لمراقبة الأداء والتدخل في حال وجود انتهاكات أو حالات تحيّز.

2. توصيات استراتيجية (لما بعد الحرب وفي وقت السلم)

- **على المستوى القانوني والمؤسسي**

- **إعداد قانون فلسطيني خاص ينظم التوفيق**

- تعريف التوفيق كآلية قانونية رسمية.

- تحديد مؤهلات الموفق/ة وآلية اعتماده وتدريبه.

- وضع إطار واضح ومنظم لدور ومعايير التوفيق والموفق/ة في آليات التوفيق بما يضمن العدالة خاصة للفئات الهشة تحديدا في قضايا النساء والأطفال.

- ضمان الاعتراف القانوني بالاتفاق الناتج عن التوفيق كمحضر تنفيذ ملزم.

- **استحداث هيئة وطنية تحت إشراف وزارة العدل لتنظيم التوفيق**

- تُرخص الموفقين/ات وتعتمد معايير مهنية وأخلاقية ضمن مدونة سلوك توافقية.

- تُصدر دليلًا موحدًا للعمل وتُقيم أداء الموفقين من الجنسين.

- يشرف على عمل هذه الهيئة أعضاء من منظمات غير حكومية تحت إشراف وزارة العدل.

- **دمج التوفيق ضمن نظام العدالة الرسمي**

- السماح للقضاة بإحالة القضايا القابلة للتوفيق قبل النظر القضائي.

- اعتماد التوفيق كخطوة إلزامية في قضايا معينة (مثل الأحوال الشخصية، المنازعات المجتمعية، الخلافات البسيطة).

- **ربط الاتفاقات التوفيقية بالنظام القضائي**

- تطوير آلية إلكترونية لإيداع محاضر التوفيق وربطها بمحكمة التنفيذ.

- الاعتراف بها قانونيًا بدون الحاجة لإجراءات تقاضٍ طويلة.

- **على المستوى المهني والتقني**

- **بناء قاعدة بيانات وطنية للوسطاء**

- إنشاء سجل إلكتروني يضم معلومات الوسطاء المعتمدين من الجنسين، مع إمكانية الوصول له من كل من الجهات القضائية والمجتمعية.

- **برامج تدريب ممنهج ومستدام للوسطاء**

- تدريب نظري وتطبيقي دوري يغطي القانون، الممارسات الفضلى في التوفيق، إدارة النزاعات، النوع الاجتماعي، التعامل مع الفئات الهشة، مع ضرورة دمج وسطاء من النساء، وذوي الإعاقة، والشباب.

- **تطوير منصات إلكترونية وآمنة للتوفيق**

- تقديم خدمات التوفيق عن بُعد، وتوثيقها إلكترونيًا، خاصة في المناطق المهمشة.

- **على المستوى المجتمعي والحقوقي**

- **توسيع المشاركة المجتمعية في التوفيق**

- دمج النساء والشباب كوسطاء ومراقبين.

- إشراك الجمعيات المجتمعية والنسوية في تقديم خدمات التوفيق والتوعية بها.

- إدماج آليات التوفيق في برامج أكاديمية لكليات الحقوق.

- **حملات توعية شاملة**

- نشر ثقافة التوفيق كحق، وليس فقط كمكمل للقضاء.

- استخدام وسائل إعلام رقمية، ونشر قصص حقيقية، وتوعية جميع الفئات خاصة الهشة (النساء، ذوي الإعاقة من الجنسين، والمجتمعات الفقيرة والمجتمعات في المناطق الحدودية).

- **إصدار ميثاق شرف للموفقين/ات**

- يتضمن معايير الحياد، احترام الكرامة، مراعاة النوع الاجتماعي.

- إلزامية التوقيع عليه كشرط لممارسة العمل التوفيقي.

- **استلهام التجارب الدولية الناجحة**

- **الاستفادة من نماذج التوفيق**

  - دراسة الدول المتأثرة بالنزاعات مثل رواندا، الفلبين، أوكرانيا، وسيراليون، سوريا.
  - عقد شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ومراكز وساطة وتوفيق دولية.
  - تطوير "نموذج توفيق فلسطيني وطني" يدمج بين الأصالة المجتمعية والإطار الحقوقي الدولي.

- **تشجيع التوفيق في العدالة الانتقالية**

  - توظيفه في تسوية النزاعات المجتمعية بعد الحرب.
  - استخدامه كوسيلة لتحقيق المصالحة المجتمعية أيضا.
  - تضمين التوفيق في الخطط الوطنية للعدالة الانتقالية.

- **اعتماد التوفيق كجزء من نموذج العدالة التشاركية[34]** (Participatory Justice)

  - تضمين التوفيق ضمن إطار وطني شامل للعدالة التشاركية، بحيث لا يُنظر إليه كبديل عن القضاء، بل كآلية مكملة تشاركية تدمج بين الدولة والمجتمع المحلي.
  - تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة في إنتاج العدالة عبر منحهم أدوات ومساحات آمنة للتسوية والوساطة خارج الإطار الرسمي.
  - ربط نتائج التوفيق بإجراءات قضائية داعمة تُراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي للأطراف (مثل إعفاءات قضائية أو آليات تسريع التنفيذ).

- **لضمان الاستدامة والعدالة**

- **دمج مؤشرات النوع الاجتماعي والإعاقة والهشاشة**

  - تتبع مدى وصول النساء وذوي الإعاقة لآليات التوفيق.
  - تقييم جودة الاتفاقات من منظور الفئات المتأثرة خاصة الهشة منها.

[34] نقصد بها هنا "مشاركة الأشخاص المتأثرين أو المعنيين في عملية اتخاذ القرار القضائي أو التشريعي"

- **إجراء تقييمات دورية لأداء التوفيق**
  - تقييم رضا المستفيدين/ات، وجودة الحلول، تقليل النزاعات المتكررة، الأثر المجتمعي.
  - استخدام نتائج التقييم كمرجع لتعديل القانون والسياسات.

- **تمويل تدخلات التوفيق واستدامته عبر الدعم الوطني والدولي**

- **وضع بند مخصص لتمويل آليات التوفيق ضمن الموازنات الحكومية والهيئات المحلية**
  - إدراج التوفيق كمكوّن في مشاريع إصلاح قطاع العدالة.
  - تشجيع البلديات على تخصيص موارد لإنشاء وحدات توفيق مجتمعي.
- **فتح قنوات تمويل دولي مع الجهات المانحة**
  - التقدم بمشاريع إلى المؤسسات الدولية ذات العلاقة لتمويل برامج تدريب الموفقين/ات، وإنشاء مراكز توفيق مجهزة، توفير مواصلات واتصالات للموفقين/ات، وتطوير منصات رقمية.
  - توثيق قصص نجاح مشاريع التوفيق السابقة لعرضها كنماذج مقنعة أمام المانحين لاستمرار التمويل والدعم.
- **تشجيع الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني**
  - تعزيز المشاريع المشتركة التي تنفذها المؤسسات الأهلية بالشراكة مع القضاء ووزارة العدل لتقديم خدمات التوفيق المجتمعي للفئات المهمشة.
  - تعزيز مساهمة النقابات (مثل نقابة المحامين) في تقديم التوفيق كمهمة ذات مسؤولية مجتمعية.
- **الشفافية والنزاهة في إدارة التمويل وآليات الرقابة**
  - إنشاء آلية رقابية وطنية أو أهلية تتابع استخدام التمويل المخصص للتوفيق، وتضمن توجيهه نحو بناء القدرات وتقييم الأداء ودراسة النتائج، لا التشغيل الإداري واللوجستي فقط.

ملحق 1: خصائص عينة الاستبانة

- **وفقا للعمر**

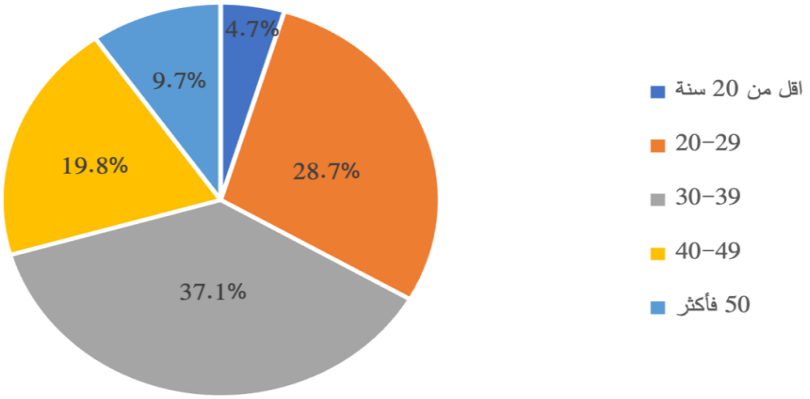

- **وفقا للجنس**

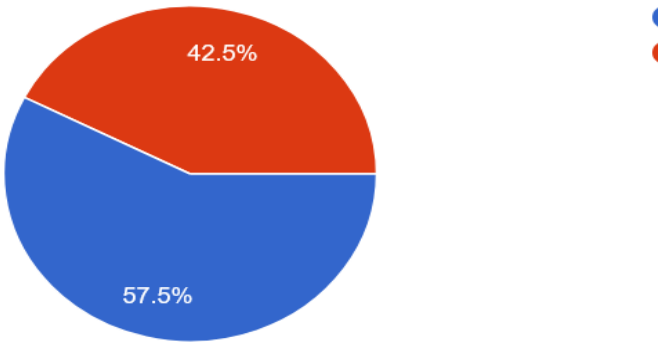

- **وفقا للمحافظة**

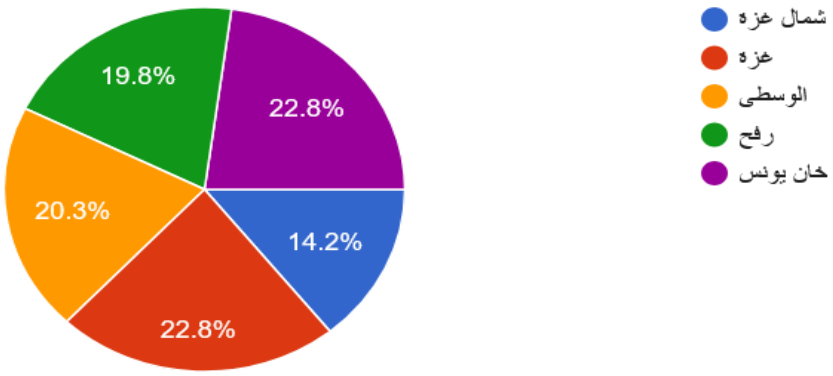

- **وفقا للخلفية التعليمية**

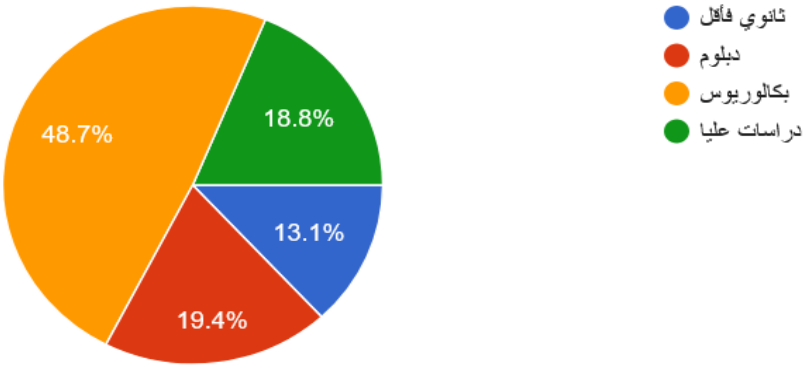

- **وفقا للإعاقة**

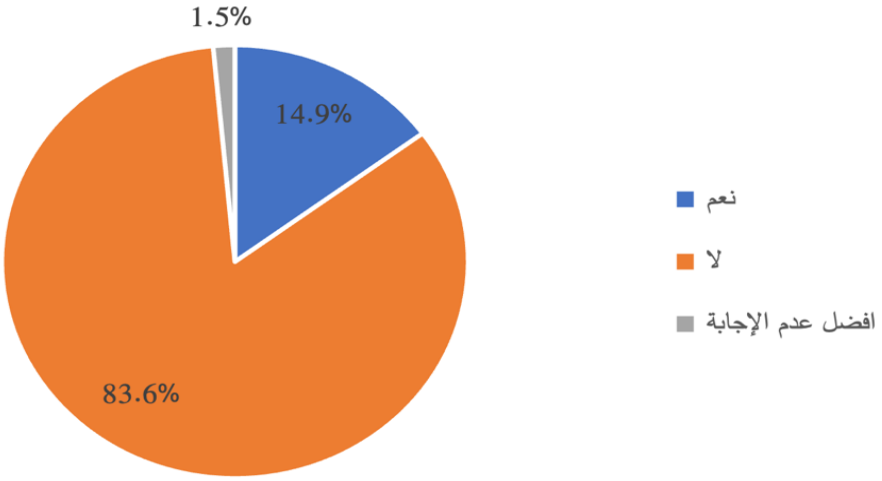

Research Study on Alternative Dispute Resolution Mechanisms in Gaza During and After the War: "A Study on Conciliation Decisions"

MUSAWA – The Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession

July 2025

Team:

Lead researcher: Sanabel Ahmed Abusaid	**Gaza**
Lead researcher: Ibrahim Barghouthi	**Ramallah**

Field Research Team:

• **Adv. Hala Hassanein**	**Gaza**
• **Adv. Musab al-Dahdouh**	**al-Nuseirat**
• **Adv. Marwan Baroud**	**Deir al-Balah**
• **Adv. Yaqeen Shbeir**	**Deir al-Balah**
• **Social Researcher Ahmad Atallah**	**Khan Younis**
• **Adv. Israa Dahlan**	**Rafah**

Documentation and Coordination:

Adv. Rula Mousa – Legal Monitoring Officer – MUSAWA / Gaza

Rasha Khdour – Programs Department – MUSAWA / Ramallah

Table of Contents

Introduction *4*

Theoretical Framework *7*

Executive Summary *13*

Chapter One: ADR Mechanisms in Gaza During the War "Reality and Legal Framework" *16*

- ***Section One: The Global Conceptual Framework of ADR Mechanisms*** *16*
- ***Section Two: The Legal Basis for ADR in International Human Rights Law and International Humanitarian Law*** *18*
- ***Section Three: The Security and Justice Context During the War on Gaza (2023–2025)*** *19*
- ***Section Four: ADR Mechanisms in Gaza During the War*** *23*
- ***Section Five: The Governing Palestinian Legal Framework*** *30*

Chapter Two: Conciliation "Analytical and Comparative Review" *32*

- ***Section One: Examining ADR (Conciliation, Mediation, Arbitration)*** *32*
- ***Section Two: Conciliation as an ADR Mechanism (Case Study)*** *39*

Chapter Three: Conciliation as an ADR Mechanism in Gaza "Challenges, Opportunities, and Recommendations" *47*

- ***Section One: Obstacles to Implementing Conciliation as an Effective ADR Mechanism During and After the War*** *47*
- ***Section Two: Opportunities for Conciliation as a Promising and Sustainable ADR Mechanism During and After the War, and Key Recommendations*** *49*

Appendix 1: Survey Sample Characteristics *54*

Introduction

Since October 7, 2023, Gaza has been gripped by one of the most destructive and complex wars in recent history.[1] The ongoing Israeli offensive, which by July 2025 had entered its 650th day, has eclipsed all earlier assaults in its intensity against civilians, the scale of destruction, and the collapse of life-sustaining systems of justice and protection, prompting various international and human rights bodies to describe it as an "ongoing genocide".[2]

Targeting both people and infrastructure, the war has unleashed an unparalleled humanitarian and societal situation. Data from the Government Media Office indicate that over 67,880 are either killed or lost, including more than 19,000 children and 12,500 martyred women—8,150 of them were mothers.[3] Women, children, and the elderly represent over 60% of the victims, along with 223 journalists. More than 38,000 families have been subjected to genocide, with 2,613 families completely exterminated and wiped from the civil registry. Among those killed are 777 police and aid officers. Hospitals have received upwards of 139,350 wounded individuals, with 18,500 requiring long-term rehabilitation and over 4,700 amputations—18% of which involve children—making these atrocities among the gravest crimes of modern-day genocide.

The conflict has also seen the detention of more than 6,633 civilians, including 362 health workers, 48 journalists, and 26 civil defense members. The destruction extends far beyond human casualties, crippling civilian infrastructure and vital facilities, particularly in the social and legal sectors. More than 88% of housing units have been destroyed; 38 hospitals and 96 medical centers have been bombed and rendered out of service; and 288,000 families are homeless.[4] Over 65% of government and public buildings have been damaged or destroyed, with more than 236 justice-related facilities obliterated—including ministries, police stations, and judicial offices.[5] A MUSAWA study revealed that many judges, justice sector employees, and lawyers have been killed, injured, displaced, or had their offices targeted.[6] Over 70% of court premises—both regular and Shari'a—are damaged, along with large portions of correctional and prosecution facilities. This has produced an almost total collapse of the formal justice system, leaving vast numbers of people without avenues for resolving civil, property, or family disputes, and driving Gazans to resort to informal justice mechanisms.

This has been exacerbated by mass forced displacement, affecting over 1.9 million individuals—more than 85% of Gaza's population. Most are now in temporary shelters, tents, or damaged schools[7], where overcrowding and weakened community security have fueled daily disputes over scarce resources and shelter, as well as increasing domestic violence and conflicts over aid.[8]

[1] Translator's Note: "the Gaza Strip" is referred to as "Gaza", and should not be confused with "Gaza City" which refers to the Gaza City governorate within the Gaza Strip
[2] United Nations General Assembly – Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories – https://docs.un.org/en/A/79/363
[3] Government Media Office in Gaza, Statement No. (892), dated 17 July 2025 – https://t.me/s/mediagovps?before=3721
[4] Government Media Office in Gaza, Statement No. (892), dated 17 July 2025 – https://t.me/s/mediagovps?before=3721
[5] Government Media Office in Gaza, Statement No. (892), dated 17 July 2025 – https://t.me/s/mediagovps?before=3721
[6] MUSAWA– "A Research Study on Gaza's Justice Sector During and After the Ongoing War"– https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf
[7] OCHA (Flash Update No. 85) – https://www.ochaopt.org/en/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-85
[8] MUSAWA– "A Research Study on Gaza's Justice Sector During and After the Ongoing War"– https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

MUSAWA's 2024 study indicated a significant increase in the proportion of Palestinian families in Gaza facing legal issues (≈60%), compared to the pre-war rate (≈23%, according to Ministry of Justice data from 2022). This means that the need for Alternative Dispute Resolution (ADR) mechanisms has surged by roughly 2.6 times. The study also noted that the backlog of official cases accumulated in just one year of war now amounts to nearly twice the annual capacity of Gaza's courts before the conflict. In other words, even if conditions returned to pre-war levels, the formal judiciary would need over two years after the ceasefire just to clear the accumulated caseload—without factoring in the massive destruction of judicial infrastructure and facilities, which will take considerable time to restore.

The study also highlighted a clear rise in the use of ADR during the war—whether in individual awareness, actual recourse to such mechanisms, or satisfaction with their outcomes. The data showed that around 16,000 new disputes were handled by community conciliation bodies during the war, accounting for about 38% of all reported disputes. Additionally, 89% of survey respondents considered alternative mechanisms to be effective tools for resolving disputes, and nearly 75% of those who engaged in mediation or conciliation reported being fully or partially satisfied with their experience.[9] This broad social acceptance did not occur by chance; rather, it reflects a shift in public perception regarding the value of these mechanisms, particularly in an emergency context where the state is absent and formal justice institutions are non-functional.

Thus, the community's need for alternatives to traditional justice has become evident—not merely as complementary tools, but as vital mechanisms to preserve internal social cohesion and prevent civil strife amid war. This reality is evident in the broad reliance on ADR mechanisms, including community-based and customary conciliation, local mediation by influential social actors, and informal arbitration facilitated by community leaders and respected public figures.[10]

Multiple sources of data and reports indicate that this transformation was neither systematically organized nor legally regulated, but rather emerged as a popular response to the collapse of formal justice institutions. Furthermore, with the absence of institutional frameworks, official authorities have not established any alternative formal system for dispute resolution, leaving the field entirely open to individual or customary interventions, which differ widely in their fairness and effectiveness. While some cases that utilized alternative means resulted in positive outcomes and strengthened civil peace, others ended in significant failure due to the absence of legal safeguards or the dominance of customs over individual rights—particularly in matters involving women and children. Various field testimonies also indicate that mediation and conciliation mechanisms are widely used in displacement camps and shelters set up in schools and abandoned buildings, where many daily disputes arise over aid, shared accommodation, and scarce resources. In this context, Civil Society Organizations (CSOs)—especially those focused on protection and justice—have played a prominent role in activating local mediation committees, despite facing logistical and political obstacles.

Conversely, some estimates suggest that the proliferation of these alternatives could pose future risks—such as legitimizing parallel systems of justice or fostering a culture of

[9] MUSAWA– "A Research Study on Gaza's Justice Sector During and After the Ongoing War"– https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf
[10] MUSAWA– "A Research Study on Gaza's Justice Sector During and After the Ongoing War"– https://musawa.ps/uploads/87d7a45bdd1e97c2debc139907a1ca39.pdf

resolving disputes outside the bounds of the law—unless well-defined and secure institutional frameworks are established, based on human rights standards and the principles of transformative justice.[11]

The situation in Gaza mirrors trends seen in other war-affected societies—such as Rwanda and Nepal—that turned to alternative methods to achieve community justice, with conciliation being one of the most prominent. Such approaches are based on restorative solutions and amicable settlements. What sets Gaza apart is the lack of a legal or regulatory framework for managing conciliation, coupled with the absence of formal training for conciliators. This reality underscores the pressing need to regulate and develop conciliation, strengthening its role as an effective justice tool during emergencies.

From a Palestinian perspective, conciliation is not a foreign concept; rather, it is deeply rooted in local culture, where law, custom, and religion intersect. Evidence indicates that Gazans often welcome—or even prefer—turning to mediation bodies, mukhtars, or respected community figures, particularly for family and financial disputes, as these channels are perceived as faster, less costly, and more attuned to the context of the dispute.

Given this complex reality, the study seeks to provide a comprehensive analysis of ADR mechanisms in Gaza, with an emphasis on conciliation as a viable tool for conflict resolution in emergency, wartime, and post-war settings—examining its definition, implementation, and effectiveness. The aim is to identify ways to strengthen these mechanisms within a sustainable legal and societal framework that addresses the void created by the collapse of the judiciary and promotes greater social justice, particularly for the most vulnerable groups, including women, children, and persons with disabilities. The study offers a practical framework for advancing conciliation at both legal and community levels, employing a methodology that combines theoretical analysis with local fieldwork and lessons drawn from comparable international experiences. While alternative mechanisms may not fully replace the official judiciary, they nonetheless represent a genuine opportunity to bridge the gap, mend the social fabric, and ensure a minimum level of justice in times of war and beyond.

[11] It refers to "a framework aimed at changing the underlying structural causes of harm by dealing with human suffering and promoting justice through community empowerment instead of the punitive approach"

Theoretical Framework

In light of the exceptional conditions resulting from the war on Gaza since October 2023—including the breakdown of the formal justice system due to court destruction, disrupted enforcement, and the systematic targeting of the justice sector—ADR mechanisms have become increasingly prominent as swift and pragmatic options for settling internal conflicts. This study examines the extent to which certain ADR mechanisms—such as arbitration, mediation, and conciliation—have been utilized, identifying them as the most common settlement mechanisms since the onset of hostilities up to June 2025, with an emphasis on the decisions, rules, and effectiveness of conciliation in wartime and emergency conditions.

Spanning all five governorates of Gaza—from cities to camps and temporary shelters— the researchers combine statistical data, official reports, focus group transcripts, interviews with experts and stakeholders, and case studies to create a thorough overview of ADR practices, especially conciliation, and the dynamics among involved parties. This takes into consideration the security, logistical, and cultural obstacles involved, requiring adaptable field protocols to guarantee the confidentiality and safety of participants, as well as the quality and reliability of information.

Study Goals:

1. To examine the various ADR mechanisms applicable in wartime and emergencies.
2. To provide evidence-based insights into how these mechanisms have been applied in Gaza during the war.
3. To compare conciliation with other ADR mechanisms.
4. To analyze why conciliation emerges as the most effective method, particularly during wartime.
5. To identify the obstacles that may hinder the application of conciliation as an ADR mechanism.
6. To propose a sustainable framework for enforcing conciliation decisions in Gaza during and after the war.

Scope:

The study offers a general overview of ADR mechanisms used in Gaza during wartime, focusing on arbitration, mediation, and conciliation as the most widespread approaches. It examines the decisions of conciliation, highlighting how it differs from other mechanisms, its effectiveness, and the way it is applied and used during and post-war in Gaza. Furthermore, the study assesses the efficacy of conciliation and identifies potential challenges in its implementation, aiming to enhance access to justice.

1. **Temporal Boundaries**

   The research covers the period from October 2023 to June 2025, corresponding to the ongoing war. This period has had a direct impact on the functioning of the official justice sector and has increased reliance on—and the necessity for— alternative mechanisms to resolve disputes. Setting these temporal parameters is crucial to understanding the alternative methods adopted for internal dispute resolution in Gaza during the conflict, the evolving approaches within formal and informal justice

systems, and the ways in which society addresses emerging issues during the war and the process of formalizing such mechanisms once the conflict ends.

2. **Spatial Boundaries**

   The study covers:

- All five governorates of Gaza (North Gaza, Gaza City, Central Gaza, Khan Younis, Rafah).
- The most affected groups—namely, displaced families residing in schools and temporary shelters, persons with disabilities, women, and youth—as well as individuals and entities involved in community-based conflict resolution (such as mukhtars and conciliators, the Bar Association, and local NGOs specializing in mediation and conciliation).
- The perspectives and experiences of both official institution representatives—such as the Ministry of Justice and judges from both the Shari'a and regular judiciary—and those from ADR entities, all within the boundaries of Gaza. The study does not cover the West Bank or Jerusalem.
- All parties involved in mediation and conciliation: from mediators (community leaders, mukhtars, arbitrators, conciliators, lawyers) to beneficiaries (men, women, persons with disabilities, the injured), in locations where mediation, arbitration, or conciliation sessions took place during the war.

Methodology:

Adopting a descriptive-analytical approach, the researchers collected data from primary and secondary sources to answer the following questions:

1. What ADR mechanisms are employed during wartime?
2. How have ADR mechanisms been utilized to resolve internal disputes in Gaza during the war?
3. What distinguishes conciliation from other ADR mechanisms, and what factors contribute to its effectiveness?
4. What challenges hinder the enforcement of conciliation decisions during and after the war?
5. What are the most effective approaches for applying conciliation to resolve internal disputes in Gaza during and after the war?

To address these questions, the researchers reviewed a range of **secondary sources**, including:

1. Statistics from the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).
2. Reports and data issued by the Government Media Office in Gaza.
3. Related reports and studies from CSOs, the Independent Commission for Human Rights (ICHR), and various international and UN bodies.
4. Official reports and data detailing the use of ADR mechanisms in Gaza during the war.
5. Press coverage on the use of ADR during wartime.
6. Relevant national laws and regulations.
7. Applicable international laws and standards.

They also used the following **primary sources**:

1. A survey/electronic survey completed by 464 respondents (267 men, 197 women) to gauge public perceptions of ADR effectiveness, with particular emphasis on conciliation.
2. Three focus groups (two online via Zoom, one in person) with practicing Shari'a and regular court lawyers from across Gaza's five governorates, totaling 36 participants (18 women, 18 men). These sessions explored their experiences, roles, and opinions on ADR mechanisms.
3. Eight focus groups with 85 citizens (54 women, 31 men), distributed as follows:

    - 11 men in Central Gaza – 17/2/2025.
    - 11 women in Rafah – 24/2/2025.
    - 11 women in the Central Gaza – 24/2/2025.
    - 11 women in Gaza City and North Gaza – 24/2/2025.
    - 11 women in Gaza City and North Gaza – 9/3/2025.
    - 10 women in Khan Younis – 11/3/2025.
    - 10 men in Khan Younis – 19/3/2025.
    - 10 men in Gaza City and North Gaza – 20/3/2025.

4. A detailed analysis of three ADR cases during the war, alongside a review of three additional cases.
5. Written correspondence with the Ministry of Justice – General Directorate of Professional Affairs and Alternative Dispute Resolution – Ramallah.
6. Fifteen interviews (in person or over the phone) with:

    - Three representatives from women's and human rights NGOs:

        - Lawyer, Culture and Free Thought Society
        - Lawyer, Women's Affairs Center
        - Lawyer, National Society for Democracy and Law)

    - Three civil society leaders involved in ADR:

        - Director, "SHAMS" Human Rights and Democracy Media Center
        - Director, Gaza Office – REFORM Association
        - Director, ACT Conflict Resolution Association

    - Shari'a judge Ahmad Al-Buheisi.
    - Regular court judge Hamdi Shaheen.
    - Head of the Shari'a Lawyers Association.
    - Treasurer of the Bar Association.
    - Acting Deputy Director-General for Gaza – Independent Commission for Human Rights.
    - Four male arbitrators, mediators, and conciliators (two from Gaza City, one from Central Gaza, one from Khan Younis).

Study Structure:

The study consists of three primary chapters, with each chapter comprising multiple sections. Chapter one discusses ADR mechanisms in Gaza during the war, "reality and legal framework". Chapter two provides an analytical and comparative review of conciliation. Chapter three explores the use of conciliation as an alternative tool for resolving disputes in Gaza, "challenges, opportunities, and recommendations".

Study Challenges

The study entitled, "Research Study on Alternative Dispute Resolution Mechanisms in Gaza During and After the War: 'A Study on Conciliation Decisions' faced numerous obstacles and challenges, including security, psychological, methodological, technical, logistical, and ethical issues. To address these diverse challenges, a comprehensive and adaptable implementation plan was developed, followed by the training of a technically proficient research team in psychological and ethical protection measures. Continuous coordination with local institutions, partners, and relevant stakeholders was also essential to ensure logistical, technical, legal, and community support.

Flexible research tools were designed to accommodate communication disruptions, displacement conditions, and the psychological, social, and security circumstances of both beneficiaries and field researchers gathering data. Confidentiality was ensured through coded data and explicit prior consent from participants. Daily quality checks were conducted under direct field supervision, and multiple verification tools were applied to minimize bias and enhance the credibility of the results, allowing the study to be implemented objectively under exceptional conditions.

The main challenges faced by the study were as follows:

1. **Security Conditions and Access Difficulties**

❖ **Ongoing war and bombardment**

- Risk of being targeted by shelling or sniper fire while researchers were on-site, in transit, or meeting respondents.
- Road closures and checkpoints within and between Gaza's governorates restricted access to displacement sites, gathering places, institutions, and homes, often preventing access to certain vulnerable groups.

❖ **Evacuation and repeated displacement**

- Ongoing internal displacement (with over 1.9 million people displaced) meant that study participants were frequently on the move between shelters, tents, damaged schools, and different governorates across Gaza.
- Loss of contact with some families or respondents due to ongoing displacement, injury, or death.

2. **Trust and Safety Issues**

❖ **Fear of retaliation among respondents**

- Families and individuals feared sharing details of their disputes with outside researchers due to concerns about social repercussions or retaliation by one of the parties to the conflict.

❖ **Shame and social stigma**

- Family disputes, particularly divorce and intra-family conflicts, are considered sensitive issues, with men and women often reluctant to disclose them to preserve their reputations in a conservative society.

❖ **Need to ensure confidentiality**

- The design of research tools (focus groups, interviews) required security measures, encryption, and safeguards to prevent information from reaching untrusted parties, while ensuring objective documentation.

3. **Methodological / Research Challenges**

❖ **Formulating neutral research questions**

- Ensuring the use of non-influencing, and non-pressuring language that might encourage respondents to answer in a "socially desirable" way rather than reflecting reality.

❖ **Selecting a representative sample**

- Dividing the sample by gender, age, governorate, and displacement/disability status required documented population lists, which were unavailable due to displacement and constant movement.

❖ **Knowledge-related barriers**

- It was challenging to standardize and generalize definitions among respondents: what some communities consider "mediation/conciliation", or arbitration might differ from the definitions adopted in the study.

4. **Logistical and Technical Challenges**

❖ **Power and communication outages**

- Frequent internet and communication disruptions hindered phone or video interviews.

❖ **Traveling through destroyed roads**

- Roads to some residential areas were blocked with rubble, resulting in long travel times and reliance on limited, costly transportation options.

❖ **Lack of equipped and safe field offices**

- Near-total absence of research rooms, computers, or even safe spaces to hold interviews and collect data.

5. **Ethical and Legal Challenges**

❖ **Protection and official permits**

- Need for authorization from local actors to ensure the safety of researchers and respondents, and to facilitate fieldwork.

❖ **Obtaining stakeholder consent**

- In some communities, family approval was necessary for women's participation, limiting freedom of participation.
- Consent for documenting evidence during focus groups was often not granted.

6. **Analytical Challenges**

❖ **Consistency of sources and conflicting accounts**

- Difficulty in aligning information from official and customary accounts as well as expert opinions with data collected from focus groups and detailed interviews.

❖ **Verifying and validating data credibility**

- Need for multiple direct and indirect research tools to produce unique evidence that strengthens credibility.

Executive Summary

Justice in Gaza has experienced an unprecedented collapse since the outbreak of war in October 2023, as official judicial institutions have suffered partial or total destruction, regular and Shari'a courts have been paralyzed, and avenues for judicial remedy have become virtually inaccessible. In this context, ADR mechanisms have become increasingly vital, especially due to the surge in family and community disputes within shelters and among displaced families. Conciliation, alongside mediation and arbitration, has thus become the sole refuge for many families in Gaza seeking solutions that uphold social justice and maintain a minimum level of civil peace.

This study aims to provide a comprehensive understanding of the role of ADR mechanisms—particularly conciliation—in the context of war and emergencies. It does so by analyzing their actual usage in Gaza, their prevalence, effectiveness, and the legal and social determinants that shape them, in light of existing challenges and available opportunities. The study also seeks to develop a sustainable framework for employing these mechanisms to enhance social justice and protect the rights of the most vulnerable groups, including women, children, and persons with disabilities.

The study findings indicate that ADR mechanisms—particularly conciliation—have evolved from traditional methods into semi-organized community mechanisms that significantly mitigate conflicts and provide dispute resolution channels amid the absence of the state and official justice institutions. Government data shows the destruction of over 70% of judicial buildings and the suspension of most courts, yet more than 16,000 disputes have been addressed through conciliation and mediation mechanisms within a single year of war. According to the study, 72% of respondents experienced at least one conflict during the war, and 70.2% of those resorted to mediation, conciliation, or arbitration, predominantly within traditional community frameworks rather than formal channels.

Conciliation emerged as the most common method, chosen by 39.4% of respondents, followed by mediation (28.4%) and arbitration (14.2%). Notably, women resorted more often to mediation, while men preferred conciliation, reflecting gender-specific needs and expectations. The study also revealed that family disputes and conflicts over aid and scarce resources were the most prevalent, especially in collective displacement sites. Community awareness of alternative methods was notably high, reaching 94.8%, with slight gender variations. Additionally, the study indicated that women were more inclined to use conciliation for family disputes (over 43%), whereas men predominantly used it for financial and property disputes.

Despite notable community success in employing ADR mechanisms, the study identified structural and legal challenges that hinder their sustainability. While 84% of respondents described their experiences as "successful" or "very successful"—demonstrating the strength of these methods as alternatives in the absence of formal judiciary processes—substantial structural, social, and legal challenges exist, particularly with conciliation. Key issues include the absence of specific Palestinian legislation regulating conciliation mechanisms, resulting in procedural ambiguities, inconsistent standards, and reliance on customary practices or mediator discretion, particularly in cases involving women. Furthermore, conciliation decisions typically lack enforceability and oversight from independent or official entities to guarantee impartiality and monitoring. The lack of appeal and review procedures, combined with poor documentation and the prevailing influence of customary and male-dominated

systems in certain parts of Gaza, can compromise neutrality and weaken safeguards for marginalized groups such as women and persons with disabilities. The study further highlights power imbalances in mediation and conciliation processes, where financially or socially stronger parties often exert disproportionate influence over outcomes. Several documented cases reveal that women and girls were unable to secure their rightful claims—particularly in divorce, maintenance, or custody matters—largely due to familial pressure, biased mediators, and the absence of effective oversight and accountability.

In addition, ongoing forced displacement affecting over 1.9 million people, recurrent communication disruptions, and restricted access to devastated areas (comprising over 60% of Gaza) created substantial logistical barriers to providing, monitoring, and evaluating conciliation services. The study also found that the conciliation mechanism faces other challenges related to the public's limited awareness of their rights and of the correct or required procedures, as well as the weak legal and social qualifications of mediators, especially in sensitive cases such as domestic violence. There is also a notable absence of mandatory ethical and human rights standards. Findings reveal that 44% of participants do not know whether they can contest conciliation outcomes, while 61% believe that such decisions are unenforceable if rejected by one party. Together, these findings point to a disconnect between the principles of restorative justice and the practical guarantees of genuine access to justice—especially for vulnerable populations such as women, children, and persons with disabilities.

While the study highlights the aforementioned challenges, it also identifies a set of structural opportunities that can be built upon. During the war, certain legal institutions and CSOs began developing training programs for certified mediators of both genders, with specific efforts to strengthen the role of women as active members in conciliation committees. In parallel, community initiatives have been launched to establish "community conciliation centers" in the most affected areas. Moreover, some official and civil institutions—such as the Ministry of Justice, bar associations, and local organizations—have expressed an initial willingness to incorporate conciliation practices into a long-term reform vision, provided these are properly regulated, uphold fairness principles, and do not conflict with constitutional rights or applicable laws.

At its core, this study emphasizes the need to restructure justice mechanisms in Gaza to make them more flexible and responsive, by recognizing the role of ADR mechanisms—not as a substitute that diminishes legal rights, but as a complementary means of reinforcing them, particularly in emergencies and the post-war phase. Accordingly, the study stresses that codifying the conciliation mechanism, placing it under a clear legal framework, and strengthening its institutional and oversight structures are both a national necessity and a humanitarian priority for developing conciliation as a promising and sustainable ADR mechanism in Gaza. This should be accomplished through the creation of a comprehensive legal and legislative framework that clearly defines the powers and procedures of conciliation and the process for documenting agreements to guarantee their legal enforceability.

The study also underscores the importance of establishing a national register of qualified male and female conciliators, training them in best practices grounded in standards of neutrality, justice, and human rights, and involving women and marginalized groups both as beneficiaries and as service providers—especially in family and gender-based violence cases—to ensure fair and humane outcomes. Mechanisms for documentation and follow-up should be created to prevent the denial of agreements, along with regular evaluation tools to

measure effectiveness. The study further calls for supporting CSOs in Gaza by providing the necessary funding and technical assistance, and by opening channels for international donor engagement. It also recommends fostering partnerships between the public sector and civil society to deliver community conciliation services to marginalized groups, raising public awareness about the role of ADR mechanisms in maintaining social cohesion, and ensuring that conciliation outcomes are formally linked to Shari'a and regular courts when required. Clear guidelines should be established to determine when disputes are referred to judicial authorities, thereby framing conciliation as a complementary tool to the formal justice system within a comprehensive Transitional Justice framework. Finally, ensuring equitable access to conciliation mechanisms for all marginalized groups—such as women, children, persons with disabilities, and the elderly—remains essential.

Supported by extensive field data and in-depth legal and social analysis, the study demonstrates that conciliation is more than a dispute resolution tool; it is a form of social resistance that emerged from necessity and community response—filling the vacuum left by the absence of the state, protecting civil peace, and reproducing a form of justice. If invested in systematically, this mechanism can be transformed from an emergency response into a central pillar of the future Palestinian justice system, particularly in the post-war period, which will require many years of institutional and community rebuilding.

What began as an initially spontaneous reaction from a war-weary society has the potential to evolve into a lasting restorative justice model, provided there is political will and institutional as well as legislative support. Preserving and strengthening this model is now one of the most critical pathways to restoring Gaza's social fabric and ensuring a minimum level of rights and justice in a context where a rapid return to the official judicial system is difficult to foresee.

Chapter One: ADR Mechanisms in Gaza During the War "Reality and Legal Framework"

Section One: The Global Conceptual Framework of ADR Mechanisms

ADR refers to any mechanism agreed upon by disputing parties—of any gender—to resolve their conflicts amicably, outside the scope of the judiciary. The main forms include mediation, conciliation, arbitration, and negotiation, while certain forms of Transitional Justice[12] (such as truth commissions) may also fall under this category. The purpose of resorting to these methods is to expedite dispute resolution procedures and reduce costs compared to traditional litigation. ADR often involves the participation of a neutral third party (a mediator or conciliator) who assists the parties in reaching an agreement, thereby reducing the burden on courts and offering faster solutions while promoting greater access to justice for citizens.

Globally, more than 100 countries formally incorporate ADR into their legal systems, applying it in commercial, family, and community cases, and in some instances even in criminal matters.[13]

First: Main Forms of ADR Recognized Internationally:

Mechanism	Definition	Key Characteristics
Arbitration	A legal process in which both parties refer their dispute to an independent arbitrator/arbitration panel, which issues a final, binding decision.	Similar to a court process; binding; often confidential; relatively costly.
Mediation	Intervention by a neutral third party who facilitates communication between parties without imposing a solution.	Non-binding; focuses on enabling dialogue; helps preserve relationships.
Conciliation	Intervention by a neutral third party who facilitates communication and proposes solutions based on their understanding of the dispute, without imposing them.	Non-binding; focuses on proposing mutually acceptable, middle-ground solutions.
Negotiation	A direct process between the parties without a mediator; in "facilitated negotiation," two or more parties negotiate with the help of an ally, or an advocate.	More flexible; informal; requires a relatively balanced power dynamic between parties.
Restorative Justice	An approach aimed at repairing harm and restoring relationships, often applied in criminal matters.	Involves the offender, the victim, and the community; commonly used in community rehabilitation and reintegration program

[12] It refers to "a set of measures and mechanisms adopted by communities to transition out of, or following, periods of conflict, which often include accountability, truth-seeking, reparations, institutional reform, and guarantees of non-recurrence of violations"
[13] Gitnux, an organization concerned with legal practice statistics — https://gitnux.org/mediation-statistics/

A review of the eight most important criteria for comparing the three main ADR types with traditional litigation is as follows:[14]

Criterion	Judiciary	Arbitration	Mediation	Negotiation
Decision Maker in Dispute	Judge	Arbitrator (individual or panel)	Parties to the dispute	Contracting parties
Decision Type	Judgment	Judgment	Recommendation	Agreement
Flexibility	Rigid	Flexible	Highly flexible	Flexible
Duration	Minimum 3 years	1 year on average	1 day to 3 months	A few days
Implementation	Often very difficult	Medium difficulty	Optional implementation	Optional implementation
Cost	High	Economic	Low	Low
Gain and Loss	Win/Loss	Win/Loss	Win/Win	Win/Win
Impact on Relationships	Poor	Good	Excellent	Very good

Advantages of ADR:

- **Reduces hostility between parties:** In general, ADR encourages both parties to work together in good faith toward a mutually acceptable solution.
- **Simplified problem-solving process:** ADR typically avoids formalities and the procedural complexities of litigation.
- **Lower cost:** ADR mechanisms are usually less expensive than traditional litigation.
- **Flexible:** In most cases, parties can create their own process to help resolve their dispute, offering a high degree of flexibility.
- **Faster resolution:** ADR almost always results in quicker settlements, which means both parties can resume their lives sooner.
- **Confidentiality:** ADR procedures are typically confidential, keeping disputes out of public view and protecting sensitive personal information or trade secrets from disclosure.
- **Involvement of experts:** Depending on the process chosen, parties can engage experts to facilitate discussions or clarify complex issues that a judge or jury may lack the time or expertise to address.
- **Likelihood of settlement:** In most cases, parties enter ADR expecting to reach a settlement, as they use ADR specifically to avoid prolonged litigation.

Second: The Importance of ADR During Crises, Wars, and Their Aftermath

International experiences have shown that times of war and emergencies are critical moments that test the resilience of justice systems. While courts may be disrupted and the rule of law weakened, the need arises for local or community mechanisms to resolve escalating internal

[14] https://www.iamaeg.net/ar/publications/articles/8-criteria-for-differentiating-dispute-resolution-methods

disputes—such as conflicts over shelter, inequitable distribution of resources, tensions within displacement centers, domestic violence, family disputes, and community conflicts.

Examples from International Experiences:

- **Sierra Leone and Liberia:** During the civil wars, local conciliation committees emerged outside the formal judiciary, relying on popular conciliation to resolve disputes over land, killings, and revenge. These committees supported reintegration into the community without violence.[15]
- **Syria:** Municipalities used Community Mediation Committees to resolve disputes between displaced people and host communities, including issues related to housing and shelter. With UNDP support for training local leaders and fostering social cohesion, these initiatives successfully resolved approximately 83% of cases within a few months.[16]
- **Philippines:** In areas affected by conflict between government forces and Moro groups, the "Local Council for Dispute Resolution" used conciliation between civilians and incorporated elements of customary justice into settlement models.[17]
- **Ukraine:** Municipalities used "community mediation" mechanisms between displaced people and host communities, particularly for disputes over resources and housing, which succeeded in easing tensions.[18]

Reports by the UNDP and Transitional Justice experts indicate that mediation and conciliation can significantly ease the burden on courts, particularly in post-conflict countries such as Colombia, Rwanda, and the Philippines.[19] International studies show that ADR can reduce litigation time by approximately 5–6 months, save an average of 88 working hours and 6 months of court time per case,[20] and decrease judicial caseloads by between 30,000 and 60,000 cases in some countries over a decade. Settlement rates prior to resorting to conventional courts range from 60% to 77%.[21] These mechanisms serve as effective alternatives for enhancing access to justice and resolving disputes in more flexible and inclusive ways, while also strengthening community participation and contributing to social stability. Thus, these experiences demonstrate the importance of integrating ADR into emergency justice plans as part of both community and institutional resilience in the face of conflict and its aftermath.

Section Two: The Legal Basis for ADR in International Human Rights Law and International Humanitarian Law

Although ADR mechanisms are not explicitly mentioned in the provisions of international human rights law or international humanitarian law, the broader framework of these systems supports their use—especially in emergencies and armed conflicts—because they provide flexible means for achieving justice and redress.

[15] https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Prevention_SierraLeone.pdf?utm_source=chatgpt.com
[16] https://rolhr.undp.org/annualreport/2021/arab-states/syria.html
[17] https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2024/08/Building-Justice-and-Peace-from-Below.pdf
[18] https://r2p.org.ua/en/page/the-role-of-dialogue-and-mediation-during-war-and-ukraines-recovery
[19] https://unsdg.un.org/sites/default/files/UNDP_CDA-Report_v1.3-final-opt-low.pdf
[20] https://www.businessghana.com/site/news/general/297169/ADR-reduces-court-backlog-cases?utm_source=chatgpt.com
[21] https://www.rieti.go.jp/en/special/economics-review/016.html

– The Right to Access to Justice[22]

Article 14 of the *International Covenant on Civil and Political Rights* (1966) states:

"All persons shall be equal before the courts… Everyone shall be entitled to a fair and public hearing by a competent, independent, and impartial tribunal established by law."

In the Palestinian context, where the judiciary is disrupted or rendered inaccessible, alternative mechanisms such as conciliation become essential tools for safeguarding this right, in accordance with the principle of "available and accessible means".

– The Principle of Human Dignity and the Right to a Remedy[23]

Article 8 of the *Universal Declaration of Human Rights* (1948) states:

"Everyone has the right to an effective remedy by the competent national tribunals for acts violating the fundamental rights granted him by the constitution or by law".

Interpretative bodies have clarified that this principle also encompasses non-judicial means, provided that such mechanisms are impartial and fair—making it applicable to models such as conciliation and mediation.

– Supporting Community Justice as Part of Transitional Justice

The recommendations of the Human Rights Council and the *United Nations Basic Principles on the Role of Lawyers* (1990) emphasize the importance of promoting "community solutions" and "alternatives to litigation" within justice programs during and after conflict.[24] Conciliation is also recognized as one of the restorative justice tools in international law, particularly in the *UN Guidelines on Justice in Matters involving Child Victims and Witnesses of Crime* and in provisions relating to the rights of victims.

– International Humanitarian Law and Peaceful Means[25]

The Preamble of *Additional Protocol I to the Geneva Conventions* (1977) calls on conflicting parties to use peaceful means for dispute settlement, which can include informal civil tools such as conciliation and mediation in civil or community disputes. The *International Committee of the Red Cross* (ICRC), in its publications, also underscores the importance of enabling local communities to access "flexible settlement mechanisms" that preserve dignity and prevent escalation during conflict.

Section Three: The Security and Justice Context During the War on Gaza (2023–2025)

Since the start of the Israeli offensive on Gaza on October 7, 2023, the infrastructure of the official justice system in Gaza has been completely paralyzed. According to reports from the Government Media Office in Gaza, more than 28 judicial and prosecutorial facilities have

[22] https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights
[23] https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights
[24] https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-role-lawyers
[25] https://www.icrc.org/sites/default/files/external/doc/en/assets/files/other/icrc_002_0321.pdf

been destroyed or rendered inoperative, and most police stations have ceased functioning. The judicial system has been unable to receive or adjudicate any disputes since mid-October 2023. In the absence of formal litigation mechanisms, citizens of both genders have turned to community-based alternatives—whether spontaneous or organized—to resolve their disputes.

First: The Nature of Disputes that Emerged in Gaza During the War

Based on the findings of focus group discussions conducted in the governorates of Central Gaza, Khan Younis, Rafah, Gaza City, and North Gaza, together with the results of the electronic survey, the following was observed:

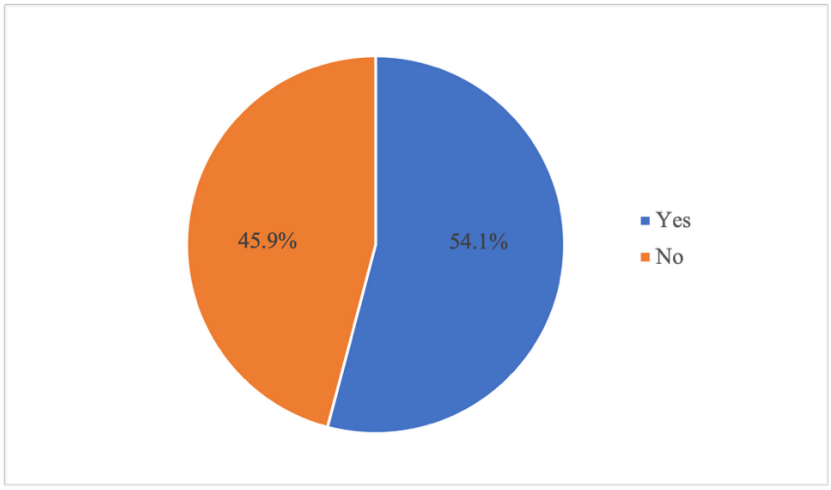

Figure (1): Percentage of Respondents Who Faced Disputes During the War

- More than 54% of the respondents encountered disputes during the war that required them to seek either formal judicial remedies or ADR mechanisms.
- Over 70% of these respondents resorted to ADR mechanisms such as mediation, arbitration, conciliation, community conciliators, and mukhtars.

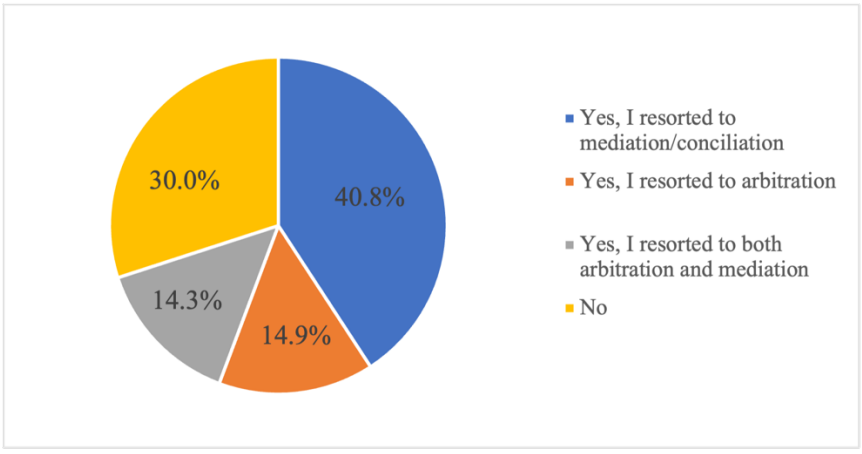

Figure (2): Percentage of Respondents Resorting to ADR Mechanisms

- Civil disputes (property-related "squatting, ejectment, sale, or rent"/ financial liabilities / debts / labor rights / contracts) accounted for the highest proportion—45% of respondents' answers—followed by personal status disputes (alimony, divorce,

judicial separation, dowries, visitation, hosting, custody, guardianship, transfer of custody, certificate of inheritance, inheritance issues, and traveling with children without the consent of one parent) at 42%. Criminal disputes (fraud, harassment, rape, sexual exploitation, theft, physical assault, serious harm, murder, attempted suicide, and destruction of public or private property) represented 30%.

Based on qualitative analysis of field data (survey, interviews, and focus groups), the types of disputes faced by citizens in Gaza during the war were classified according to their frequency and prominence in respondents' testimonies, listed from most to least common as follows:

– Family disputes (alimony, divorce, child custody, domestic violence):

• Represent the highest percentage of reported disputes, especially among women and displaced individuals.

• Clearly appeared in almost all research tools.

"After displacement, problems between me and my husband increased, and I couldn't go to the court."
— Participant, Focus Group, Deir al-Balah

– Disputes over shelter, tents, and housing inside shelters:

• Very common, especially in the central and northern governorates.

• Documented as daily disputes due to overcrowding, allocation of tents, or conflicts over sleeping spaces.

"We had a dispute because they took our tent and said we arrived after them."
— Participant, Focus Group, Deir al-Nuseirat

– Disputes over the distribution of humanitarian and food aid:

• Common in collective shelters and schools, and occurred among families and neighbors.

• Reported by both women and men.

• Unfair distribution and lack of coordination were frequent causes.

– Financial disputes (debts, borrowing, undocumented cash transactions):

• Especially common between relatives, neighbors, or displaced persons within the same camp.

• Most frequently reported in interviews with men in Khan Younis and Rafah.

"I borrowed a small amount from him, but when he asked for it back, the dispute began."
— Participant, Al-Bureij/Al-Nuseirat

– Disputes between neighbors over water, electricity, and space within shelters:

• Associated with overcrowding in schools and shelters.

• Often resolved through conciliation or intervention by community leaders.

– Inheritance and property disputes (ownership, and right of disposal during the war):

• A smaller percentage compared to other dispute types, but highly sensitive.

• More common among older male participants, particularly in eastern areas (East Gaza and Khan Younis).

• Reported, but relatively less frequent.

• Arbitration was the most used mechanism for these disputes.

• Many were postponed due to the war and families' focus on basic needs.

"Most land problems are postponed until after the war, but we try to prevent encroachment for now."
— Mukhtar, Gaza City

– Disputes arising from community violence or misconduct within shelters:

• Includes harassment, threats, moral issues.

• These disputes are often undocumented due to their sensitive nature.

• They appeared in the testimonies of women and community activists/field workers.

In a comparative review of these types of disputes, the findings are as follows:

Type of dispute	Percentage according to survey	Prevalence according to focus groups
Disputes over shelter and resources within shelters	41%	Very high
Disputes over aid distribution	31%	Common
Domestic violence (between spouses or against children)	26%	Frequent
Encroachment on property	18%	Especially in uninhabited areas or between displaced persons and neighbors
Harassment or assaults within shelters	11%	Noted particularly in women's focus group testimonies

Table (1): Types of Disputes that Emerged During the War According to Respondents

Section Four: ADR Mechanisms in Gaza During the War

First: Types of ADR Mechanisms Used During the War in Gaza

The local community in Gaza has adopted a variety of ADR mechanisms during the war. The most prominent being:

- **Customary Arbitration:** This involves an agreement between disputing parties to appoint a neutral figure (or panel) from among respected elders or tribal leaders to consider the case and issue a final decision. Customary arbitration relies on local customs and traditions, and parties refer to it by their own free will. In Gaza, some people resort to family or tribal elders to settle disputes outside the courts, especially in commercial or civil matters. For example, local reports documented a murder case—which could have resulted in the death penalty—in which the accused was released after tribal elders intervened and the victim's family withdrew their private claim.
- **Mediation/Conciliation:** These mechanisms depend on the presence of local mediators or community institutions (CSOs or official community committees) that take the initiative to bring opposing parties together—either by proposing a solution (conciliation) or simply facilitating dialogue without offering solutions (mediation). While it has been difficult to formally document such efforts during the war, field observations indicate that many informal mediation/conciliation meetings have taken place among disputing parties, often with friends or neighbors present, to resolve disputes without resorting to the courts.

  Some local CSOs—including human rights, legal, and women's organizations—have played a key role in advancing community mediation, offering programs to resolve family or community disputes during and after the Israeli offensive. These organizations have sometimes enlisted facilitators (male or female lawyers) to act as conciliators, particularly in cases involving domestic violence and family disputes.

- **Role of Elders and Community Leaders:** Tribal leaders and prominent family figures (elders) are a fundamental pillar in mediating disputes. They enjoy the trust of the community and wield influence with the parties involved. Security agencies in Gaza have recognized this role, with reports indicating that "tribal leaders" are regarded as an "essential pillar" in resolving family cases, and they are permitted to enter police stations to participate in conciliation sessions. People turn to these leaders to reduce tensions, relying on accepted customs and traditions and following a consensus-based approach.
- **Popular and Local Committees:** In recent years, "conciliation committees" or "conciliation groups" affiliated with political parties or local authorities have become prominent across the governorates. In addition to these official bodies, there are many independent "community conciliators" from well-known families who are not directly affiliated with any group. These committees resolve local issues ranging from family disputes to land and neighborhood conflicts, relying on tribal conciliation mechanisms and customary law.
- **Tribal (Clan) Conciliation:** This is one of the oldest and most well-known forms of informal justice in Gaza. It is based on conciliation meetings between elders of the disputing families, who pledge to end feuds and draft a "conciliation deed" that gives legal status to the agreement. Local studies have confirmed that "tribal conciliation" is

still socially accepted as a consensus-based alternative, though not a full replacement for formal courts.

Second: The Use of ADR Mechanisms in Gaza During the War Based on Field Research

All available data and reports indicate a marked increase in the use of conciliation and community mediation to resolve disputes within shelters. Citizens have increasingly turned to "elders," "mukhtars," workers in human rights, legal, and women's organizations, and even some community leaders. Public trust in formal justice mechanisms has eroded due to their absence during the war, and the rate of "temporary settlements" out of necessity between disputing parties has risen.

1. ADR in Gaza During the War

The results of in-depth surveys reveal a high level of awareness, use, and trust in ADR mechanisms—particularly conciliation—among Gaza's population during the war. However, qualitative analysis of demographic factors (gender, age, geographic area, and disability) shows notable disparities that warrant further examination.

1.1. High but Uneven Public Awareness

The findings show that awareness of the existence of ADR mechanisms reached 94.8% among respondents, reflecting the growing recognition of their effectiveness in the absence of the judicial system during the war. However, this awareness is not evenly distributed among different groups.

- **By gender:** Male respondents exhibited higher awareness (96.4%) compared to females (92.9%). This difference appears to be linked to men's broader participation in public and social spaces, which give them greater opportunities to engage with customary practices and non-traditional community mediation networks. The gap is more pronounced among women aged 20–29, where awareness drops to only 88.6%—the lowest among all groups—compared to 93.7% for males in the same age group.
- **By age:** The highest level of awareness was recorded among those aged 40–49 (96.9%), which may reflect their roles as family heads and influential figures in their communities. By contrast, the under-20 age group showed the lowest awareness (90.6%), indicating an awareness gap among youth and adolescents of both genders, even though they are particularly exposed to disputes in overcrowded environments, especially during war and emergencies.
- **By region:** The data show notable differences; North Gaza recorded the highest awareness (98.3%), followed by Rafah (97.8%), reflecting the strong prevalence of mediation and conciliation within tribal and community settings there. Khan Younis had the lowest awareness (91.5%), especially among females, suggesting weak targeted outreach, fewer local mediators or conciliators, or limited access in some areas.
- **By disability:** Among persons with disabilities, awareness was 91.2%, below the general average, indicating additional (informational and physical) barriers that limit their access to information. This finding highlights the need to adapt awareness tools to be more inclusive and accessible.

In terms of how respondents learned about ADR mechanisms, the sources—ranked from most to least common—were:

1. Personal past experiences
2. Social media
3. CSOs
4. The judiciary
5. The media

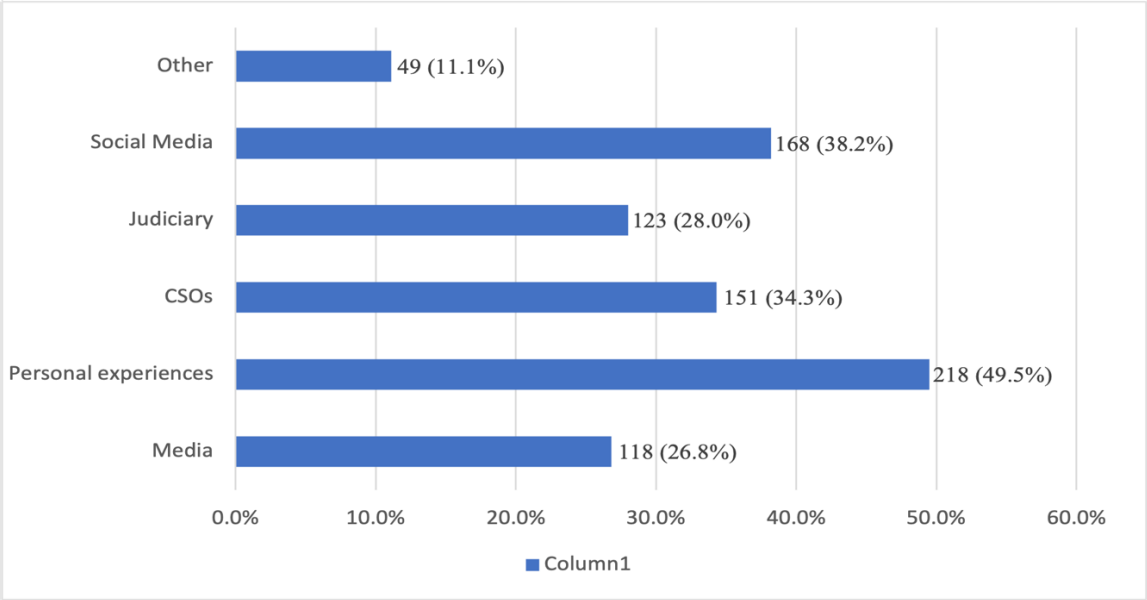

Figure (3): Sources of Respondents' Knowledge About ADR

"I learned about mediation when the center came to do awareness sessions at the shelter we were living in."
— Displaced female participant, Focus Group, Rafah

1.2 Varied patterns of participation in ADR mechanisms

Field results showed that among those who had disputes during the war, **71.3%** participated in resolving a dispute using an alternative method (mediation or arbitration). This high percentage confirms that these mechanisms were not just theoretical but were actually put into practice.

Gender analysis revealed that women overwhelmingly favored mediation alone (**43.1%**), with much lower participation in arbitration (**11.8%**). Men demonstrated greater flexibility as **39.2%** used mediation, **17.1%** used arbitration, and **15.4%** participated in both. This gap indicates that women seek solutions that are more private and socially secure, away from traditional male-dominated councils, while men have access to a wider range of spaces without the same social barriers.

By age group, youth participation was notable. For example, **45.3%** of males aged 20–29 participated only in mediation (the highest rate), compared to **26.8%** for females in the same group. With increasing age, men's use of arbitration also rises, reaching **21.4%** in the 30–39 age group, while remaining low among women.

Geographically, the Central Gaza governorate recorded the highest participation rate (**79.4%**), while Khan Younis had the lowest (**65.7%**). Notably, women in North Gaza had outstanding participation in mediation at **82.6%**, the highest rate, reflecting the strength of women's and social networks there.

Among persons with disabilities, there was a clear preference for mediation over arbitration as **41.2%** of men with disabilities participated in mediation and **15.7%** in both mechanisms. Among women with disabilities, **38.1%** participated in mediation and **14.3%** in both, indicating that disability did not prevent participation, but influenced the type of mechanism used—possibly due to a preference for less formal, lower-cost channels.

Based on analysis of the survey, focus groups, and in-depth interviews, the alternative mechanisms used to resolve disputes in Gaza during the war were distributed as follows:

Mechanism	Usage Rate	Notes
Community-based conciliation	48%	Most common—fast—often undocumented
Mediation through associations	22%	Especially in family disputes and violence against women
Customary arbitration	14%	Common in major disputes between families
Direct negotiation	10%	Between individuals or families, without a third party
Leaving the dispute unresolved	6%	Often due to lack of trust, fear, or complexity

Table (2): Use of Alternative Mechanisms Among Respondents

The results from the survey, interviews, and focus groups also showed that ADR mechanisms in Gaza during the war were carried out by different mediators or conciliators:

Mediator/Conciliator Used	Prevalence	Notes
Mukhtar/Tribal Elder	33%	Most common among men and in camps; sometimes biased toward men/stronger families
Social worker/Staff member at association	27%	Common among women; more objective, documented, sensitive, and just
Field/community leaders	13%	Sometimes have an organizational nature, raising concerns about imposing solutions or dominance
Trusted community members (elders, doctors, teachers, academics)	18%	Spontaneous, but generally accepted

Table (3): Parties to Whom Respondents Turned

2. Success and Satisfaction with ADR in Gaza According to Respondents

When asked to assess their experiences with ADR, **84%** of participants—of both genders—rated their experience as either "successful" or "very successful". However, variations in satisfaction rates among different groups offer important insights into the mediation environment and the perceived fairness of these methods.

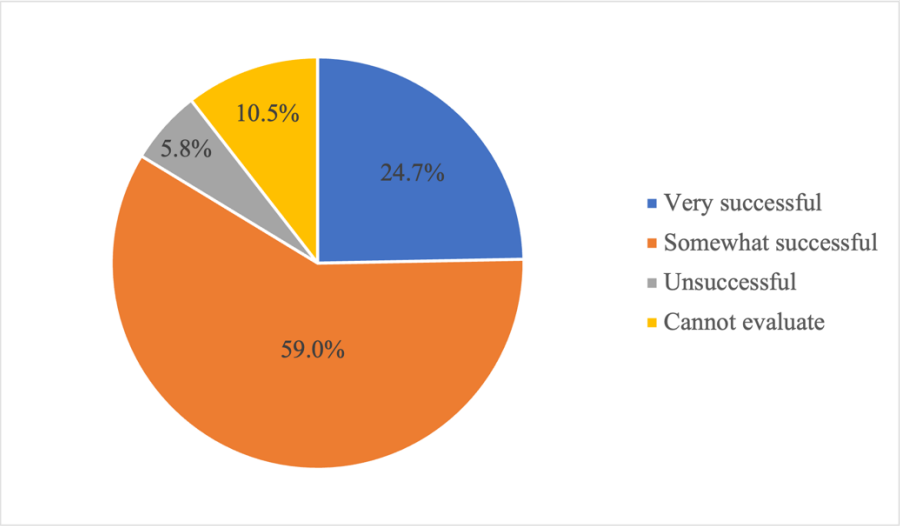

Figure (4): Respondents' Opinions on the Effectiveness of ADR Mechanisms

Women reported a higher satisfaction level than men, with **74.6%** of females expressing satisfaction, compared to **70.1%** of males. The highest satisfaction was found among women aged 30–39, where **37.5%** described their experience as "very successful," versus just **17.9%** of men in that age bracket.

The group least satisfied was females under 20, with **33.3%** rating their experience as "unsuccessful", which corresponds with their lower awareness and limited ability to choose the mediator or conciliator, or to object to the conciliation process.

Satisfaction also varied significantly by region. In the Central Governorate, **62.3%** of men rated their experience as "somewhat successful," while in North Gaza, the satisfaction rate for women reached **91.3%**. As for Khan Younis, there was a relatively high percentage of "unsuccessful" outcomes among women, likely due to the limited alternatives or the weakness of the local mediator or conciliator there.

Among persons with disabilities, the results showed higher-than-expected satisfaction: **70.6%** of men and **71.4%** of women described their experiences as "somewhat successful," while "very successful" was noted by **27.5%** of men and **23.8%** of women.

Furthermore, expert interviews and focus groups indicated that women were concerned about injustice in "customary conciliation", as they often felt pressured to forgo their rights or stay silent.

In a related context, the group surveyed in the focus groups who faced disputes but did not resort to ADR mechanisms cited the following reasons (in order): lack of trust in neutrality (especially in the North and Rafah), fear of losing rights (particularly among women), lack of knowledge about available ADR mechanisms, absence of known and secure places or means of communication, and weak legal enforcement mechanisms.

As for the survey, the reasons were as follows (ranked from most to least chosen): the difficult security situation, characterized by bombing and killing alongside internal security chaos (43%); absence of enforcement power for decisions issued by ADR mechanisms (33%); inability to move and difficulty in communication (29%); reasons related to the nature of the dispute, as the respondent believed it could not be resolved through alternative methods (26%); lack of awareness about ADR mechanisms and the authorized persons involved, as well as lack of trust in the neutrality of mediators, conciliators, and arbitrators (20%). Moreover, 17% of respondents considered alternative methods generally ineffective in resolving disputes, and 14% linked this to societal challenges related to their status as women or persons with disabilities.

3. Qualitative Insights on ADR in Gaza According to Respondents

The survey findings, analyzed across multiple variables—gender, age, disability, and region—yielded the following insights:

– Gender × Age:

Indicator	Men 20–29	Women 20–29	Men 30–39	Women 30–39	Key Differences
Awareness of ADR mechanisms	93.7%	88.6%	92.5%	95.4%	Awareness higher among women over 30; lower among younger women
Participation in mediation	45.3%	26.8%	34.5%	43.1%	Young men participate more; women in their thirties predominantly use mediation socially
Arbitration usage	11.3%	12.5%	21.4%	11.8%	Arbitration among men increases with age; stable but modest for women
"Very successful" satisfaction	28.3%	22.4%	17.9%	37.5%	Women aged 30–39 most satisfied with the experience
Perceived effectiveness	91.5%	90.7%	92.6%	90.8%	High agreement across the board, with minimal variation

Table (4): Respondents' Awareness, Participation, Use, and Effectiveness by Age and Gender

– Geographic Area × Gender:

Area	Men – Awareness	Women – Awareness	Men – Participation	Women – Participation	Contextual Notes
North Gaza	96.4%	96.7%	68% (Mediation)	82.6% (Mediation)	Active network of community leaders, strong societal discipline, funded awareness efforts

Area	Men – Awareness	Women – Awareness	Men – Participation	Women – Participation	Contextual Notes
Gaza City	93%	94.6%	46.3% (Mediation)	11.9% (Mediation)	Availability of lawyers and multiple options leads men to mix mediation with arbitration; women are more cautious due to alternative routes and concern over revealing disputes.
Central	95.6%	90.2%	35.8% (Mediation)	34.5% (Mediation)	The area's dense population of displaced people from different regions weakens social unity and increases hesitation, influenced by the lack of reliable mediators and divisions between cities and camps.
Khan Younis	94%	89.6%	38.0% (Mediation)	42.3% (Mediation)	A mix of rural and urban characteristics; women prefer family mediators or conciliators, while men are more open to various methods.
Rafah	98.2%	97.4%	58.1% (Mediation)	39.5% (Mediation)	ADR mechanisms are increasingly popular, with high community awareness despite the lack of formal enforcement agencies.

Table (5): Awareness and Mediation Participation by Area and Gender

– Disability × Gender:

Indicator	Men with Disability	Women with disability	Men without disability	Women without disability
Awareness	93.7%	90.5%	96.4%	94.5%
Participation (mediation or both)	54.9%	47.6%	66.3%	52%
"Very successful" satisfaction	27.5%	23.8%	24.4%	13.6%
Perceived effectiveness	91.1%	89.5%	93.5%	92.9%

Table (6): Awareness, Participation, Satisfaction, and Perceived Effectiveness by Disability and Gender

The findings indicate that, while men and women experience disputes at comparable rates, women tend to resort to mediation and conciliation less frequently than men. This disparity is largely driven by trust concerns and limited access, highlighting the need for gender-responsive outreach to encourage greater female participation in ADR. The data further show that women are often perceived as the "weaker party to be silenced" during settlements. Many prefer to seek assistance from female mediators, conciliators, or women's organizations, yet they are frequently excluded from, or denied a voice in, "customary councils". By contrast, field evidence suggests that men are more inclined to pursue customary arbitration or traditional settlements, viewing women's or institutional involvement as "secondary". Men also demonstrate a greater readiness to accept informal or unwritten resolutions.

In summary, the field data point to a broad dependence on ADR amid wartime conditions. Insights from interviews, focus groups, and case studies affirm that these approaches act as "lifelines" for the justice process during crises, offering a safer and more expedient route to restoring civil order. Still, several challenges persist, including entrenched patriarchal norms, traditional biases favoring men in negotiations, marginalization of women as third parties, insufficient emphasis on a rights-based perspective, and the absence of a robust legal framework regulating these methods beyond arbitration.

Section Five: The Governing Palestinian Legal Framework

The Palestinian national legislation indirectly governs ADR through several key laws, even though there is no dedicated statute for community-based mediation. The main laws include:

- **Arbitration Law No. (3) of 2000:** This law sets the framework for both domestic and international arbitration, covering commercial, civil, and investment contract disputes within Palestine. It permits parties to agree on arbitration (contractual arbitration) and refers non-arbitral cases to the Court of First Instance. The law also allows judicial oversight over arbitration procedures, as judges can approve the appointment of arbitrators and hear challenges to arbitral awards, including annulment proceedings.[26] The Executive Regulation No. (39) of 2004 further details institutional procedures, conditions for appeal, enforceability, and aims to speed up arbitration processes in line with Palestinian law.[27] However, the effective enforcement of this law is hindered by security issues and political divisions during wartime, making the resolution of commercial disputes particularly challenging.
- **Civil and Commercial Procedures Law (2001):**[28] This law encourages judicial settlement and allows judges to act as interim conciliators. Article 68 provides that the High Judicial Council may assign judges in conciliation and first instance courts to mediate between parties in cases eligible for conciliation. Theoretically, a judge can refer disputing parties to a conciliation session prior to final judgment, and any resulting settlement may be formalized as an enforceable court order. However, these procedures are not tied to any law specifically governing community conciliation or extra-judicial mediation. Furthermore, wartime conditions and suspended courts in

[26] https://journal.paluniv.edu.ps/index.php/journal/article/view/89
[27] http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14655
[28] https://maqam.najah.edu/legislation/4/

some governorates mean that such rulings are difficult to implement. It's worth noting that the Civil and Commercial Procedures Law No. (2) of 2001 remains in effect in Gaza since the political division.

- **The Palestinian Basic Law (Constitution, 2003):** Effective in both Gaza and the West Bank, the Basic Law guarantees the right to litigation and emphasizes prompt adjudication. Article 30 states, "Submitting a case to court is a protected and guaranteed right for all people... Litigation procedures shall be organized by law to guarantee prompt settlement of cases". This signals a legislative intent to make justice accessible. The Basic Law also prohibits shielding any administrative act or decision from judicial oversight.[29] Nonetheless, the war has prevented such prompt resolution—courts are now flooded with cases involving displaced families and victims, while widespread destruction and displacement have brought most legal services to a halt.
- **Customary and Tribal Mechanisms:**[30] Though not legally codified, these are practiced by "mukhtars" and "community leaders", relying on local customs. This model can be considered a form of traditional conciliation, despite numerous criticisms related to the lack of consideration for women's and human rights, or the absence of procedural justice guarantees.
- **Contractual Mediation Law (Draft):**[31] The Palestinian Authority in the West Bank is moving toward enacting a contractual mediation law (currently under discussion) which is expected to be ratified by legislative decree. According to reports, the forthcoming law—expected to be issued soon in the West Bank—will help promote the resolution of disputes outside the courts. This law is considered key to formalizing mediation procedures and ensuring the enforcement of agreements, particularly in commercial and civil disputes. However, the question remains whether, under the current political division, the law—if enacted—will apply in the West Bank only.

In conclusion, at the time of writing, ADR mechanisms such as mediation and conciliation are serving to fill the void left by the collapse of official justice institutions. However, the absence of a comprehensive regulatory framework governing these mechanisms undermines their effectiveness as formal institutional tools, limiting their application to informal or voluntary community initiatives. The lack of clear oversight and a strong central authority further erodes procedural integrity.

[29] https://security-legislation.ps/latest-laws/the-amended-basic-law-of-2003/
[30] https://mezan.org/uploads/files/2488.pdf
[31] Correspondence from MUSAWA to the Ministry of Justice – General Directorate of Professional Affairs and Alternative Dispute Resolution, 2025

Chapter Two: Conciliation "Analytical and Comparative Review"

Since the intensification of the Israeli aggression on Gaza from October 2023 to mid-2025, new patterns of internal disputes have emerged, alongside the exacerbation of pre-existing ones. This development stems from an unprecedented collapse in living circumstances, large-scale infrastructure damage, mass displacement, and immense psychological and social strain. In this context, there has been a pressing demand for ADR mechanisms offering greater flexibility, speed, and suitability than the formal judiciary. The main mechanisms are conciliation, mediation, and arbitration, each with distinct characteristics, procedures, and objectives.

Section One: Examining ADR (Conciliation, Mediation, Arbitration)

1. Conciliation:

- **Definition:**[32] A non-judicial dispute resolution process, where a neutral third party (the conciliator) works to bridge the parties' viewpoints and proposes mutually acceptable solutions, with no obligation for acceptance.
- **Nature:** Informal and adaptable, relying entirely on the voluntary participation of the parties.
- **Purpose:** Reaching an amicable settlement for all parties involved.

2. Mediation:

- **Definition:**[33] A process involving a neutral third-party (the mediator) who helps two opposing sides communicate, usually guiding them to a solution themselves without making explicit recommendations.
- **Nature:** Facilitates dialogue without directing it, and relies entirely on the voluntary participation of the parties.
- **Purpose:** Empowering parties to reach their own resolution.

3. Arbitration:

- **Definition:**[34] A quasi-judicial procedure in which an arbitrator or an arbitration panel is appointed to issue a binding decision on both parties.
- **Nature:** Official, legal, and binding.
- **Purpose:** Delivers a decisive and final ruling.

Comparative Overview: Conciliation, Mediation, and Arbitration

Standard	Conciliation	Mediation	Arbitration
Third party's role	Proactive—suggests solutions	Facilitator—encourages dialogue	Decisive—issues decisions

[32] Based on the definition of international commercial conciliation: https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/03-90953_ebook.pdf
[33] Mediation as defined by the International Chamber of Commerce (ICC Mediation Rules, 2014)
[34] Arbitration as defined under the Palestinian Arbitration Law No. (3) of 2000, and the basic principles of UNCITRAL Arbitration (UNCITRAL Arbitration Rules, 2013)

Standard	Conciliation	Mediation	Arbitration
Legal nature	Non-binding	Non-binding	Legally binding
Cost	Low	Low to moderate	Relatively high
Process duration	Short	Short to moderate	Relatively long
Confidentiality	High	High	Moderate
Flexibility	Very high	High	Relatively limited
Suitability during war	Very suitable	Suitable	Often unsuitable
Community's role	Primary	Important	Secondary

Second: Usage Patterns of ADR Mechanisms in Gaza during War / Second: Prevalence of ADR Mechanisms in the Local Gaza Context during Wartime

The findings from surveys, focus groups, and in-depth interviews indicate that with the formal justice system incapacitated during wartime, conciliation and mediation stand out as the most fitting ADR mechanisms. Conciliation is more widely accepted within the traditional norms of Gaza, especially when facilitated by respected community elders, peacemakers, or trained professionals of both genders, reflecting local cultural values. Arbitration is less practical under emergency conditions because it resembles a formal court process, requires official documentation, and depends on a stable environment. Most respondents preferred conciliation and mediation rather than arbitration; women favored conciliation due to its less intimidating nature and greater confidentiality, whereas men favored arbitration in financial disputes.

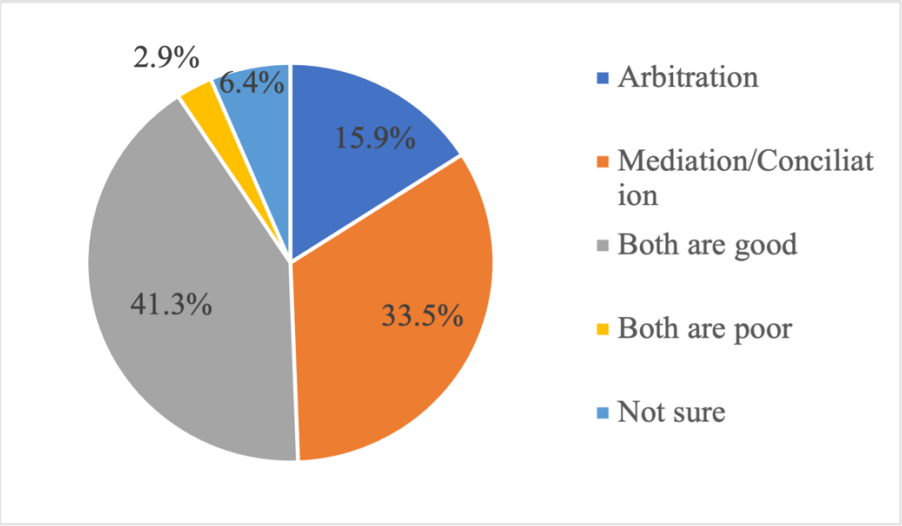

Figure (5): Respondents' Preferences Between Conciliation, Mediation, and Arbitration as ADR Mechanisms

Community focus group discussions revealed that most participants did not clearly distinguish between "conciliation" and "mediation," frequently using the terms as synonyms. Arbitration, in contrast, is commonly perceived as a customary or tribal court that imposes binding decisions through tribal pressure, rather than as a legally regulated procedure under Palestinian law. Fieldwork indicated that over half of the participants had engaged in

“customary” arbitration, while the notion of conciliation was less familiar as a formal term, despite its broad informal application. Only a small proportion of respondents, both men and women, understood the technical legal differences between these approaches.

“We always knew that the mukhtar solved disputes, but we didn’t label it as conciliation or mediation.”
—Participant, Beit Lahia

Differences in the survey results indicate that conciliation remains a widely trusted form of dispute resolution during the war, though its effectiveness varies across demographic groups. Men generally exhibit greater flexibility and a broader use of all ADR mechanisms, whereas women—particularly those aged 30–39—tend to rely more on mediation, especially in settings where they feel safe and supported, such as women’s centers and rights organizations. Youth and persons with disabilities show strong willingness to engage in ADR but face significant gaps in awareness and practical application. Regional disparities further reveal that the effectiveness of alternative justice in Gaza depends on the availability of community infrastructure, the level of trust in mediators and conciliators, and the practical enforceability of agreements.

Conversely, 87.3% of respondents viewed conciliation as an effective alternative mechanism during the war, demonstrating broad public trust in the approach. Despite ongoing reservations about how well conciliation processes can be adapted to their specific needs, approval among persons with disabilities remained high—91.1% for men and 89.5% for women—indicating strong general acceptance while some lingering concerns about enforceability persist.

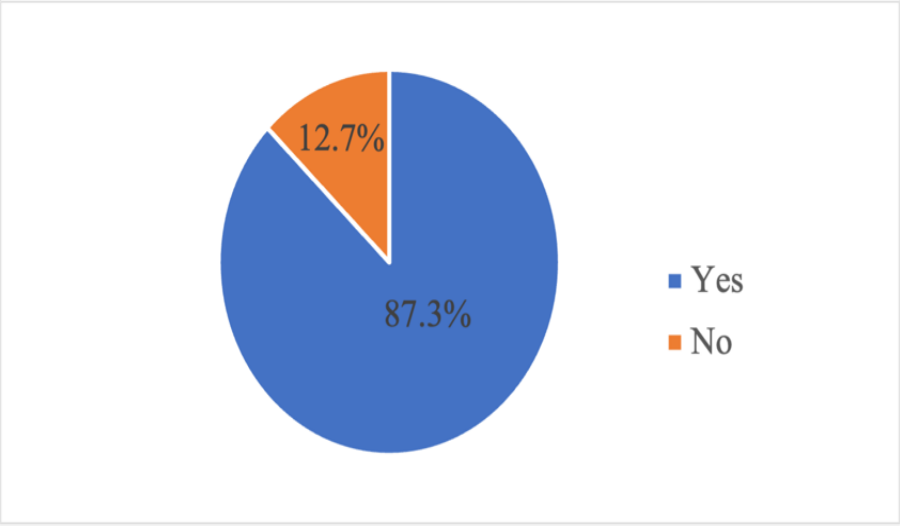

Figure (6): Respondents’ opinion on the Effectiveness of Conciliation as an ADR Mechanism

Comparison between the most used alternative methods during the war (according to respondents):

Method	Popularity Level	Key Challenges
Conciliation	High	Sometimes lacks neutrality – poor documentation – no enforcement authority
Mediation	Moderate	Not socially recognized – limited awareness, resources, and proper training
Customary Arbitration	Inconsistent	Enforcement of decisions – class or tribal bias – exclusion of women

Results from focus groups and interviews indicate that around 60% of those who experienced disputes turned to at least one form of alternative resolution. In light of this, it is useful to present an overview of the types of disputes encountered by respondents, together with the alternative mechanisms applied to resolve them during the war, for comparative analysis.

Type of Dispute	Most Used ADR Mechanism	Details
Family disputes	- Conciliation (typically via trusted individuals, women's organizations, or religious leaders) - Mukhtars	Frequently utilized to settle marital issues quickly when Shari'a court access is limited—often supervised by women's organizations. Recourse to mukhtars in family matters is common, though it rarely leads to satisfactory outcomes.
Disputes over shelter/tents/housing	Mediation (among displaced people in shelters, often with both male and female mediators or CSO involvement)	Local committees and relief workers intervened to resolve disputes over tent allocation or sleeping spots—mediations were quick and informal.
Disputes over aid distribution	Community mediation/conciliation within relief committees	Local committees and relief workers intervened to distribute aid—CSOs sometimes led mediation.
Financial disputes	Arbitration (either customary or involving legal/economic experts)	Arbitration settled debts, especially when supported by documentation or witnesses—prevalent among men, shop owners, and in basic business dealings.
Disputes between neighbors (water,	Conciliation/community mediation	Typically handled by mediators or conciliators of both genders who are respected community

Type of Dispute	Most Used ADR Mechanism	Details
electricity, shared spaces)		members or activists—simple intervention for minor conflicts without formalities.
Property/inheritance disputes	- Arbitration (traditional/legal) - Family conciliation/arbitration	In some cases, referred to arbitrators specializing in land and inheritance—these cases are usually postponed but sometimes arise after violations, with intervention by family elders or mukhtars. Sometimes postponed until post-war; conciliation if agreed, otherwise arbitration.
Violence within shelters	Mediation by shelter management or protection organizations	Harassment cases were handled confidentially by mediators/conciliators of both genders as well as psychological/social counselors and staff of women's and human rights organizations.

Drawing on the field data analyzed above, the findings indicate:

- Conciliation emerged as the most adaptable and commonly used method, particularly in family and community disputes.
- Mediation was widely employed for everyday disputes over resources within shelters.
- Arbitration was typically used for financial and property matters, mainly among men or senior family members.
- The third-party mediators involved in these ADR mechanisms varied depending on the dispute:
    - Mukhtars and community leaders played a major role in tribal or economic conflicts.
    - Women's organizations were especially active in resolving family disputes and gender-based violence.
    - CSOs, shelter committees, and local popular committees mediated community disputes.

Additionally, when reviewing the opinions of key stakeholders—lawyers, judges, and representatives of civil society of both genders through analysis of their responses and participation in interviews and focus groups, the following emerged:

- A generally positive but cautious consensus as the majority highlighted the significance of ADR mechanisms, especially in times of crisis and armed conflict, stressing the need for proper regulation and impartiality.
- Judges recognized that ADR mechanisms, notably conciliation, have alleviated pressure on formal judicial systems during the conflict. However, they pointed out that without proper documentation or oversight, these methods lack assurance, and the absence of a legal framework governing conciliation may lead to recurring and escalating disputes.

- Judges find conciliation both legally and religiously valid in disputes where settlement is permitted, preferring that it be carried out with the consent of all parties involved and excluding serious criminal offenses.

  "Conciliation has its role, but it can't replace the judiciary in criminal cases. It must be regulated with strict safeguards."
  —Regular judge

- CSOs, including women's organizations, endorsed conciliation and highlighted its effective use in various programs, especially for women and displaced individuals.

  "We rely on conciliation for women's cases, particularly domestic violence, because it is faster and ensures more confidentiality than court proceedings."
  —Women's organization representative, Gaza

- Both Shari'a and civil lawyers, of both genders, raised concerns about customary arbitration, citing the lack of integrity standards, while they welcomed conciliation as an easy and quick community solution for family, civil, and societal issues. Nevertheless, they expressed worries about conciliation sometimes conflicting with formal legal justice.
- CSO representatives advocated for the legalization of conciliation, training of those involved, and the establishment of documentation and legal oversight mechanisms. They also stressed the importance of involving women and upholding human rights across all alternative mechanisms.

  "Alternative solutions are now a necessity, not just an option, especially when courts are inactive and unable to serve the public."
  —Shari'a lawyer, North Gaza

These viewpoints and results are largely consistent with the opinions of more than 90% of respondents, who favor broadening the use of conciliation as an ADR mechanism. The primary reasons for their support—according to their testimonies—are the efficiency, low cost, and confidentiality of conciliation. On the other hand, about 10% of respondents said they were hesitant or opposed because conciliation does not always guarantee justice, can involve family pressure, and lacks enforceable authority.

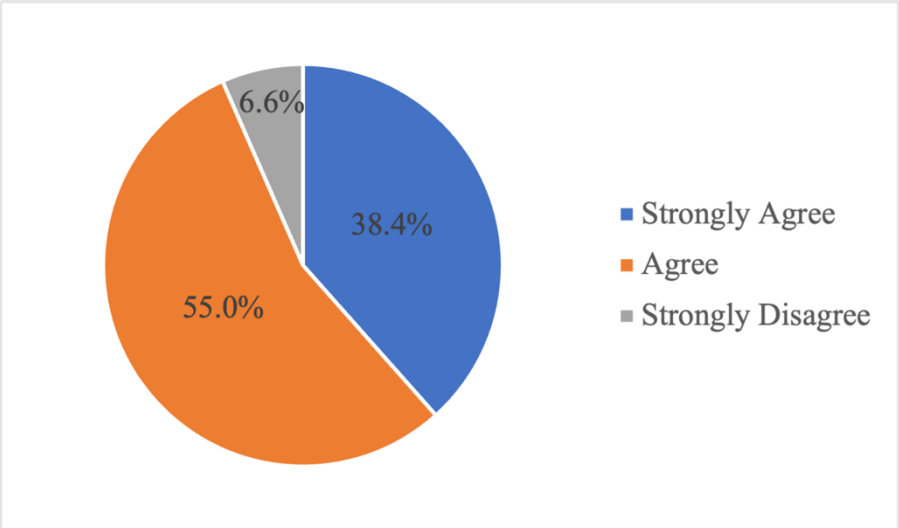

Figure (7): Respondents' Support for Expanding the Use of Conciliation as an ADR Mechanism

From the findings, it can be concluded that selecting the most appropriate mechanism depends on several key factors, including:

- **Dispute nature:** The fundamental nature of the case, its sensitivity, and any technical considerations that guide the choice of mechanism.
- **Relationship between the parties:** The dynamic between the parties may influence the chosen mechanism, particularly if maintaining a positive relationship post-resolution is desired.
- **Time and financial limitations:** It is essential to factor in the duration and expenses associated with each process.
- **Third-party availability and expertise:** The decision will also be shaped by whether a qualified third party—such as an arbitrator, conciliator, or mediator—is available, and their respective qualifications.

Additionally, all mediation and conciliation interventions should rest on four core principles: "**confidentiality, fairness, neutrality, and independence",** and the avoidance of unnecessary formalities. These methods must also observe voluntary participation, self-determination, and informed consent of all parties.

Ultimately, the evidence suggests that, amid the rise of internal disputes in Gaza during the war, conciliation became the most prevalent and trusted alternative among the community, especially given the breakdown of formal justice institutions. While conciliation shares similarities with mediation, participants regard it as more conclusive and impactful, since conciliators offer recommendations to resolve conflicts through a deep understanding of the issues and their contexts— unlike the mediator whose role is mostly limited to facilitating dialogue. Conciliation, therefore, stands out for its speed, its capacity to maintain social ties, and its adaptability, making it especially suitable in emergency contexts like the war on Gaza, especially for civil and family disputes, unlike other methods that involve complicated legal or logistical requirements.

Furthermore, the post-war period in Gaza will not only focus on rebuilding infrastructure but also on healing the social fabric and restoring justice. In conflict-affected contexts, formal justice systems often become paralyzed, and conciliation emerges as a non-judicial, flexible, and effective mechanism that contributes to restoring social stability, especially when official justice is unreachable or lacks public confidence. This is particularly true for the Palestinian situation in Gaza, where conciliation will be needed to fill the void left by the incapacitated formal judiciary, heal fractured social relations, swiftly address pressing needs without bureaucratic delays, and prevent further escalation of conflicts.

Section Two: Conciliation as an ADR Mechanism (Case Study)

As previously outlined, conciliation is a process in which a neutral third party facilitates communication among disputing parties to help them reach an amicable solution—typically by offering suggestions for resolving the issue—without the authority to issue a binding decision. It mainly centers on fostering relationships and bridging differences, and there is no requirement for parties to pre-commit to the process outcome. Across all focus groups, participants agreed that conciliation/community mediation was the most used approach for resolving disputes, for several reasons, such as:

- Targeting of the judicial system.
- Absence of official enforcement bodies.
- A desire to prevent escalation of conflicts within the community or family.
- Rapid and direct customary and community intervention by trusted individuals.
- Limited legal access, particularly for women and persons with disabilities of both genders.
- Many citizens hesitate to approach the police, either due to fear of being targeted by Israeli forces or because they are unaware of accessible police locations.
- The presence of respected individuals in the community, such as mukhtars, charity and NGOs workers, conciliators, popular committees, or even religious leaders.

Case Studies: Application of Community Mediation/Conciliation During the Gaza War

Case One: Conciliation in a Dispute Over a Divorced Mother's Visitation Rights – Nuseirat

Nature of the Problem:
A social dispute with legal implications, between the divorced mother (H.B.) and the father (M.A.) regarding the mother's right to see her two children (aged 3 and 5) after she remarried just before the war, which, by law, transfers custody to their grandmother (the mother's mother). The father refused to hand over the children or even allow the mother to visit them, especially during displacement and the ongoing war.

Type of Intervention:

- **Entity:** Women's Affairs Center, Gaza
- **Conciliator(s):** The Center's female lawyers

- **Nature of Intervention:** Institutional – legal and rights-based – feminist

Intervention Mechanism and Approach:

- Only two sessions were held: the first face-to-face with the mother, the second by phone with the father.
- Persuasion techniques were used, focusing on the best interest of the child.
- The dialogue was managed calmly, with respect for both parties and avoiding confrontation.
- A written agreement was drafted and officially documented at the Center.

Results:

- Agreement for the mother to see the children twice a week.
- The children were allowed to stay overnight with the mother in certain cases.
- Both parties agreed not to travel with the children without notifying the other.
- The agreement is still in effect and being followed.

Level of Satisfaction:

- High from both sides.
- The mother reported being able to see her children without issues.
- The father cooperated non-confrontationally, even though he legally had custody after the grandmother fell ill.

Success Factors:

- The presence of a credible legal institutional body offering proposals and solutions.
- The skill and persuasiveness of the conciliators, who combined a legal approach with sensitivity to psychological and social aspects affecting the children.
- Timely intervention.
- Avoiding pressure or threats, focusing instead on the “best interest of the children” as the guiding principle.
- Voluntary participation from all parties.

Impact:

A lasting solution was reached, as conciliation enabled the mother to continue seeing her children, securing her legitimate legal and human right to visitation, preventing escalation, and protecting the children from severe psychological harm.

Case Two: Conciliation in a Theft Dispute Between Two Brothers – North Gaza

Nature of the Problem:
A conflict arose between two brothers (M.A.R.) and (M.A.R.) after the first returned from displacement in southern Gaza to northern Gaza, only to discover that the furniture of his apartment had been stolen and sold. He accused his brother, who denied the allegations despite strong indications and testimonies from neighbors.

Type of Intervention:

- **Entity:** Individual – community-based
- **Conciliator:** Abdullah Abd Rabbo (the cousin of both parties, a teacher)
- **Approach:** Familial – traditional – non-institutional

Intervention Mechanism and Approach:

- Ten sessions were held over more than a month.
- Neighbors and relatives attended as witnesses.
- The sessions consisted of debates and exchange of evidence.
- No agreement was reached, nor was anything documented in writing.
- Sessions were frequently interrupted, and there was weak control over the process.

Results:

- Complete failure in reaching a solution.
- The dispute between the brothers persisted.
- None of the stolen furniture was recovered, and the accused party did not confess.
- Both brothers continued to live in the same building but remained completely estranged.
- The third party (the conciliator) withdrew due to loss of control and the escalation of the conflict.

Level of Satisfaction:

- Very low.
- The first party expressed frustration and disappointment.
- The second party was relieved that the intervention was unsuccessful.

Failure Factors:

- The conciliator's performance was weak, and he felt embarrassed due to being a family member, which undermined neutrality.
- The sessions shifted toward customary tribal conciliation, focused on proof and evidence, rather than fostering conciliation centered on relationships and shared interests.
- Random and undisciplined intervention.
- There was already a breakdown in the brothers' relationship, leaving no common ground.
- Confidentiality was not maintained, leading to social embarrassment for both parties.

Case Three: Conciliation in a Civilian Injury Case Resulting from a Brawl – Rafah

Nature of the Problem:
A civil dispute arose when (M.Q.) was injured by a stray bullet fired by a member of the (Q.) family during a family brawl in the Rafah market. He sustained a shoulder injury and was hospitalized amidst difficult economic and security conditions. Initially, the shooter refused to pay any compensation.

Type of Intervention:
- **Entity:** Individual – community-based
- **Conciliator:** A respected merchant and neighbor to both parties
- **Nature:** Customary – humanitarian – non-institutional

Intervention Mechanism and Approach:
- Five sessions were held, with some witnesses present.
- The dialogue focused on distributing responsibility collectively and emphasizing the importance of maintaining social ties.
- Confidentiality was maintained throughout the sessions.

Results:
- An agreement was reached to compensate the injured party with a monthly payment of 900 shekels, with the total amount divided among three family members involved in the brawl.
- The conciliator supervised the monthly payment to the injured party.

- The agreement was not documented in writing but was fully acknowledged verbally.
- All parties have continued to honor the agreement up to the time of the study.
- The dispute was contained, preventing further escalation.

Level of Satisfaction:

- All parties expressed a high level of satisfaction.
- The injured party reported complete satisfaction.
- The opposing party accepted the outcome and expressed contentment.
- The conciliator was described as “exemplary”.

Success Factors:

- The conciliator’s reputation and standing in the community.
- Impartial, effective session management.
- Appropriate timing of sessions.
- Willing cooperation from all parties.
- Converting the dispute and harm into a shared community responsibility.

Impact:
The dispute was resolved sustainably, social relations between the parties were restored, and the rights of the injured party were secured without escalation or prolonged hostilities.

Comparison Between the Three Previous Cases:

Aspect	Case One	Case Two	Case Three
Type of Dispute	Family – Child Custody	Property – Theft	Bodily Harm – Injury
Mediating Party	Women’s rights and legal organization	Relative/Teacher from the family	Neighbor with social standing
Documentation	Yes	No	No (verbal agreement only)
Number of Sessions	2	10	5
Outcome	Success	Failure	Success
Level of Satisfaction	High	Very low	High
Reasons for Success/Failure	Competent mediator – Clear, well-	Previous family rift – Intervention shifted from	Respect for the mediator – Calm

Aspect	Case One	Case Two	Case Three
	considered intervention – Supportive, trustworthy environment	conciliation to a family-based, customary approach – Absence of oversight	dialogue – Clear, focused intervention – Collective responsibility

Focus groups and interviews revealed further examples of clear use of intervention mechanisms such as conciliation, which can also be studied briefly, as follows:

Case One –Successful Conciliation in a Shelter Center (Women's Dispute over Aid)

Aspect	Analysis
Problem Nature	Disagreement between two displaced women over a food parcel, resulting in heightened tension and a dispute within the shelter.
Intervention Type	The conflict was noticed and addressed by a social worker affiliated with a women's CSO.
Intervention Mechanism	A brief conciliation session was held, with a third woman assisting. Each party's view was presented non-confrontationally, then a proposal was made to share the parcel and exchange apologies.
Approach	A non-authoritative, informal, dialogue-based method that emphasizes social ties through empathy and the bridging of perspectives, led by an unbiased female figure.
Outcome	Both parties accepted the solution, it was documented in an informal paper signed by both, which helped stabilize the situation.
Satisfaction Level	Both women reported high satisfaction, expressing that the process was fair and respectful.

Case Two – Conciliation Failure in a Domestic Violence Situation

Aspect	Analysis
Problem Nature	A woman was physically abused by her husband in a shelter center and requested a divorce or to leave the place.
Intervention Type	The local mukhtar intervened after the involvement of an acquaintance, prompted by the husband's family.
Intervention Mechanism	The woman was called to a meeting against her will, where the details of the abuse were disregarded, no empathy was shown and solely focusing on keeping the family together. She faced pressure to accept a forced conciliation and restore the relationship.
Approach	The approach was authoritarian and patriarchal, placing the blame on the woman and holding her accountable for not agreeing to return.
Outcome	The woman exited the session; true conciliation did not occur. Ultimately, she moved to live with her sister.
Satisfaction Level	Extremely low, as the woman reported feeling wronged, scared, and unsafe.

Case Three – Incomplete Community Intervention (Dispute over Children after Separation)

Aspect	Analysis
Problem Nature	A conflict between two separated parents (no official divorce) over custody of their children in the shelter, after the mother relocated.
Intervention Type	Intervention by the local imam, who acted as a conciliator upon a neighbor's request.
Intervention Mechanism	The imam attempted to bring both sides together in a meeting, discussed paternal responsibilities and "the woman's duty to endure," and suggested an informal verbal agreement for the children to temporarily stay with the father.
Approach	Traditional and illegal, excluding the child's involvement and lacking persuasive solutions.
Outcome	Both parents later withdrew without formal agreement, and eventually, the children moved in with the mother without the father's consent.
Satisfaction Level	Moderate: The father reported feeling "annoyed" by the wife's disregard for the settlement, while the wife opted not to comment, having never consented to the proposed solution.

When comparing these case studies with field testimonies and interviews, the following key points emerge:

Aspect	Summary
Conciliation success depends on the approach, not the dispute type	Mediation conducted through institutions, as in the custody example, tends to yield lasting solutions—even for complex conflicts.
Lack of documentation is a major cause of conciliation failure	In cases with only verbal agreements, the disputes frequently re-emerged.
Untrained local mediators are prone to losing impartiality	For instance, in the sibling theft case, the family mediator could not effectively manage the process.
Inclusion of women as conciliators or representatives enhances justice	In family cases like custody, women acting as conciliators provided legally sound and humane solutions protecting mothers and children.
Conciliation is flexible but fragile without legal regulation	Its adaptability suits urgent disputes, but loses value without legal and administrative support.

Based on the fieldwork findings, the following points can be drawn:

- Conciliation is the most frequently applied approach, yet remains the least organized.
- Conciliation represents a middle ground combining the advantages of mediation (dialogue) and arbitration (structured procedure), making it an effective tool in a society like Gaza.
- Both male and female respondents see conciliation as complementary rather than a substitute for litigation.

- Women—especially widows, divorcees, and those in marital limbo—as well as persons with disabilities, the elderly, and residents of remote or marginalized areas, face challenges in accessing conciliation.
- Awareness of conciliation does not always ensure a thorough understanding or ease of access; higher awareness does not necessarily translate into practical use, especially among women and younger people.
- Women gravitate toward methods deemed "socially safer," while men have broader exposure to various settlement techniques. War conditions have prompted all groups—including the most vulnerable—to utilize whatever methods are available, despite organizational gaps.
- There is a correlation between social responsibilities (like caring for family, children, or maintaining economic security) and the acceptance and satisfaction levels toward ADR mechanisms. Conciliation is seen as a more humane and less violent method, especially by women.
- Successful conciliation hinges on impartiality, integrity, the involvement of all parties, voluntariness, respecting their will, maintaining confidentiality, promoting dialogue, ensuring proper documentation, presenting credible solutions, bridging perspectives, focusing on interests, and the conciliator's competence.
- Conciliation success depends on the approach, not the dispute type.
- The conciliator plays a pivotal role in the success of conciliation, especially if they are unbiased, experienced, and respected in their community.
- When traditional male leaders (like the mukhtar) intervene, this leads to a superficial solution that may exacerbate the conflict.
- The lack of formal tools (like official records or signed agreements) weakens any intervention regardless of its integrity.
- Women do not feel sufficiently protected in some customary contexts.
- Gender representation of mediators/conciliators affects the quality of the settlement: involvement of women or representatives of women's organizations achieves a deeper response, especially in family issues and gender-based violence, as they better manage and steer discussions toward fair settlements than family mediators/conciliators.
- Conciliation proves highly effective in conflicts where there is a clear shared interest.
- Reaching a settlement is not always synonymous with justice, as some "successful" outcomes were achieved by exerting social pressure on the weaker party, typically women.
- When mediation takes place within the family or is subject to prevailing cultural norms, its effectiveness may be diminished. Complex family ties and societal rifts may cause mediation to fail and drift away from neutrality.

Despite conciliation being the most adaptable and widespread approach for Gaza's wartime context—thanks to its conciliatory and flexible nature—the absence of adequate documentation, insufficient legal protection for agreements, and the lack of thorough training for conciliators may limit its sustainability unless it becomes part of an institutionalized, safeguarded system.

Chapter Three: Conciliation as an ADR Mechanism in Gaza "Challenges, Opportunities, and Recommendations"

As highlighted earlier, conciliation is a non-judicial procedure intended to settle disputes amicably between the parties involved, through the intervention of a neutral third party "the conciliator" who assists in facilitating dialogue and bringing viewpoints closer, but whose decisions are non-binding. Conciliation is considered one of the essential methods in the system of ADR, particularly in times of crisis such as war, when formal justice institutions are partially or completely paralyzed. It is crucial to differentiate between "conciliation as a customary practice" and "conciliation as a systematic alternative". Through its primary and secondary research tools, this study has identified a series of challenges and opportunities that face conciliation as a systematic, promising approach for dispute settlement in Gaza during and aftet the war.

Section One: Obstacles to Implementing Conciliation as an Effective ADR Mechanism During and After the War

In Gaza, conciliation has moved from being an optional alternative to becoming an unavoidable necessity driven by the circumstances of war. Still, its current format is insufficient to serve as a replacement for the judiciary, given the considerable challenges that limit its capacity to uphold justice and dignity for all. This section of the chapter delves into the structural, practical, and societal obstacles that conciliation faces. It also explores potential opportunities for transforming conciliation into a lasting and effective component of Gaza's justice system.

First: Legal and Legislative Obstacles

- Lack of dedicated legislation regulating conciliation in Palestinian law**.** While the Civil and Commercial Procedures Law (Article 68) makes some mention of conciliation, it does not set up an integrated system for it. To date, no specific law has been enacted in Palestine to regulate "conciliation" as a distinct process, in contrast to arbitration, which is covered under Law No. 3 of 2000.
- Agreements resulting from conciliation are not always legally documented, nor are they submitted to an official authority to legitimize them, which exposes them to invalidation or denial later, especially in property or family disputes, and weakens their legal standing before the judiciary.
- Absence of mechanisms for appeal, review, or oversight over conciliation outcomes to ensure justice in cases of bias or error.
- Lack of legal precedents. Unlike formal courts, conciliation does not rely on established precedents, which can result in inconsistent or subjective decisions.
- A legal division and legislative duplication between Gaza and the West Bank.

Second: Institutional and Organizational Obstacles

- No centralized body overseeing conciliation (such as a national committee, union, federation, or working group, etc.).
- Conciliators of both genders often operate without adequate training or supervision, which may lead to partiality or conflicts of interest.
- A lack of an official, accredited list of trained male and female conciliators.

- No standardized procedures and criteria for managing conciliation sessions and documenting their outcomes.
- High costs in some cases: some believe these methods are cheaper, but sometimes costs (venue, conciliators, lawyers) can be expensive, especially if the process is lengthy or agreement is delayed.
- Sessions are sometimes difficult to reschedule, as delays and interruptions may occur due to conflicting schedules or personal circumstances, with no formal process to recover lost time or expenses.
- Absence of systematic and periodic monitoring and evaluation mechanisms for the effectiveness of conciliation processes.
- Insufficient funding and technical support for institutions and bodies providing conciliation services free of charge outside emergency contexts.
- Lack of academic and professional specialization in this field.

Third: Societal and Cultural Obstacles

- Patriarchal and tribal influences dominate certain conciliation models, thereby undermining the protection of women and persons with disabilities.
- Weak public confidence in formal and informal justice bodies.
- Social bias in favor of certain parties in the absence of an independent entity to resolve disputes.
- Some communities or families are unwilling to accept mediators or conciliators from outside their own circle.
- Power imbalances between parties, as stronger parties (financially, socially, or tribally) may exert excessive influence over conciliation outcomes, undermining the fairness of the process.
- Parties sometimes manipulate the process by choosing mediators or conciliators aligned with their interests.
- In some situations, conciliation is exploited as a stalling tactic to delay proceedings or placate the opposing side without genuine intention to reach a settlement.
- The intervention of multiple types of authorities—such as tribal leaders, religious figures, and civil actors—without defined roles can lead to inconsistency and dilute accountability.
- Lack of trust in the documentation process, as it is perceived as an extension of traditional interventions lacking integrity and neutrality.

Fourth: Practical and Procedural Obstacles

- Conciliation agreements are difficult to enforce due to the absence of an official authority capable of compelling a party to comply with the agreement.
- Difficulty securing safe venues for sessions amidst the war and displacement.
- It is challenging to bring all parties together at the same time because of family disintegration or displacement.
- Non-binding results, as conciliation outcomes are not legally binding unless officially documented and ratified, allowing any party to back out at any time.
- Lack of equality and gender-sensitive procedures.

Fifth: Rights and Gender-Related Obstacles

- Persons with disabilities, elderly people, and displaced individuals face discrimination in access to conciliation, due to barriers related to location or information, with no guarantees for physical, auditory, or visual assistance during sessions.
- Vulnerable groups often lack legal representation, as women, children, and persons with disabilities often go through the conciliation process without legal advisors or support, diminishing their ability to defend their rights.
- Most conciliation meetings are managed exclusively by men, reinforcing patriarchal and tribal norms, and sidelining women from participating in decisions or representing themselves. In family or gender-based violence cases, women often cannot fully voice their perspective or object to proposed settlements.
- The gender of the conciliator is rarely considered. Female conciliators/mediators are uncommon, creating a gap in trust and comfort for women in sensitive cases such as marital disputes or gender-based violence. The predominance of male conciliators often results in these cases being approached from a traditional or conservative perspective, with limited gender sensitivity.
- No protections in place to shield women from coercion or manipulation during sessions, and some are pressured into unjust settlements.
- The absence of psychological or legal support services exacerbates the vulnerability of the weaker party.
- Conciliation decisions are frequently made without a fair legal or rights-based evaluation.

Sixth: Knowledge-Related Obstacles

- Lack of systematic documentation of conciliation cases and failure to use them to raise public awareness.
- The public generally lacks a clear understanding of conciliation as a distinct ADR mechanism, often confusing it with customary or traditional conciliation practices.
- Absence of standardized procedural guidelines and insufficient training for practitioners of both genders.
- The majority are unaware of their rights during the conciliation process.

It should also be highlighted that other challenges may arise when disputes resurface after the war, particularly if one side feels wronged by the agreement, if temporary solutions fail to tackle the underlying issues, or if one party fails to honor the agreement.

Section Two: Opportunities for Conciliation as a Promising and Sustainable ADR Mechanism During and After the War, and Key Recommendations

Although facing many obstacles, conciliation stands out as one of the fastest and most efficient ADR mechanisms in Gaza, especially under the strain of war. However, its long-term viability hinges on creating a legal and institutional setting that guarantees and safeguards the process, and building a national framework to regulate its application, protect involved parties, and ensure justice is served. Conciliation is valuable not just in times of crisis and emergency but should also be woven into the fabric of a lasting justice system during peacetime.

First: Opportunities

Drawing from the study and its conclusions, the following are the key opportunities for advancing conciliation as an ADR mechanism during and after the war on Gaza:

- The Palestinian Basic Law allows for the legalization of ADR mechanisms.
- A draft mediation law currently under review presents an opportunity to officially integrate mediation into Palestinian legislation, granting it judicial recognition and formal documentation of agreements.
- Previous—albeit limited—Palestinian experiences in family and domestic conciliation, especially in personal status issues, can be further developed. Even under war conditions, hundreds of cases managed by field conciliators of both genders have been documented and deemed successful, suggesting these could be replicated within a formal legal framework.
- There is strong community support for embedding conciliation into the justice system, which could help build a robust legal framework backed by reputable institutions, thanks to conciliation's speed, cost-effectiveness, flexibility, and applicability across a variety of disputes.
- CSOs, especially those focused on women's rights, human rights, and professional syndicates, have expressed willingness to implement training programs for mediators/conciliators and to activate official documentation procedures.
- There is a pressing need to ease the workload of the regular judiciary during stable times, a goal that can be met by adopting conciliation as one of the primary alternatives.

Second: Recommendations

The data paints a picture of a society in Gaza that finds mediation and conciliation to be practical and rapid solutions to its crises. However, sustainability and justice remain dependent on overcoming gender, age, and geographical disparities, and on establishing a legal and operational framework that transforms public trust into an integrated alternative justice system. Based on quantitative and qualitative analysis, the review of official cases, and informed by field tools and interviews with official and community bodies, this chapter presents actionable recommendations, divided into two categories: immediate (implementable during the war) and strategic (for the post-war period). These aim to ensure the sustainability of the conciliation mechanism and the promotion of community justice in Palestine:

A. Immediate recommendations (for wartime implementation)

- **Initiate emergency community conciliation services**
    - Set up temporary conciliation units in shelters and municipalities, in partnership with CSOs.
    - Select local conciliators known for fairness, ensuring at least some level of legal oversight.
    - Create a temporary registration portal for conciliators operating within CSOs to identify them and document cases for later analysis and learning.
- **Secure neutral and safe venues for conciliation**
    - Dedicate tents, rooms in shelters, gathering spots, or community institution halls to host sessions, particularly for women's cases.

- **Integrate digital tools in conciliation**
    - Provide phone hotlines or easy-to-use apps for submitting conciliation requests, focusing on individuals with mobility challenges or disabilities.
- **Document agreements in a flexible and legally acceptable manner**
    - Employ signed written forms that protect the rights of all parties, allowing for official filing with the appropriate local bodies.
- **Deliver rapid and intensive training for field conciliators**
    - Conduct short, urgent training courses aimed at equipping civil society workers, influential figures, community activists, and various committees with knowledge on human rights, gender issues, conciliation, and best practices.
    - Hold workshops or online sessions (e.g., via Zoom) for potential conciliators, with the participation of civil society and representatives from official justice bodies to exchange experiences.
- **Guarantee access for women and vulnerable groups**
    - Launch women-focused conciliation projects or ensure the inclusion of women as mediators and observers, upholding confidentiality and safety throughout the process.
- **Strengthen community oversight**
    - Establish grassroots committees to oversee conciliation activities and step in if any violations or bias arise.

B. Strategic recommendations (for post-war and peacetime)

Legal and institutional:

- **Draft a specific Palestinian law regulating conciliation:**
    - Define conciliation as an official legal mechanism.
    - Specify the qualifications required for conciliators, and the process for their accreditation and training.
    - Establish a clear and structured framework for the role and standards of conciliation and conciliators, ensuring justice—particularly for vulnerable groups, especially in cases involving women and children.
    - Guarantee legal recognition of conciliation agreements as binding and enforceable documents.
- **Establish a national body under the Ministry of Justice to regulate conciliation:**
    - License conciliators and adopt professional and ethical standards as part of a unified code of conduct.
    - Issue a standardized work manual and assess the performance of conciliators of both genders.
    - Supervise the work of this body through members from NGOs under the Ministry of Justice.
- **Integrate conciliation into the formal justice system:**
    - Allow judges to refer cases suitable for conciliation before judicial consideration.
    - Make conciliation a mandatory step in specific cases (such as personal status, community, and minor disputes).
- **Link conciliation agreements to the judicial system:**
    - Develop an electronic mechanism to file conciliation records, ensuring a direct link to the enforcement court.
    - Legally recognize these agreements without lengthy litigation procedures.

Professional and technical:

- **Build a national database of mediators:**
  - Create an electronic registry containing information about accredited mediators of both genders, accessible to judicial and community entities.
- **Establish systematic and sustainable training programs for mediators:**
  - Periodic theoretical and practical training covering law, best conciliation practices, conflict management, gender, dealing with vulnerable groups, ensuring the inclusion of females, persons with disabilities, and youth as mediators.
- **Develop secure electronic platforms for conciliation:**
  - Offer conciliation services remotely with electronic record-keeping, prioritizing marginalized and underserved areas.

Community and rights:

- **Expand community involvement in conciliation:**
  - Engage women and youth as mediators and monitors.
  - Involve community and women's organizations in providing and promoting conciliation services.
  - Embed conciliation methods within law faculty curricula.
- **Comprehensive awareness campaigns:**
  - Promote the culture of conciliation as a right, not merely as a complement to the judiciary.
  - Leverage digital media, share real stories, and raise awareness of all groups, especially the most vulnerable (women, persons with disabilities of both genders, impoverished communities, and those in border areas).
- **Issue a code of honor for conciliators:**
  - Include standards of neutrality, respect for dignity, and gender sensitivity.
  - Mandatory signing as a prerequisite for practicing conciliation work.

Draw inspiration from successful international experiences:

- **Leverage conciliation models:**
  - Study conflict-affected countries, such as Rwanda, the Philippines, Ukraine, Sierra Leone, and Syria.
  - Build partnerships between relevant Palestinian CSOs and international mediation and conciliation centers.
  - Develop a "Palestinian National Conciliation Model" that merges local authenticity with international human rights standards.
- **Encourage conciliation in Transitional Justice:**
  - Use conciliation for community dispute resolution after the war.
  - Employ it as a tool for social conciliation.
  - Include conciliation in national Transitional Justice plans.
- **Adopt conciliation as part of a Participatory Justice model:**[35]

[35] This refers to "the involvement of affected or concerned individuals in the judicial or legislative decision-making process"

    - Integrate conciliation within an all-encompassing national Participatory Justice system, recognizing it not as an alternative for courts but as a cooperative mechanism that involves both government and local communities.
    - Enable local communities to contribute to justice delivery by providing them with safe spaces and tools for dispute resolution and mediation outside the formal system.
    - Link conciliation outcomes to supportive judicial procedures that consider parties' social and economic circumstances (such as court fee waivers or expedited enforcement).

To ensure sustainability and justice:

- **Integrate gender, disability, and vulnerability indicators:**
    - Track the extent to which women and persons with disabilities can access conciliation mechanisms.
    - Assess the quality of agreements from the lens of affected groups, especially the vulnerable.
- **Conduct periodic evaluations of conciliation performance:**
    - Evaluate user satisfaction, solution quality, reduction in recurrent disputes, and community impact.
    - Use evaluation outcomes as a reference for amending laws and policies.

Finance conciliation initiatives and ensure sustainability through national and international support:

- **Allocate a dedicated budget line for conciliation mechanisms within government and local council budgets:**
    - Include conciliation as a component in justice sector reform projects.
    - Encourage municipalities to allocate resources for creating community conciliation units.
- **Open international funding channels with donors:**
    - Submit projects to relevant international institutions to fund mediator training programs, establish well-equipped conciliation centers, provide transportation and communication means for mediators, and develop digital platforms.
    - Document success stories from previous conciliation projects to present as convincing models to donors for continued funding and support.
- **Encourage partnerships between the public sector and civil society:**
    - Promote joint initiatives implemented by CSOs in coordination with the judiciary and the Ministry of Justice to deliver community conciliation services for marginalized groups.
    - Strengthen the role of professional associations (such as the Bar Association) in providing conciliation as part of their community responsibility.
- **Transparency and integrity in funds management and oversight:**
    - Establish a national or community oversight mechanism to monitor the use of funds allocated for conciliation, ensuring it goes toward capacity building, performance reviews, and outcome analysis—not merely administrative or logistical expenses.

Appendix 1: Survey Sample Characteristics

Age:

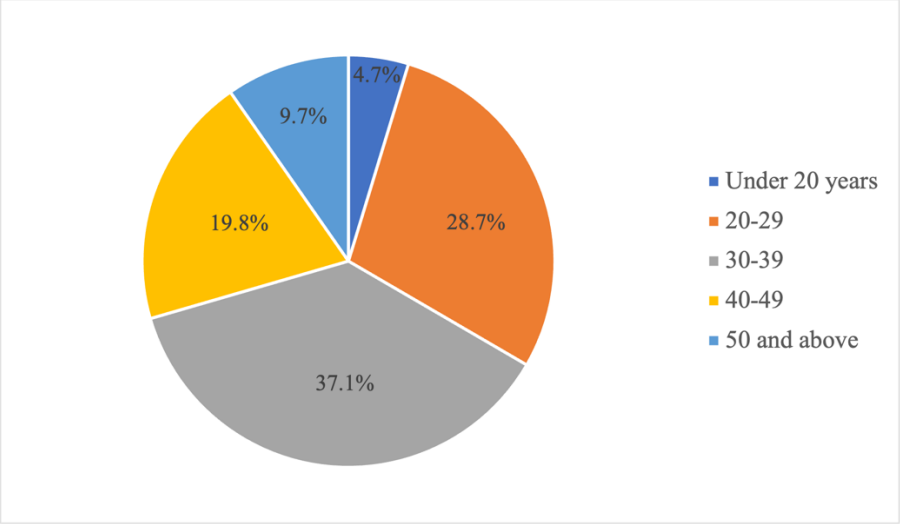

Gender:

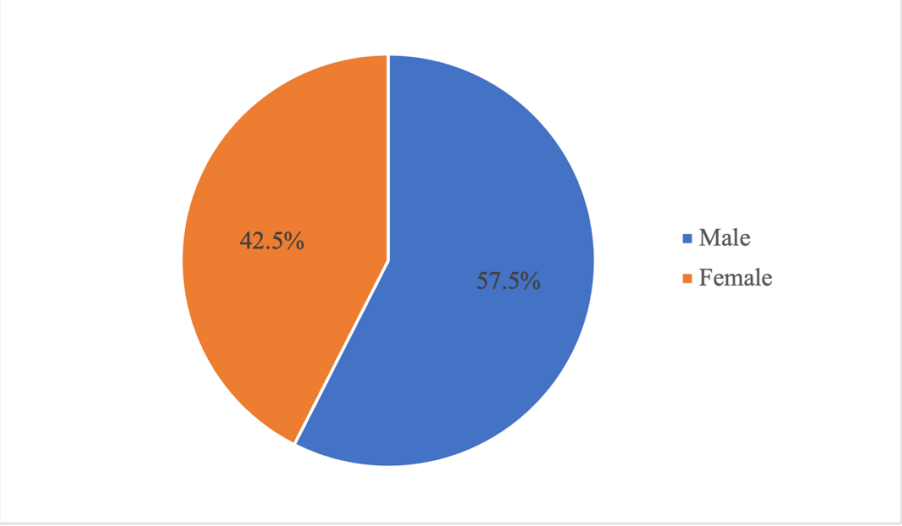

Governorate:

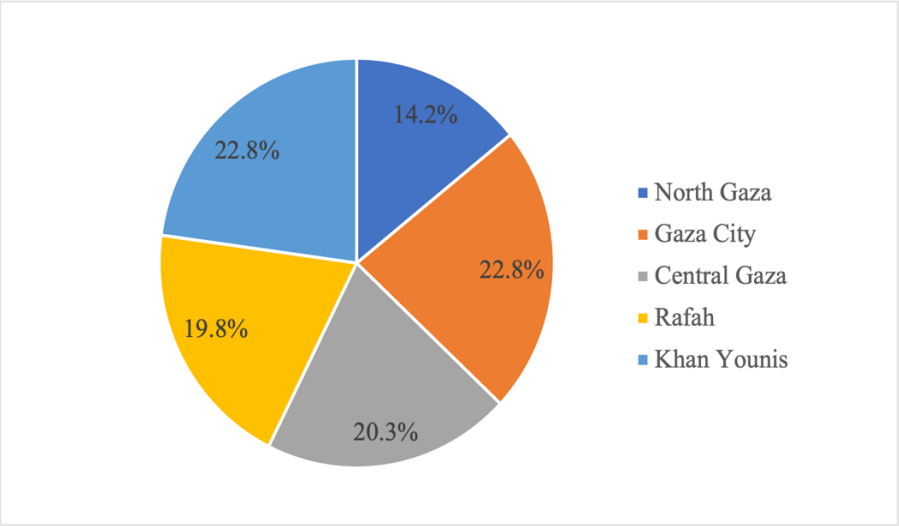

Education Level:

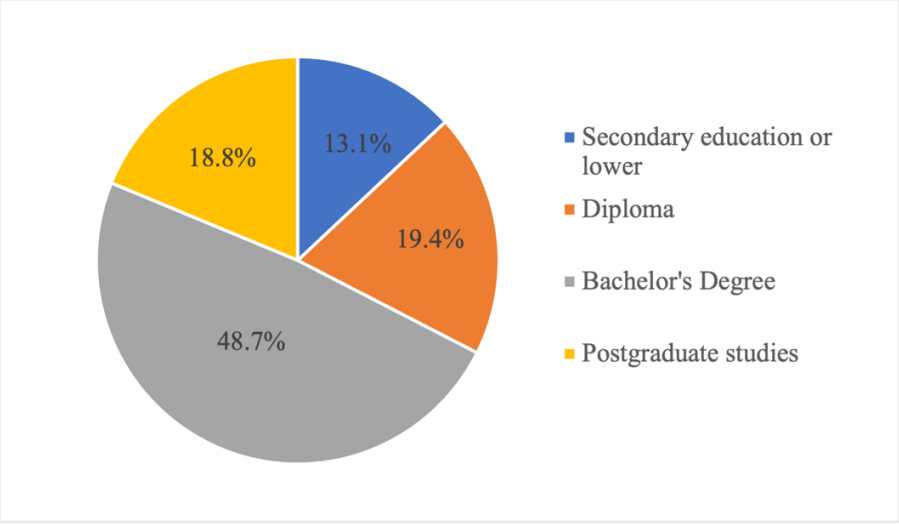

Disability: